سلسلة إصدارات
الجمعية السعودية للعلوم السياسية (١٠)

النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية

دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية

د. علي بن حسين القحطاني

أستاذ العلاقات الدولية والسياسة المقارنة المساعد - قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الملك سعود

سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (١٠)

دراسة محكمة ومنشورة

النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية

دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية

د. علي بن حسين القحطاني

أستاذ العلاقات الدولية والسياسة المقارنة المساعد - قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الملك سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

منذ سقوط الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات احتدم النقاش بين كبار منظري العلاقات الدولية في العالم الغربي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حول أسباب فشل نظريات العلاقات الدولية في توقع أو تفسير سقوط الاتحاد السوفييتي. وبدأت المناقشات التنظيرية بين رموز النظرية الواقعية (Realism Theory) ورموز النظرية الليبرالية (Liberalism Theory) حول النظرية الأفضل في هذه المرحلة، وبرزت نظرية أخرى منافسة هي النظرية البنائية (Constructivism Theory) كما بدأ ينشط بعض أنصار المدرسة الإنجليزية (English School) للمشاركة في هذا الجدل التنظيري. وكانت فترة التسعينيات فترة متميزة للنظرية الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة وذلك من خلال تبني الكثير من أطروحاتها في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية. كما أن النظرية البنائية حققت رواجاً ونفوذاً في ألمانيا وفرنسا ثم في أمريكا وخاصة في المجال الأكاديمي. ومنذ انتخاب جورج بوش الابن كرئيس للولايات المتحدة وبعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١، والنظرية الواقعية وأنصارها يشعرون بأهمية ومصداقية النظرية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية. لذلك نجد مجموعة من الواقعيين وأنصار النظرية الواقعية في مواقع مهمة في عملية صنع القرار داخل الإدارة الأمريكية مثل مستشارة الأمن ثم وزيرة الخارجية القومي كوندليزا رايس، ونائب الرئيس ديك تشيني (Rosecrance 2002,145-137; Rose 1998, 144 Halliday 1995, 740; Keohane, ed. 1986; (Keohane 2002; Wendt 1987; Brown et al. 1998; Jervis 1997

قد يرى بعض طلاب العلاقات الدولية والمتخصصين فيها بأنه من المحبط أنه لايوجد نظرية شاملة للعلاقات الدولية. ولكن الموجود هو عدد من النظريات أو المداخل والتي يقدم كل منها تفسيرا هاماً لطبيعة العلاقات الدولية وقد يرتبط أهمية تفسير كل نظرية بالحالة أو الفترة الزمنية المراد دراستها (Burchill 2001, 1-12 ; see also Jervis 1998, 2002). ويرى كينيث والتز (Kennneth Waltz) (١٩٧٩، ١٨) بأنه من أشد الخصائص المحبطة في حقل العلاقات الدولية هو عدم إحراز تقدم كبير في القدرة التفسيرية (Explanatory Power) مع وجود عدد ضخم من الدراسات التنظيرية. ويشير مايكل بريشر (Michael Brecher) (١٩٩٩, ٢٥٢) في كلمته كرئيس

لجمعية الدراسات الدولية إلى أهمية الاعتراف بتعدد نظريات العلاقات الدولية من أجل تقوية الحقل في مطلع القرن الحادي والعشرين، كما يشير إلى خطورة الاقتتال والصراع بين أنصار مختلف النظريات حيث إنه لايوجد نظرية واحدة تمتلك الحقيقة المطلقة. ويرى أن الاعتراف بتعدد نظريات العلاقات الدولية وحده ليس كافياً بل لابد من محاولة الجمع والتركيب بين هذه النظريات في محاولتنا لتفسير سلوك الدولة، وهذه الطريقة سوف تعزز تواجد الحقل علمياً وعملياً.

إن حقل العلاقات الدولية منذ سقوط الاتحاد السوفييتي يشهد نقاشاً شديداً بين أنصار النظرية الليبرالية الجديدة (Neo-liberalism) وأنصار النظرية الواقعية الجديدة (Neo-realism) حول النظرية الأنسب للمرحلة الجديدة والتي تبدو مختلفة عن فترة الحرب الباردة. فلقد كانت مسائل الأمن القومي الأمريكي والأمن الدولي هي المسيطرة على الحقل مما أعطى بروزاً للنظرية الواقعية، إلا أنه مع انتشار الديمقراطية الليبرالية في العالم وزيادة تأثير المؤسسات الدولية في النظام الدولي أصبحت النظرية الليبرالية الأكثر بروزاً في الحقل. لكن من الخطأ ربط فائدة النظرية وصحتها بأحداث قد تتغير في المستقبل، والأصح أن نختبر النظرية وفرضياتها على الماضي والحاضر وأن لانربطها باللحظة الآنية التي نعيشها. ثم إنه من الخطأ أن نتصور أنه لابد من نظرية واحدة في حقل العلاقات الدولية تكون هي المسيطرة على الحقل وترفض ماتقدمه النظريات الأخرى من تحليل وتفسير، والأجدى للحقل حتى يتقدم أكاديميا هو النظرة التكاملية لهذه النظريات (Jervis ,١٩٩٨ ٩٧١-٩٧٤). وفي هذه البيئة من النظريات المتصارعة يحتدم النقاش وبشكل حاد في بعض الأحيان بين رموز وأنصار النظرية الواقعية ورموز وأنصار النظريات الأخرى، ومن ذلك أن ريتشارد آشلي (Richard Ashley) (١٩٨٦, ٢٥٧-٢٥٨) يصف النظرية الواقعية الجديدة بأنها أداة تتكون من مجموعة من الأخطاء وبأنها تعبر عن مجموعة من المنظرين المنغلقين والنفعيين والمؤيدين للدولة، كما يرى بأنها خانت بعض مبادئ الثورة الأمريكية التي تزعم بأنها كانت إلى صفها. ويرد عليه أحد رموز النظرية الواقعية في الولايات المتحدة الأمريكية روبرت جلبن (Robert Gilpin) (١٩٨٦، ٣٠١-٣٠٣) بأن ماذكره آشلي هو عبارة عن أداة مكونة من مجموعة من المقترحات المتخبطة والمرتبكة...وبأن لغته الغريبة ورطانته وتهجمه على اللغة هو ما أعطى سمعة سيئة عن حقل العلوم الاجتماعية.

مشكلة الدراسة

وفي خضم هذا الصراع بين رموز وأنصار النظرية الواقعية والنظريات الأخرى في العلاقات الدولية وكذلك الصراع وإن يكن بدرجة أقل بين النماذج النظرية المختلفة داخل النظرية الواقعية، يثور العديد من التساؤلات: كيف استطاعت النظرية الواقعية أن تستمر كأحد أهم النظريات في حقل العلاقات الدولية مع الانتقادات المريرة والمستمرة للنظرية؟ وهذا التساؤل يقودنا إلى مجموعة أخرى هامة من الأسئلة: ماهي بدايات النظرية الواقعية وعلى أي المسلمات والافتراضات تقوم هذه النظرية؟ كيف تطورت النماذج التنظيرية الواقعية منذ الحرب العالمية الثانية وإلى اليوم؟ وكيف تفاعلت النظرية الواقعية مع مستجدات الواقع الدولي في ظل عالم مابعد الحرب الباردة؟ ثم ماهي آخر المحاولات التنظيرية والنقدية في سياق النظرية الواقعية؟

وينبغي أن أشير إلى أن النظرية الواقعية التي سوف تستعرضها هذه الدراسة هي أحد نظريات التحليل الكلية (Macro-Analysis Theories)، مع أنه يوجد في حقل العلاقات الدولية نظريات تحليل جزئية (Micro-Analysis Theories)، مثل نظرية صنع القرار (Decision-Making Theory)، ومدخل الإدراك النفسي (Cognitive Approach)، والمدخل العقلاني (Rational Choice Approach) وغيرها في مجال تفسير السياسة الخارجية. وكل هذه النظريات سواء الكلية أو الجزئية تحاول أن تفسر سلوك الدولة تجاه الدول الأخرى وهذا السلوك يمثل المتغير التابع الذي تحاول كل هذه النظريات تفسيره، ثم إن هذا السلوك (المتغير) قد يكون تعاونا أو صراعا أو حياداً، والتعاون والصراع وحتى الحياد يأخذ درجات مختلفة.

فرضية الدراسة

تجادل هذه الدراسة أن النظرية الواقعية استطاعت بواسطة مجموعة بارزة من منظريها من أمثال مورجينثاو، ووالتز، وجلبن، وميرشايمر، وسنايدر، وشويللر وغيرهم أن تصمد أمام سيل قوي من الانتقادات ازدادت حدة منذ نهاية الثمانينيات لتستمر أحد أهم إن لم تكن أهم نظرية للعلاقات الدولية. كما تجادل الدراسة أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي ظهرت منذ بداية التسعينيات استطاعت إلى حد كبير

أن تتجـاوب مع وتتجاوز التحديات التي طرحتها النظرية الليبرالية الجديدة والنظرية البنائية لواقعية والتز، لتصبح بذلك النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة أكثر تعقيدا ودقة في تفسير سلوك الدولة في المجال الدولي.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى عرض وتحليل تطور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وإبراز المتغيرات المستقلة التي يحاول كل نموذج نظري واقعي طرحها من أجل تفسير سلوك الدولة في المجال الدولي وخاصة لرموز النظرية الواقعية بحيث يتضح من خلال إبراز هذه النماذج النظرية الكيفية التي استطاع من خلالها هؤلاء المنظرون أن يطوروا النظرية الواقعية لتبقى أحد أهم النظريات في الحقل. كما يهدف إلى طرح ومناقشة آخر التطورات التنظيرية داخل النظرية الواقعية والانتقادات الموجهة إليها. كذلك يهدف هذا البحث الى بيان وتحرير مواطن الاختلاف والاتفاق بين النماذج النظرية المختلفة داخل النظرية الواقعية سواء في المسلمات المعرفية التي يقوم عليها كل نموذج نظري أو في المتغيرات التفسيرية التي يطرحها كل نموذج، وبالتالي إدراك الكيفية لتطور النظرية في مقابل الانتقادات الموجهة إليها. ويأمل الباحث أن يقدم طرحاً واضحاً ودقيقاً للنظرية الواقعية وتطورها بكافة نماذجها النظرية بعيداً عن السرد والعمومية الموجودة في العديد من الأدبيات العربية (انظر على سبيل المثال: بدوي ٢٠١٠؛ نعمة ١٩٧٩؛ ابوعامود ٢٠٠٧) بحيث يدرك الباحث والطالب العربي الكيفية التي من خلالها استطاع رواد النظرية الواقعية أن يطوروا النظرية لتصمد أمام الانتقادات المريرة والمتكررة لها. كذلك إدراك أهمية النظرية الواقعية والمتغيرات التي تطرحها في تفسير سلوك الدولة في المجال الخارجي، والتباين بين النماذج المتعددة داخل النظرية الواقعية، وبينها وبين النظريات الأخرى في الحقل.

ثم إنه لابد من الإشارة أنه في إطار معرفة بنية النظرية العلمية، والفرق بين النظرية (Theory) والنموذج النظري (Model) والمدخل النظري (Approach) هناك كم كبير من القراءات في هذا السياق تطرح وجهات نطر مختلفة ومتصارعة في بعض الأحيان، مع أنني أعتقد أن أغلب التنظير في حقل العلاقات الدولية يقترب أكثر لما يعرف بالنموذج النظري أو المدخل النظري (see for example, Eckstein 1964, 1-32; Nachmias and Nachmias 2000; Ragin 1994; Almond 2002; Green and Shapiro 1994)

منهج الدراسة

تتبع هذه الدراسة منهج وصفي تحليلي مقارن يأخذ في الاعتبار أهمية المنهج التجريبي في بناء النظرية العلمية، أحاول من خلاله عرض النماذج النظرية الواقعية المختلفة في كافة مراحل تطور النظرية وذلك من خلال إبراز الطرح النظري لكبار منظري النظرية الواقعية. حيث سوف يتم عرض بدايات النظرية الواقعية، والتطور والجدل التنظيري داخل النظرية من خلال التركيز على النماذج النظرية لرموز المدرسة الواقعية. وسوف تمكننا هذه النماذج النظرية المختلفة من تحديد المتغيرات التفسيرية أو المستقلة التي تطرحها كل نظرية من أجل تفسير سلوك الدولة في المجال الخارجي. ومن خلال هذه المنهجية نستطيع أن نقارن بين هذه النماذج النظرية وأن نلحظ نقاط الاختلاف والاتفاق، وكذلك تتبع الانتقادات والجدل الدائر حول كل نظرية.

جذور النظرية الواقعية

يمكن القول إن النظرة الواقعية للسياسة الدولية بدأت صياغتها من قبل المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس (Thucydides) قبل مايقارب ٢٥٠٠ سنة، ثم ميكافيللي (Machiavelli) في القرن السادس عشر، وهوبز (Hobbes) في القرن السابع عشر، وروسو (Rousseau) في القرن الثامن عشر، وكلهم يتفقون وبدرجات متفاوتة على أن أفضل وصف للسياسة الدولية هو الغابة (jungle) التي يسودها حالة الحرب. فهؤلاء المفكرون يعتقدون أن هناك دوماً احتمالية لوقوع الحرب بين الدول المكونة للنظام الدولي. هذه الحالة من عدم الاستقرار في النظام الدولي والخوف الدائم من الحرب ترجع إما إلى الطبيعة البشرية، أو خصائص الدولة، أو بنية النظام الدولي، أو إلى العوامل الثلاثة مجتمعة (Doyle 1997, 15- 19) .

ولقد مثلت نهاية الحرب العالمية الأولى البداية الحقيقية لعرض الأفكار المبدئية للنظرية الواقعية وذلك كرد على إخفاق الأفكار الليبرالية في فهم وتفسير الواقع المظلم للسياسة الدولية. حيث يعتقد الواقعيون بأن الطوباوية والأماني المطروحة من قبل المنظرين الليبراليين لن تخلق عالماً آمناً. وقد كتب كار (E.H.Carr) ([١٩٣٩] ١٩٦٦) كتابه «أزمة العشرين سنة» قبل بدء الحرب العالمية الثانية بقليل حيث انتقد فيه

طوباويـــة وأماني المنظريـــن الليبراليين، والذين يعتقدون بـــأن إقامة منظمات دولية وقواعد دولية ســـوف يؤدي إلى منع وقوع الحرب بين الدول في النظام الدولي، وبأن المجتمع الدولي ســـوف يعاقب أية دولة تلجأ إلى العنف في علاقتها بالدول الأخرى. ويرى كار (١٩٦٦) بأن الدراســـة العلمية للعلاقات الدولية لاينبغي أن تنطلق من أماني وتخيـــلات، ولكن يجب أن تســـتند علـــى حقائق الواقع إذا أردنـــا أن نتقدم في فهمنا لطبيعـــة العلاقات الدولية. وقد أطلق على مشـــروعه العلمي لفهـــم طبيعة العلاقات الدولية اســـم الواقعية، والواقعية لاتنطلـــق من الأماني والمثاليـــات الليبرالية ولكنها تنطلق مـــن حقائق الواقع الدولي. والحقائق التي ينبغـــي التركيز عليها لفهم طبيعة العلاقـــات بين الـــدول الأوروبية تتمثل في فهم توزيع القـــوة بين الدول المختلفة في أوروبـــا، ومصالح هذه الدول المختلفـــة ومصلحة كل دولة مـــن المحافظة على الوضع القائم أو تغييره بما يخدم مصلحتها. ثم إن الحرب والصراع أمر حتمي بين هذه الدول إلا فـــي حالة المحافظة علـــى توازن القوى بين الدول الكبرى فـــي النظام. ويرى بأن الأمن الجماعي والمنظمات الدولية المطروحة من قبل النظرية الليبرالية تمثل طريقة أخـــرى للمحافظة على توازن القوى والوضع القائم بما يخدم مصالح الدول الأقوى في النظام الدولي (see also Burchill 2001, 71 -77) .

الواقعية الكلاسيكية (Classical Realism)

إن هانز مورجينثاو يعتبر الأب المؤســـس لحقل العلاقات الدولية كما أشـــار إلى ذلك ستانلي هوفمان (Stanley Hoffmann)، ولايمكن فهم الواقعية الجديدة لـ والتز والجدل الدائر اليوم في حقل العلاقات الدولية من غير فهم دقيق وشـــامل لأطروحات مورقينثاو حول السياسة الدولية (Keohane 1986, 10) .

يعتبر هانـــز مورجينثـــاو (Hans Morgenthau)، المؤســـس الحقيقي للنظرية الواقعيـــة الكلاســـيكية في العلاقات الدولية، وقد اســـتجاب مورجينثـــاو لمطالب كار بإيجاد نظرية علمية واقعية تستطيع أن تفسر سلوك الدولة في النظام الدولي.

فقد كتب مورجينثاو كتابه الكلاســـيكي في الحقل «السياسة بين الدول: الصراع من أجل القوة والســـلام»، بعد نهاية الحـــرب العالمية الثانية من أجل أن يبين بعض المســـلمات العلمية حول السياسة الدولية والمبنية على ملاحظة الواقع وليس على

أفـكار مجردة، ولكي يوضح لصانع القرار الأمريكـي الخيارات التي ينبغي اتخاذها من أجل تحقيق سياسة خارجية ناجحة خلال الحرب الباردة.

يشـير مورجينثاو ([1948] 1985، 3 - 14) إلى مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تشكل نظريته الواقعية، وهي:

- يسـيطر على السياسـة والمجتمع القانـون الموضوعي للطبيعة البشـرية. والطبيعة البشرية وخاصة في السياسة الدولية تتميز بالأنانية والحرص على مصالحها الذاتية.

- العامل الرئيسـي في النظرية الواقعية هو مفهوم المصلحة والمصلحة يمكن تعريفها بأنها القوة، فرجال الدولة يفكرون ويتحركون بناء على المصلحة والتي تعني القوة.

- تفتـرض الواقعية بأن مفهـوم القوة مفهوم موضوعي وعالمـي، وهذا لايعني بأن مكونات القوة سـوف تبقى ثابته عبر الزمان والمكان، ولكنها نتاج البيئة الثقافية والسياسـية. وبالتالي فإن القوة تتكون من أي شـيء يخلق ويحافظ علي سيطرة رجل على رجل آخر.

- يدرك الواقعيون بأن الأفعال السياسـية قـد لاتتطابق مع أخلاقيات المجتمع الدولي، وذلك لأن الأفعال السياسـية الناجحة أو السياسة الخارجية الناجحة تحتاج في بعض الأحيان أن لاتلتزم بهذه الأخلاقيات.

- ترفض الواقعية أية تبريرات أخلاقية للأفعال السياسـية في مجال السياسة الدولية.

هناك اختـلاف حقيقي وجوهـري بين المدرسـة الواقعية والمـدارس الفكرية الأخـرى، فالمدارس الفكريـة الأخرى مثل المثاليين أو الأخلاقيين قد يسـألون: هل هذه السياسات تتوافق والمبادئ الأخلاقية؟ بينما يسأل الواقعيون: كيف ستؤثر هذه السياسات على قوة الدولة؟.

يرى مورجينثاو (١٩٨٥، ٥٢-٩٣) بناء على مسلماته النظرية السابقة بأنه يمكن فهم وتفسير سلوك الدولة في المجال الدولي من خلال نموذجه النظري (انظر الشكل، ١)، والذي يشير إلى أن السياسة الخارجية لأية دولة تصنع من خلال نخبة تتصف بأنها عقلانية تبحث عن تعظيم مصالح دولتها بناء على إدراكها للبيئة الخارجية والبيئة الداخلية.

ويرى بأن قيادات أية دولة سوف تبحث عن زيادة قوتها أو المحافظة عليها وذلك من خلال ثلاث طرق هي:

- المحافظة على الوضع القائم سوف يحقق مصالح الدولة (Policy of Status Quo)، ويعني ذلك أن الدول العظمى تحاول جاهدة أن لايتغير توزيع القوة (Distribution of Power) فيما بينها، ولكن قد يحدث تغيرات بسيطة هنا وهناك إلا أنها لاتحدث تغييرا كبيرا أو جذريا في الوضع القائم.

- الرغبة في زيادة قوة الدولة من خلال تغيير الوضع القائم بإتباع سياسة خارجية إمبريالية (Imperialism)، والإمبريالية تعني محاولة دولة من الدول تغيير الوضع القائم وتغيير علاقات القوة بينها وبين دولة أو دول أخرى. مع أنه لابد من الإشارة إلى أن هناك تعريفات ونظريات للإمبريالية تربطها بالجانب الاقتصادي وخاصة النظام الرأسمالي مثل النظرية الماركسية، والنظرية الليبرالية، ونظرية الشيطان (Devil theory) أو يمكن تسميتها بنظرية صناعة الحروب، وكل هذه النظريات تفسر وتعرف الإمبريالية استناداً إلى وجود مصالح اقتصادية للدول العظمى أو بعض النخب فيها تدفعها إلى التوسع على حساب الدول الأضعف. إلا أن ربط الإمبريالية بالمصلحة الاقتصادية لايثبت عند اختباره ضد السجل التاريخي للعديد من الإمبراطوريات حيث إن المحرك الرئيسي لتوسع هذه الدول هو اعتبارات القوة السياسية والتي تبحث عن السيطرة والهيمنة العسكرية؛ والفوائد الاقتصادية التي تتحقق من هذا التوسع هي تابعة لحسابات القوة السياسية. لكنني أرى أن مورجينثاو في تعريفه للإمبريالية اقتصر على البعد السياسي والعسكري وكأن المصالح الاقتصادية للدول الكبرى لاتدخل ضمن تعريف القوة وهذا فيما يبدو لي قصور

في إدراك أبعاد القوة المختلفة وارتباطها بالسياسات الإمبريالية المتبعة من قبل الدول العظمى. ويشير مورجينثاو إلى أن هناك ثلاث حالات تحفز الدول على إتباع سياسة التوسع وهي:

١. عندما تنتصر الدولة في حرب على دولة أو دول أخرى فإن من نتائج هذا الانتصار أن الدولة المنتصرة تتوسع على حساب الدولة أو الدول المهزومة مثل توسع الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية على حساب دول أوروبا الشرقية.

٢. عندما تنهزم دولة في حرب وتخسر شيئاً من قوتها فإنها تحاول أن تسترد ماخسرته من قوة وأن تتوسع على حساب العدو وذلك مثل مافعل هتلر منذ عام ١٩٣٥.

٣. عندما يكون هناك دولة أو دول ضعيفة بحيث تخلق فراغاً سياسياً يجعل الدول القوية تطمع في ملئه واستغلاله لصالحها وذلك مثل مافعلته الولايات الثلاث عشرة التي كونت الأساس للدولة الأمريكية حيث وجدت فراغاً في الغرب وتوسعت على حسابه لتكون دولة عظمى في أمريكا الشمالية. وبما أن هذه الحالات الثلاث تدفع بالدولة إلى انتهاج سياسات إمبريالية، فإن أهداف التوسع الإمبريالي تنحصر في ثلاثة أهداف هي تحقيق السيطرة العالمية (World Empire)، أو تحقيق السيطرة القارية (Continental Hegemony)، أو تحقيق سيطرة إقليمية محدودة (Regional or Localized Hegemony). ولتحقيق أحد هذه الأهداف فإن الدول العظمى لديها ثلاث وسائل هي:

أ- الامبريالية العسكرية والتي تعتمد على استخدام القوة العسكرية لتغيير ميزان القوة لصالحها، إلا أن استخدام هذه الوسيلة لوحدها من دون الاستعانة بالوسائل الأخرى لايستطيع أن يصمد لفترة طويلة.

ب- الإمبريالية الاقتصادية والتي تحاول من خلالها الدولة أو الدول العظمى استغلال الدول الأضعف بما يخدم مصلحتها ويزيد من قوتها.

ج- الإمبريالية الثقافية والتي تحاول من خلالها الدولة أو الدول العظمى نشر ثقافتها ومعتقداتها بحيث تسيطر على عقول الرجال والمجتمعات وبالتالي تصبح الهيمنة الاقتصادية أو حتى العسكرية سهلة للغاية لوجود مناصرين لهذه الدولة العظمى ومن الأمثلة على ذلك أن مجموعة من معتنقي عقيدة الوطنية الاجتماعية النازية في النمسا ساعدت القوات الألمانية على احتلال النمسا وحدث ذلك أيضاً في فرنسا في عام ١٩٣٨.

وفي ربط للنظرية بالواقع يشير مورجينثاو إلى أهمية أن تتساءل النخبة الحاكمة أو صناع القرار عن تصرفات الدول الأخرى: هل هذه السياسة الخارجية من هذه الدولة أو تلك هي سياسة توسعية إمبريالية تحاول أن تغير ميزان القوة لصالحها أم أنها سياسة تعمل داخل إطار توازن القوى والمحافظة على الوضع القائم؟ إن الإجابة على هذا التساؤل بشكل صحيح يعتمد عليه مصير الدولة وبالتالي فإن الخطأ في إجابته قد يكلف الدولة وجودها.

- إظهار هيبة ونفوذ الدولة (Policy of Prestige) إما لزيادة قوتها أو المحافظة عليها، وهذا يتم من خلال وسيلتين او طريقتين. الطريقة الأولى هي عن طريق الاحتفالات والمناسبات الدبلوماسية بحيث تظهر الدولة وقياداتها قوة الدولة ومكانتها في العالم، فعلى سبيل المثال، عندما احتفلت الدول العظمى في عام ١٩٤٦ بالانتصار في الحرب العالمية الثانية في باريس وضع مقعد وزير خارجية الاتحاد السوفييتي في الصف الثاني بينما كانت مقاعد ممثلي الدول العظمى الأخرى في الصف الأول، ولذلك غادر وزير خارجية الاتحاد السوفييتي الاحتفال احتجاجاً على وضعه في الصف الثاني. ومثال آخر يوضح أهمية الدبلوماسية وطقوسها في إظهار هيبة الدولة ومكانتها هو ماحدث في مؤتمر بوتسدام في عام ١٩٤٥ حيث حصل خلاف بين تشرتشل وستالين وترومان حول من يدخل غرفة المؤتمر أولاً واستطاعوا أن يحلوا الخلاف بأن يجعلوا كل قائد يدخل من باب مختلف في نفس اللحظة. الطريقة الثانية هي استعراض الدولة العظمى لقوتها العسكرية وذلك من خلال إظهار تفوقها العسكري وبأن جيشها ومعداتها وماتمتلكه من تقنية يفوق مالدى الجيوش

الأخـــرى. ومن الأمثلة على ذلك أن الولايـــات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٤٦ عندمـــا أرادت أن تفجـــر أول قنبلتين ذريتيين في المحيـــط الهادي دعت إلى ذلـــك مجموعة من الملاحظين الأجانب وماكان ذلك إلا لهدف إطلاعهم على قوة وتقدم الجيش الأمريكي مقارنة بغيره (انظر الموديل النظري لـ مورجينثاو في الشكل ١) .

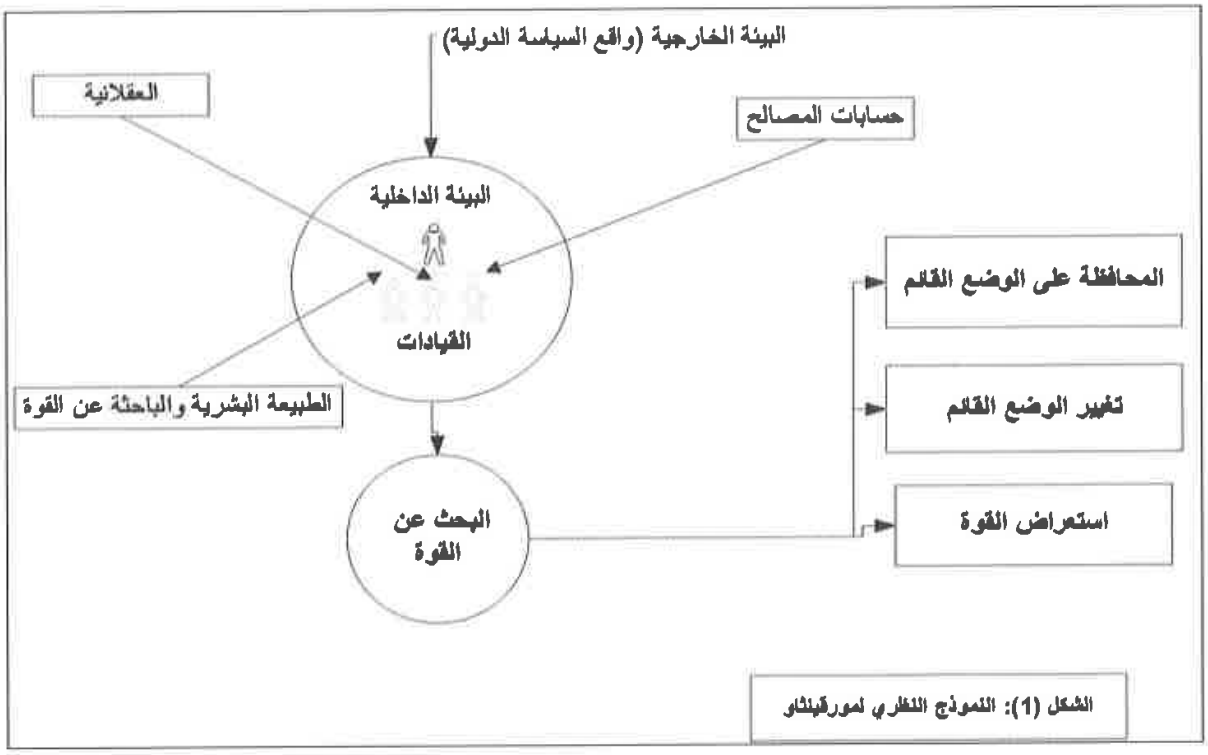

تستخدم الدولة الأيديولوجية في السياســـة الخارجية كقناع لتحقيق مصالحها، فلايمكن لأية دولة أن تحقق أهدافها سواء في المحافظة على الوضع القائم أو تغييره مـــن خلال ذكر أهدافهـــا الحقيقية. من أجل ذلك تلجأ الدول العظمى إلى اســـتخدام مجموعة من القيم الإنســـانية لتبرير سياســـتها الخارجية كحقوق الإنسان، والعدالة، والأمـــن الدولي، والقانون الدولي من أجل الحفاظ على الوضع القائم وبالتالي الحفاظ على توزيع القوة فـــي النظام الدولي بما يخدم مصالحها. في حين عندما تتبع الدولة العظمى سياسة خارجية إمبريالية فإنها تحتاج إلى صياغة أيديولوجية جديدة تنافس بها الأيديولوجية القائمة وبالتالي تســـمح لها بتغيير الوضـــع القائم ولكن خلف قناع هذه الأيدلوجية الجديدة والتي تحاول أن يدعمها أكبر عدد ممكن في الداخل والخارج (Morgenthau ١٩٨٥, ١٠١-١٠٦).

إن قوة الدولة لايمكن تصورها في السياسة الدولية من خلال مشاركة كل أفراد الدولة في صنع السياسة الخارجية للدولة، ولكن عندما نتحدث عن المصالح والقوة والسياسة الدولية فإننا نعني بشكل إمبريقي الرجال الذين يقودون الدولة ويصنعون سياستها الخارجية والذين يمثلون إنعكاسا لخصائص وقيم المجتمع الذي نشئوا فيه. ثم يثور السؤال حول ماهي العناصر التي تشكل قوة أية دولة؟ وللجواب على هذا السؤال لابد من الإشارة في البداية إلى أن عناصر القوة تنقسم إلى قسمين: قسم ثابت، وقسم متغير. فأما القسم الثابت فيشمل الموقع الجغرافي بما يحتويه من ميزات وعيوب، والمصادر الطبيعية المتاحة على الأرض. ومن أهم هذه المصادر الطبيعية والتي تؤثر على قوة الدولة في مقابل الدول الأخرى هو توفر الطعام بحيث تستطيع الدولة أن تحقق الاكتفاء الذاتي في إطعام سكانها من دون الحاجة إلى الاستيراد وخاصة في وقت الحرب. وماينطبق على أهمية الطعام وتوفره في الدولة ينطبق كذلك على المواد الخام الأخرى وبالذات المواد الخام الهامة في الإنتاج الصناعي وفي شن الحرب. إن أهمية المواد الخام تختلف من عصر إلى عصر ويعتمد ذلك على ارتباطها بالتقدم الصناعي والتكنولوجي في عملية صناعة وإدارة الحروب. لذلك أصبح النفط منذ الحرب العالمية الأولى أحد أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة وفي السياسة الدولية، وهذا ماجعل كليمنصو يصرح أثناء الحرب العالمية الأولى بأن نقطة من النفط تساوي نقطة من دم جنودنا. يضاف إلى ذلك اكتشاف مادة اليورانيوم الطبيعية واستخداماتها العسكرية النووية وأثرها الكبير على قوة الدولة في مقابل الدول الأخرى. وفي المقابل يأتي القسم المتغير بشكل مستمر ومن أهم عناصره القدرة الصناعية، فالدولة التي لديها قدرة صناعية متقدمة تستطيع أن تعزز قوتها في الساحة الدولية. فعلى سبيل المثال، يوجد في الكونغو نوعية ممتازة من اليورانيوم وبكميات ضخمة إلا أنه لايوجد لديها القدرات الصناعية والتقنية لتحويل هذه المادة إلى عنصر فعال يضاف إلى قوة الدولة، في حين تستطيع دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والاتحاد السوفييتي فعل ذلك. فأي دولة تمتلك مصادر طبيعية ضخمة مثل الهند ولكنها لاتمتلك القدرات الصناعية القادرة على تحويل هذه المصادر إلى صناعات ثقيلة وخاصة مايرتبط بالصناعة الحربية فإنها سوف تظل في مصاف الدول الصغرى. ومن العناصر المتغيرة في القوة وهو أهمها على الإطلاق في السياسة الخارجية لأي دولة - والذي جميع العناصر الأخرى سواء الثابتة أو المتغيرة

تسخر في خدمته - هو الجيش ومدى استعداده. واستعداد الجيش وقوته يعتمد على ثلاثة عناصر هامة هي: (١) التقدم والاختراعات التكنولوجية، (٢) القيادة، (٣) القوات العسكرية من حيث الكم والكيف. يضاف إلى ذلك العناصر البشرية أو غير المادية والتي تكون الجيش والمؤسسة الصناعية ومن أولها عدد السكان وماله من أثر كبير في قوة الدولة، كذلك الخصائص والقيم التي يتمتع المجتمع بها، ومعنويات المجتمع وإصراره في دعم قوة دولته وسياستها الخارجية. ثم إنه لابد من الإشارة إلى عنصر آخر هام في قوة الدولة وخاصة في وقت الأزمات وهو نوعية الحكومة فكلما كانت الحكومة جيدة ممثلة لشعبها وقيمه واهتماماته كلما كان الشعب داعماً لها ومدافعاً عنها وذلك يطابق المثل الذي يقول بأن الرجال الأحرار يحاربون أفضل من العبيد (Morgenthau ١٩٨٥, ١٢٧-١٥٨). ومن المهم التنبه إلى أن عملية تقييم قوة الدولة هي عملية مهمة للغاية وذات تأثير كبير على فشل أو نجاح السياسة الخارجية لأية دولة، إلا أنها عملية معقدة للغاية يدخل فيها أكثر من عنصر وتحتاج إلى عقليات تمتلك الخبرة والعلم والمهارة اللازمة للقيام بمثل هذه المهمة (Morgenthau ١٩٨٥, ١٧٠-١٨٣) .

إن المجتمع الدولي يقوم على ركيزتين هامتين هما:

(١) التعددية.

(٢) الدولة القومية، وكل دولة في هذا المجتمع التعددي تبحث عن القوة إما بتغيير الوضع القائم أو بالمحافظة على الوضع القائم، وهذا يؤدي بالضرورة إلى وجود مايعرف بتوازن القوى. وتحقيق هذا التوازن قد يتم عن طريق تقسيم الدول إلى مجموعة من الدول الضعيفة والتي فيما لو اجتمعت لكونت دولة قوية وغيرت توازن القوى، أو عن طريق التعويضات وخاصة في الأراضي المحتلة أو عن طريق زيادة كل دولة قوتها العسكرية وهو مايعرف بسباق التسلح، أو عن طريق التحالفات بحيث تتحالف مجموعة من الدول لكي توازن دولة أو دول أقوى منها (Morgenthau ١٩٨٥, ١٨٧-١٩٢, ١٩٨-٢٠٦). إلا أنه من الصعب جداً تقدير وتحديد مستوى توازن القوى بين دولتين أو بين مجموعة من الدول في لحظة معينة وذلك لوجود العديد من العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وهذا يشير إلى عدم الدقة والغموض في تطبيق مفهوم توازن القوى، ثم إن التجربة الأوروبية والتي نشأ منها مفهوم توازن القوى للمحافظة على السلام

وأمـن الدولة القومية تبرز الـدور الهام الذي لعبته الثقافـة الأوروبية في إيجاد إجماع أخلاقـي وقانوني يمكن توازن القوى من لعب دور حاسـم فـي المحافظة على أمن أوروبا ودولها القومية (Morgentahu ١٩٨٥, ٢٢٢-٢٤٠) .

يرى مورجينثاو (١٩٨٥، ٥٩١-٥٩٤) في نهاية كتابه وتحليله لواقع السياسة الدولية أن تحقيق السلام العالمي من خلال التجارة الحرة، والتحكيم الدولي، والأمن الجماعي، والحكومـة العالميـة، وسياسـة نزع الأسـلحة، وغيرها من الوسـائل هدف لايمكن تحقيقه لعـدم وجود مجتمع دولي متكامل، ويرى أن الدبلوماسـية الحكيمة لقيادات الدول الكبرى قد تحد من الصراعات الدولية.

تعاني نظرية مورجينثاو العديد من الإشكاليات النظرية مثل افتراضه أن الطبيعة البشـرية تدفع بالإنسـان للبحث عن القوة وبالتالي الصراع على مصادر القوة، وهذه الفرضية لاتنطبق على الكثير من الحالات الواقعية التي تثبت أن الطبيعة البشـرية تتصـرف خلافاً لهذه الفرضية. كذلك تعريفه لمفهوم القوة يعتريه الكثير من الغموض والعمومية ومن ثم يصعب دراسته إمبريقيا. ولم يستطع مورجينثاو أن يزودنا بنظرية متماسـكة ومقنعـة للعلاقات الدولية وذلك لعدم قدرته على أن يعرف بشـكل واضح ودقيق مفوهمي القوة، وتوازن القوى (Keohane ١٩٨٦, ١٠-١٣).

شـكلت الواقعية الكلاسـيكية وحدة فـي الطرح لما يقارب ٢٥٠٠ سـنة وذلك منذ كتابـة تاريخ حـرب البلوبونيز على يد المـؤرخ اليوناني ثيوسـيديدس، وقد كانت الواقعية الكلاسيكية مهتمة بالنظام، والعدالة، والتغير على مستوى السياسة الداخلية والإقليميـة والدولية. ومـع أنها ركزت على أهمية متغير القوة في السياسـة المحلية والدولية إلا أنها أكدت على أهمية النظرة الشـمولية في دراسـة هـذا المتغير وعدم تجريده من الثقافة والقيم السـائدة لكي لايصبح عاملاً يجلب المأسـاة لمن يمتلكه من الدول. بالنسـبة للواقعية الكلاسيكية تمثل السياسة كلها تعبيرا واضحا وصريحا عن الطبيعة البشرية والتي تبحث عن القوة سواء داخل الدولة أو خارجها، إلا أنه في داخل الدولة تلعب الهوية، والقيم، والعادات، والقانون، والمؤسسات دوراً كبيرا في خلق قنوات مقبولة اجتماعيا للصراع على القوة، بينما لايوجد مثل ذلك في النظام الدولي. فعلى سـبيل المثال، يرى مورجينثاو أن نجاح نظام تـوازن القوى لما يقارب المائتي سـنة فـي أوروبا لم يكن نتيجة لتوزيـع القوة بين اللاعبيـن المختلفين في النظام

الدولـــي، بل كان إلى حد كبير نتيجة لوجود وقـــوة المجتمع الدولي (International Society)، والـــذي ربط بين اللاعبين المهمين في ذلك الوقت. مع أن مورجينثاو في كتاباته المتأخرة بدأ يشـــير إلى أن هناك إيمانا مفرطا فيه في أهمية الســـببية وقوتها في تفسير الأحداث الدولية، ويقابلها في الطرف الآخر من يعتمد على العاطفة المطلقة ويهمل دور الســـببية، والأفضل هو الموازنة بينهما والاعتماد على التعقل والحكمة في اتخاذ القرارات (Lebow ٢٠١٠, ٦١-٦٤, ٧٠-٧٥) .

لقد استطاعت النظرية الواقعية الكلاسيكية بعد خمسين سنة من طرح مورجينثاو لها كأحد أهم نظريات السياســـة الدولية أن تصمد أمام الهجوم المتواصل والانتقادات المريرة من أنصار النظرية الليبرالية والنظرية البنائية، وحتى أمام الانقســـامات داخل أنصار النظرية الواقعية ذاتها (Snyder ٢٠٠٢, ١٤٩) .

الواقعية الجديدة (Neo-Realism) أو الواقعية البنيوية (Structural Realism)

تنقســـم الواقعية البنيويـــة (Structural Realism) او الواقعيـــة الجديدة (Neo-realism) إلى قسمين: الواقعية الدفاعية (Defensive Realism)، والواقعية الهجومية (Offensive Realism)، وهذا الانقســـام يدور حول ســـؤال محوري هو: ماهو المقدار الكافي من القوة الذي تحتاجه الدولة؟ الواقعية الدفاعية ترى أنه ليس من الحكمة أن تســـعى الدولة لزيادة قوتها على حســـاب الدول الأخرى لأن ذلك سوف يؤدي بالدول الأخرى أن تتحالف ضدها وبالتالي على الدولة أن تحافظ على توازن القوى في النظام الدولـــي. وفي المقابل، ترى الواقعية الهجومية أن علـــى الدولة أن تبحث عن الفرصة المناسبة لزيادة قوتها في النظام الدولي على حساب خصومها وأن تسعى لتكون دولة مسيطرة (Hegemony). يرى الواقعيون الجدد أن القوة ليست غاية وإنما هي وسيلة لغاية كبرى وهي المحافظة على بقاء الدولة، في حين يرى الواقعيون الكلاسيكيون أن القوة تمثل غاية في حد ذاتها وليست وسيلة (Mearsheimer ٢٠١٠, ٧٧-٧٩) .

مـــع أن والتز يرفـــض الاعتراف بإمكانيـــة أو فائدة البحث عن نظرية للسياســـة الخارجيـــة إلا أن هنـــاك مجموعة مـــن المنظرين يرفضون موقـــف الواقعية الجديدة ويشـــيرون إلى أهمية العوامل الداخلية لأية دولة وكذلك العوامل الخارجية في شـــرح ســـلوك الدولة في النظام الدولي. وقد برز نوعـــان من الواقعية الجديدة هما: الواقعية

الهجومية (Offensive Realism)، والتي ترفض التركيز على أية عوامل داخل الدولة من أجل شرح سلوكها تجاه الدول الأخرى وترى بأن المتغيرات في النظام الدولي هي التي تؤثر وتسيطر على سلوك الدولة في المجال الدولي ولاحاجة للبحث عن عوامل أخـرى؛ في حين ترى الواقعية الدفاعية (Defensive Realism) بأن متغيرات النظام الدولي هي الأهم في شـرح سلوك الدولة مع عدم رفض تأثير العوامل الداخلية على تصرفات الدولة في المجال الخارجي (Rose ١٩٩٨, ١٤٦) .

الواقعية الدفاعية (Defensive Realism)

يعتبر كينيث والتز (Kenneth Waltz) المؤسـس الحقيقي للواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية في سـبعينيات القرن الماضي وخاصة في كتابه الشهير «Theory of International Politics» وقـد أصبح من المهم للغاية في سـياق فهم النظرية الواقعية الجديدة أن يتم التركيز على أهم الأفكار التي طرحها والتز في كتابه السابق. ثـم إن نظرية والتز وإطروحاته اللاحقة جعلت العديد من الباحثين يصنفه من ضمن منظـري الواقعية الدفاعية، وهذا ماجعلني أضع طرحه في هذا السـياق مع أن نظرية والتز سابقة على مثل هذه التصنيفات.

يشير والتز (Waltz) (١٩٧٩، ١-١٧) إلى وجود خلل في فهم معنى النظرية العلمية لـدى العديد من الباحثين في حقل العلاقات الدولية حيث إن الكثير منهم يعتقد أن التفسـيرات الفلسـفية النظرية، أو الدراسـات التحليلية غير الوصفية تدخل في إطار النظريـة العلمية. ولكن المبادئ التي تقوم عليها فلسـفة العلم الحديث تشـير إلى أن النظريـة تتكون من مجموعة من القوانين، والقانون يمكن تعريفه بأنه عبارة عن علاقـة بين متغيرين والمتغير هو عبارة عـن مفهوم يمكن أن يأخذ أية قيمة. بحيث تصبح صيغة القانون كالتالي: إذا كان (أ) فعندئذ (ب) حيث يشير الرمز (أ) إلى المتغير أو المتغيرات المستقلة، ويشير (ب) إلى المتغير التابع. وبالتالي فإن هناك من يعرف النظريـة على أنها مجموعة من القوانين المتعلقة بسـلوك أو ظاهرة محددة. ويميل والتز إلى تعريف النظرية بأنها هي التي تشرح القوانين، فمجرد معرفة قوانين معينة أو فرضيـات تربط بين متغيرات مسـتقلة ومتغير تابع لاينتج لنـا نظرية وإنما القدرة على التفسـير والربط وشـرح العلاقة بين هذه المتغيرات هو الذي يزودنا بالنظرية.

ويرى والتز أن استخدام طريقة الاستقراء (Inductive) لوحدها أو طريقة الاستنتاج (Deductive) لوحدها لاتمثل الطريقة العلمية السليمة لإنتاج النظرية بل لابد من الجمع بين الطريقتين وكذلك وجود القدرة الإبداعية والموهبة لدى الباحث من أجل إيجاد نظرية جديدة. كما يؤكد والتز على أن العديد من النظريات في حقل العلاقات الدولية لاتتفق مع بناء النظرية العلمية في فلسفة العلم الحديث ولذلك تكون فائدتها من ناحية التفسير، والتنبؤ، والضبط ضعيفة للغاية. وفيما يبدو لي فإن هذا النقد الذي أثاره والتز في ثمانينيات القرن العشرين لايزال قائما إلى يومنا هذا مع التقدم والمراجعات المستمرة في حقل العلاقات الدولية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه ومع الأسف لاتكاد تجد مثل هذه المراجعات في عالمنا العربي ويميل كثير من الباحثين لدينا في حقل العلاقات الدولية إلى الوصف والسرد واستهلاك وتكرار الأطروحات الغربية من دون التركيز على الأبعاد النظرية والتحليلية، ولذلك يندر لدينا الإنتاج النظري الإبداعي في حقل العلاقات الدولية.

إنه يمكن تقسيم نظريات العلاقات الدولية بناء على المستوى الذي تبحث فيه النظرية عن الأسباب التي تؤدي إلى الحرب والسلام، فقد تكون هذه الأسباب محددة في مستوى صانع القرار (الرجل)، أو مستوى الدولة، أو مستوى النظام الذي توجد فيه الدولة. ويمكن كذلك تقسيم نظريات العلاقات الدولية إلى قسمين رئيسيين هما:

(١) النظريات الاختزالية أو الجزئية (Reductionist Theories)، وهي النظريات التي تحاول أن تبحث عن أسباب سلوك الدولة في المجال الدولي من خلال التركيز على الأفراد أو على الدولة. أي أن هذه النظريات الاختزالية الجزئية تحاول أن تفسر الكل من خلال دراسة أجزاء هذا الكل.

(٢) القسم الثاني هو النظريات النظامية (Systemic Theories)، وهي النظريات التي تبحث عن أسباب سلوك الدولة في المجال الدولي من خلال التركيز على النظام الدولي (Waltz ١٩٧٩, ١٨-١٩) .

إن النظريات الاختزالية الموجودة اليوم والتي تحاول أن تشرح السياسة الدولية أو السياسة الخارجية للدول من خلال التركيز على بعض المتغيرات الاقتصادية أو غيرها للدولة مثل النظرية الإمبريالية لـ هوبسون (Hobson)، و لينين (Lenin)،

ومن جاء بعدهم من الماركسيين لايمكن اعتبارها نظرية ذات قدرة تفسيرية كبيرة وثابتة مع تغير الزمان والمكان (Waltz ,١٩٧٩ ,٢.chap) . ثم إن العديد من النظريات الاختزالية الجزئية تستند إلى الطريقة التحليلية (Analytic Method) المستخدمة في الفيزياء الكلاسيكية، والتي تقوم على تقسيم الكل إلى أجزاء ثم تحليل هذه الأجزاء والعلاقات فيما بينها مع القدرة على التحكم في تأثير كل منهما على الآخر، ومنع حدوث تأثير لعوامل خارجية على هذه العلاقات. وهذه الطريقة لاتناسب بناء النظرية في العلاقات الدولية وذلك لأن المتغيرات الخارجية والموجودة في النظام الدولي ذات تأثير أكبر من المتغيرات الداخلية في توجيه سلوك الدولة، وبالتالي فإننا نحتاج الى نظرية نظامية (Systemic Theory) لتفسير السياسة الدولية. ومما يعزز هذا التوجه هو ملاحظة التشابه في سلوك الدول في المجال الدولي مع الاختلاف في الخصائص المكونة لكل دولة. ثم إن النظرية النظامية للسياسة الدولية لكي تكون دقيقة لابد أن تفرق بين البنية الدولية (International Structure)، والوحدات المتفاعلة داخل هذه البنية (Waltz) ،(Interacting Units ١٩٧٩, ٣٨-٤١).

إن النظرية النظامية التي تستطيع أن تشرح السياسة الدولية تقوم على مجموعة من المبادئ هي:

- النظام السياسي الدولي يختلف تماماً عن النظام الاقتصادي الدولي، والنظام الاجتماعي الدولي، وغيرها من الأنظمة فهو يمثل نظاما مستقلا محدد المعالم.
- النظام يتكون من بنية ووحدات متفاعلة، فلابد من التفريق بين مستوى البنية ومستوى الوحدات وعدم الخلط بينهما. والمقصود ببنية النظام السياسي الدولي هو موقف وتموضع هذه الوحدات (الدول) فيما بينها، أي الطريقة التي تترتب بها هذه الوحدات كل منها في مقابل الأخرى. البنية تحدد ترتيب وموقع الأجزاء المختلفة للنظام.
- يمكن وصف بنية النظام السياسي الدولي بأنها بنية فوضوية ليس بها سلطة مركزية، وبالتالي فكل دولة تساعد نفسها بنفسها فليس هناك حكومة عالمية تستطيع الدولة اللجوء إليها عند الحاجة.

- تفترض النظرية أن المحرك الرئيسي لأية دولة داخل هذه البنية الفوضوية هو البحث عن البقاء والأمن (Survival) .

كل هذه الوحدات (الدول) داخل هذا النظام الفوضوي تقوم بنفس الوظائف إلا أنها تختلف من حيث توزيع القدرات فيما بينها (Distribution of Capabilities). وقوة كل دولة تضعها في موقع ما داخل هذا النظام الفوضوي، فالدول العظمى ليست كالدول الصغرى، ويمكن معرفة قوة كل دولة من خلال مقارنة قدرات كل دولة مع الدول الأخرى. ومع أنه قد يثار أن قدرات الدولة من خصائص الوحدة وليست من خصائص النظام وهذا صحيح، إلا أننا نركز على توزيع القدرات بين هذه الوحدات وهذا التوزيع من خصائص النظام.

تتنافس الدول على مصادر القوة داخل هذا النظام الفوضوي ليس لأن القوة غاية في حد ذاتها وإنما لأنها تمثل الوسيلة الوحيدة للنجاة والأمن.

قوة الدولة وموقعها في النظام السياسي الدولي تعتمد على تميزها في كل القدرات التالية وليس في بعضها: حجم السكان، مساحة الدولة، المصادر الطبيعية، القدرة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي، القدرة التنافسية (Waltz ,١٩٧٩ chaps. ٥, ٦, ٧)، انظر (الشكل:٢).

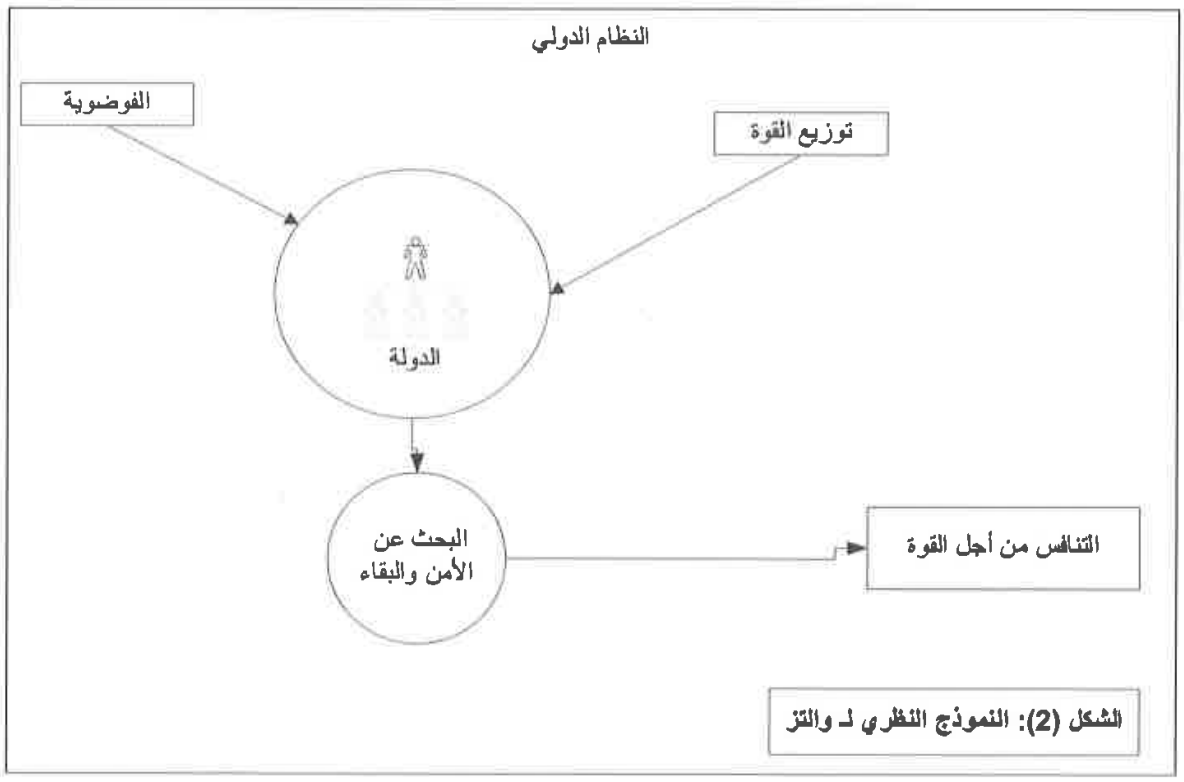

الشكل (2): النموذج النظري لـ والتز

تظل محاولة روبرت جلبن (Robert Gilpin)، في كتابه الشهير «War and Change in World Politics» فيما أرى من أفضل المحاولات التنظيرية الواقعية التي أنتجت بعد والتز وذلك في بداية الثمانينيات، وتأتي نظرية جلبن في سياق ما أصبح يعرف بالنظرية الواقعية الدفاعية.

مزج روبرت جلبن (١٩٨١) بين متغيرات النظرية الاجتماعية والنظرية الاقتصادية والتي هي في الأصل تحاول أن تشرح عملية التفاعل بين مختلف اللاعبين داخل الدولة ليستخدمها في محاولة لشرح عملية التفاعل بين مختلف اللاعبين في النظام الدولي. واستخدم جلبن هذين النموذجين النظريين لكي يربط بين مستويين تحليليين هما مستوى الدولة ومستوى النظام الدولي وليحاول أن يفسر سلوك الدولة في النظام الدولي وخاصة تجاه تغيير النظام الدولي.

تفترض النظرية الاجتماعية أن سلوك الشخص يمكن تحديده من خلال معرفة طبيعة النظام الاجتماعي الذي يعيش فيه هذا الشخص ومكان هذا الشخص في هذا النظام. وبالتالي فإن النظام الاجتماعي يصوغ سلوك الفرد من خلال القيم والقواعد المتبعة داخل هذا النظام الاجتماعي كما أن هذا النظام يضع قيود على تصرفات هذا الفرد. وفي المقابل تفترض النظرية العقلانية في الاقتصاد بأن سلوك الشخص يمكن تحديده من خلال الحسابات العقلانية للفائدة والخسارة الناتجة من سلوك الفرد. وبالتالي فإن كل فرد يسعى إلى تحقيق أهدافه أو مصالحة بأقل تكلفة ممكنة، إلا أن هذا السعي أو الجهد من أجل تحقيق المصالح سوف يتوقف عندما يصل الفرد إلى حالة من توازن السوق (Market Equilibrium)، تصبح فيها الكلفة والفوائد متساوية، بحيث أن تجاوز هذه المرحلة من التوازن لايخدم مصلحة الفرد (جلبن ١٩٨١، ix-x) .

ومن خلال الجمع بين النظريتين، يجادل جلبن بأن الأفراد والمجموعات وحتى الدول سوف تسعى لاستخدام قوتها من أجل إيجاد نظام اجتماعي وسياسي يخدم ويعزز مصالحها. وبذلك فإن أي نظام اجتماعي وسياسي سواء كان محلياً أو دولياً إنما يعكس مصالح المجموعات أو الدول الأقوى في النظام. وعندما يحدث خلل في توازن القوى بين هذه المجموعات أو هذه الدول فإن القوى الجديدة الصاعدة سوف تحاول أن تغير النظام الاجتماعي والسياسي بما يخدم مصالح هذه القوى الجديدة. ثم إن

هذا التغيير سوف يتوقف عند الوصول إلى حالة التوازن في النظام (Equilibrium)، والتي يصبح التغيير بعدها تكلفته أكبر من فائدته.

يطرح جلبن (١٩٨١، ١٠-١١) خمسة افتراضات في موديله النظري محاولاً من خلالها أن يشرح أسباب التغير الذي يحدث في النظام الدولي، وهذه الافتراضات هي:

- يبقى النظام الدولي مستقراً إذا لم يكن هناك دولة تعتقد بأن تغيير هذا النظام يعود عليها بالفائدة.
- سوف تحاول الدولة أن تغير النظام الدولي إذا كانت تعتقد أن فوائد تغيير النظام تفوق كلفة التغيير.
- الدولة سوف تحاول أن تغير النظام الدولي عن طريق الاحتلال، والتوسع السياسي، والتوسع الاقتصادي وسوف تستمر حتى تصبح كلفة التغيير أعلى من الفوائد.
- عندما تغير الدولة النظام الدولي وتصل إلى حالة التوازن فإنها سوف تحاول بكل الوسائل المحافظة على هذه الحالة من التوازن حتى وإن كانت التكلفة عالية.
- إذا فشلت الدولة أو الدول في المحافظة على حالة التوازن في النظام الدولي فإن النظام الدولي سوف ينتقل إلى حالة من اللاتوازن (Disequilibrium)، وإن لم تعالج هذه الحالة من اللاتوازن فإن النظام الدولي سوف يتغير إلى حالة جديدة من التوازن تعكس طبيعة توزيع القوة الجديد داخل هذا النظام.

ويشير جلبن (١٩٨١، ١٣-١٥) إلى أن أهم عامل في تغير النظام الدولي هو الفرق في نمو القوة بين الدول العظمى، بحيث يصبح هناك خلل في توزيع القوة بين الدول العظمى داخل النظام الدولي. ويرى بأن قوة الدولة تنحصر في قوتها العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقدرات التكنولوجية. كما يشير جلبن إلى أن النظام الدولي في اغلب الأحيان سوف يتعرض لبعض الأزمات والتغيرات إلا أن الدولة العظمى أو الدول العظمى تستطيع أن تحل هذه الأزمات وتعيد التوازن إلى النظام، ولكن في حالات أخرى يتعرض النظام الدولي إلى أزمة لايمكن حلها بشكل سريع وسهل بل لابد من اللجوء إلى مايعرف بحرب السيطرة حيث تلجأ بعض الدول العظمى عن طريق هذه الحرب إلى خلق نظام دولي جديد يحقق مصالحها داخل النظام.

يتكون النظام الدولي من خمسة عناصر هي:

١. الدول العظمى المسيطرة
٢. الهرمية في النفوذ والهيبة
٣. تقسيم مناطق السيطرة والنفوذ
٤. قواعد النظام
٥. الاقتصاد الدولي. وبالتالي فإن عدد الدول العظمى المسيطرة يحدد بنية النظام بحيث يكون أحادي القطبية، أو ثنائي القطبية، أو متعدد الأقطاب.

كما أن الهرمية في النفوذ والهيبة تشير إلى قوة الدولة وسمعتها حتى وإن لم تستخدم القوة الفعلية. وسوف تعمل الدول العظمى على تقسيم المناطق المسيطر عليها ووضع القوانين والمؤسسات الدولية القانونية والاقتصادية التي تخدم مصالح هذه الدول العظمى وتعكس قوتها داخل النظام الدولي (Gilpin ١٩٨١, ٢٥-٣٩) (انظر الشكل ٣) .

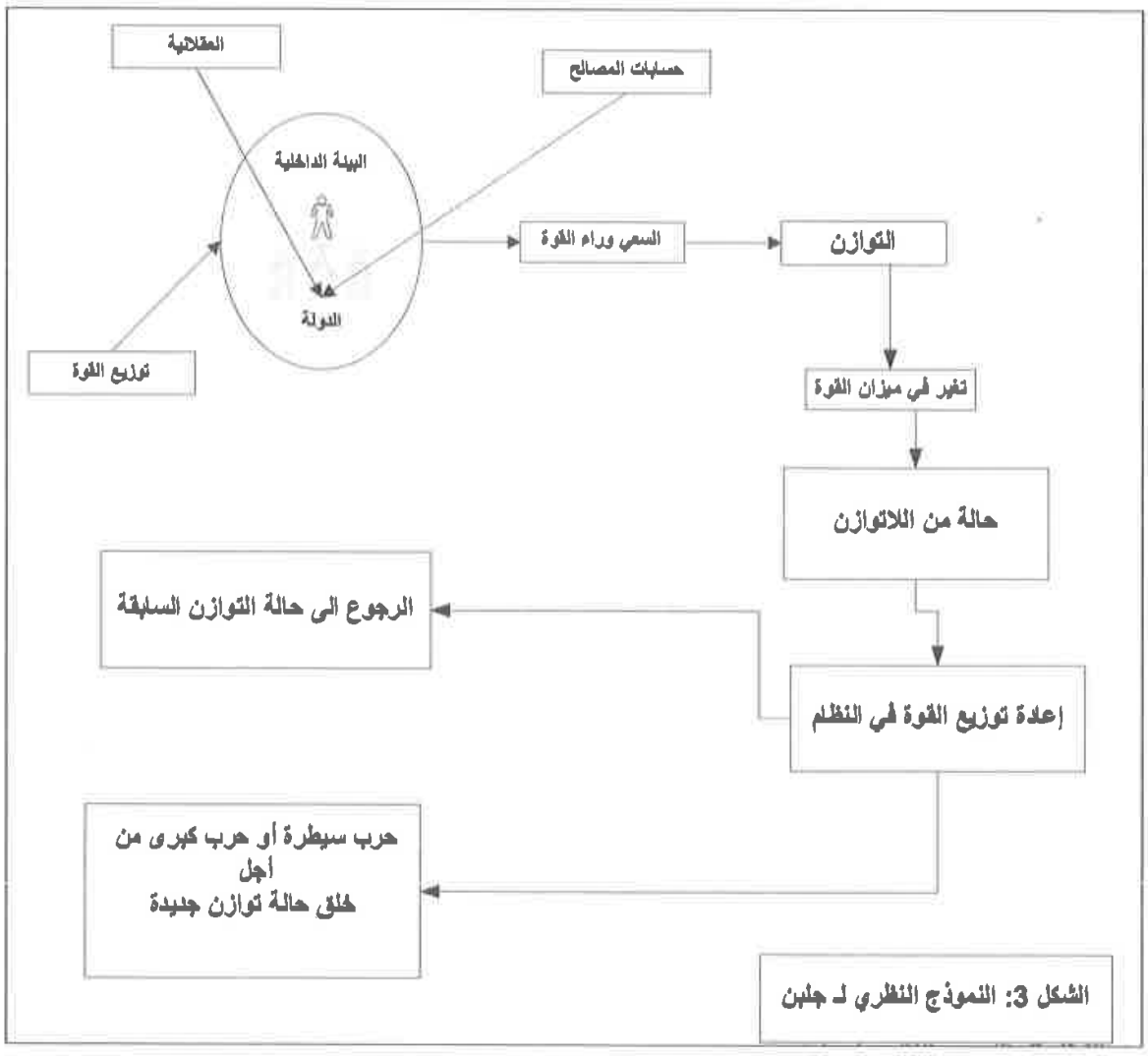

الشكل 3: النموذج النظري لـ جلبن

الواقعية الهجومية (Offensive Realism)

خلال القرن العشرين كان هناك الكثير من العنف والدماء على المستوى الدولي، فقد تسببت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) في مقتل قرابة تسعة ملايين شخص، بينما تسببت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) في مقتل قرابة خمسين مليون شخص، ونصف القتلى من المدنيين. واستمر العنف الدولي وإن يكن بشكل أقل خلال الحرب الباردة وخاصة عن طريق مايعرف بحروب الوكالة في كل من كوريا، فيتنام، أفغانستان، نيكارغوا، أنغولا، السلفادور، ومناطق أخرى، وأسفرت هذه الحروب عن قتل الملايين. وهذه الدورة من العنف على المستوى الدولي سوف تستمر في القرن العشرين والأمل في تحقيق السلم والأمن الدولي لن يتحقق، وذلك لأن الدول العظمى التي تشكل النظام الدولي تخاف من بعضها البعض ولذلك تتنافس على مصادر القوة. وتهدف كل دولة عظمى في النظام الدولي إلى أن تصبح هي المسيطرة لأنها بذلك تحقق أمنها وبقاءها. ولأن الدول العظمى تتنافس على مصادر القوة فإنها حتما سوف تتصادم مع بعضها البعض إلا أن تتشكل حكومة عالمية تحكم النظام الدولي. إن إيجاد حكومة عالمية للنظام الدولي يشكل حلماً أكثر منه حقيقة ولهذا سوف تستمر الصراعات والحروب كإحدى خصائص النظام الدولي الذي نعيش فيه (Mearsheimer ٢٠٠١, xi-xii).

يشير ميرشايمر (٢٠٠١، xii-xiii) إلى أن النظرية الجيدة في العلاقات الدولية هي النظرية التي تقدم وصفاً وتفسيرا واضحا لسلوك الدول العظمى تجاه بعضها البعض، وتستطيع أن تتوقع ماسيحدث في المستقبل. ثم إن النظرية الجيدة كذلك تستطيع أن تقدم شرحاً وتفسيرا للسجل التاريخي وسلوك الدول العظمى في فترات تاريخية مختلفة، ولماذا كانت هناك فترات تاريخية أكثر صراعاً من غيرها. والنظرية التي تحقق تلك المطالب تعتبر نظرية جيدة نستطيع الاعتماد عليها. ويؤكد ميرشايمر على أنه يقدم نظرية تحمل تلك الخصائص، ويسميها الواقعية الهجومية (Offensive Realism)، وهي امتداد للنظرية الواقعية التي طرحها كار، ومورجينثاو، ووالتز. والنظرية الواقعية الهجومية كما يشير ميرشايمر تقوم على افتراضات قليلة ومحدودة.

لقد انتقد ادوارد كار الطرح الليبرالي بشكل مطول في كتابه أزمة العشرين سنه، ورأى أن الـدول العظمى تتحرك بناء على اعتبارات القوة، إلا أنه فشـل في تفسـير لماذا الدول تبحث عن القوة. ويؤكد ميرشـايمر بشـكل واضح أن كار لم يقدم نظرية في كتابه. بينما قدم كل من مورجينثاو ووالتز نظريته للعلاقات الدولية وهذا ماجعلها تسيطر على الحقل في الخمسين سنة الماضية (Mearsheimer ٢٠١١, ١٨-١٩) .

إن الواقعية الكلاسـيكية أو مايعرف بواقعية الطبيعة البشرية (Human Nature Realism)، والتـي طرحهـا مورجينثاو سـيطرت على الحقل منـذ أربعينيات القرن الماضي وإلى بداية السـبعينيات من ذات القرن، وكانت تقوم على افتراض أساسـي هو أن الطبيعة البشرية الراغبة والباحثة عن القوة هو مايدفع بالدول العظمى للبحث عن القوة والمنافسـة عليها. وفي المقابل ظهر في نهاية السبعينات مايعرف بالواقعية الدفاعيـة (Defensive Realism)، وتسـمى أحياناً الواقعيـة البنيوية (Structural Realism)، وذلك بظهور كتاب كينيث والتز (Theory of International Pollitics)، والتي تقوم على افتراض أساسي وهو أن بينة النظام الدولي الفوضوية تجعل الدولة تبحـث عن البقاء والأمـن وذلك من خلال زيادة قوتها. ثم إن والتز لايرى أن فوضوية النظام الدولي تجعل الدولة تتصرف بشـكل هجومي مـن أجل زيادة قوتها، بل على العكـس من ذلك هو يـرى أن الفوضوية تحث الدولة علـى المحافظة على مكانتها في النظام الدولي وأن تتصرف بشـكل دفاعي من أجل المحافظة على بقائها وتعزيز قوتها، ولأن تبني سياسـة هجومية سيدفع بالدول العظمى الأخرى لأن تتحالف ضد الدولـة المعتدية. ويؤكد ميرشـايمر على أن نظريتة الواقعيـة الهجومية هي نظرية واقعيـة بنيوية مثل نظرية والتز إلا أنها تختلـف مع نظرية والتز في مقدار القوة التي تريدهـا الدولة، ففي حين ترى الواقعية الدفاعيـة أن هدف الدولة هو المحافظة على قوتهـا من أجل تعزيز فرص بقائها، تـرى الواقعية الهجومية أن هدف الدولة هو زيادة قوتها لتصبح هي المهيمنة والمسـيطرة على إقليمها (Hegemon in the System) وذلـك من أجل ضمـان بقاء الدولة في هذا النظام الدولـي الفوضوي. وتتفق الواقعية الهجومية مع واقعية الطبيعة البشـرية على أن الدولة دائماً تبحث عن زيادة قوتها، إلا أنهما يختلفان في السـبب الذي يجعل الدولة تبحث عن زيادة قوتها. ولايوجد مقال أو كتـاب قـام بطرح نظرية متكاملـة للواقعية الهجومية كما فعـل مورقينثاو للواقعية الكلاسيكية ووالتز للواقعية الدفاعية، إلا أن هناك إشارات في بعض الكتابات القديمة

وخاصة كتاب للأكاديمي البريطاني ج. لويس ديكنسن (G. Lowes Dickinson) نشره خلال الحرب العالمية الأولى إلا أنه لم يمثل نظرية متكاملة للواقعية الهجومية (Mearsheimer ٢٠٠١, ١٩-٢٢) .

يجادل ميرشايمر (٢٠٠١ – ٢٩-٣٢) أن الدول العظمى في النظام الدولي دائماً تبحث عن الفرصة السانحة لزيادة قوتها على حساب منافسيها وتحقيق السيطرة العالمية أو الإقليمية، وبالتالي ليس هناك مكان لسياسة المحافظة على الوضع القائم إلا في حالة استثنائية وهي عندما تصبح إحدى الدول العظمى هي المسيطرة على النظام الدولي. وهذه الجدلية تقوم على خمسة افتراضات أساسية هي التي تكون النظرية الواقعية الهجومية. ومع أن هناك في حقل العلوم الاجتماعية من يجادل بأن أهم عنصر في النظرية هو قدرتها التفسيرية (Explanatory Power)، حتى وإن كانت قائمة على بعض الافتراضات غير الواقعية، إلا أن ميرشايمر يرفض هذا التوجه في بناء النظرية ويؤكد على أن نظريته الواقعية الهجومية قائمة على افتراضات واقعية وليست متخيلة. والافتراضات الخمسة هي:

يتصف النظام الدولي بأنه نظام فوضوي وهذا لايعني أنه عشوائي أو غير مرتب وإنما يعني أنه لاتوجد حكومة عالمية تحكم الدول التي تكون النظام الدولي.

كل دولة عظمى تمتلك قدرات عسكرية هجومية تمكنها من مهاجمة أو تدمير الدول العظمى الأخرى.

لاتستطيع أية دولة عظمى أن تكون متأكدة من نوايا الدول العظمى الأخرى، وخاصة أنها لن تستخدم قدراتها العسكرية الهجومية في الاعتداء على الدولة الأخرى.

الهدف الرئيسي للدولة العظمى هو المحافظة على بقائها، وخاصة على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي الداخلي. وذلك لأن بقاء الدولة وأمنها إذا اختل أو فقد فإن الدولة لاتستطيع أن تحقق الأهداف الأخرى.

تمثل الدولة العظمى لاعباً عقلانياً (Rational Actor)، وبالتالي فإن هذه الدول العظمى تدرك طبيعة البيئة الخارجية وتحاول أن تتصرف بشكل استراتيجي يحقق لها الأمن والبقاء. وأغلب هذه الدول العظمى تفكر وتحسب عواقب ونتائج تصرفاتها على المدى البعيد والقريب. هذه الافتراضات الخمسة مجتمعة تجعل الدولة تتصرف

بشـــكل عدواني هجومي متى ماســـنحت لها الفرصة من أجل زيادة قوتها في النظام الدولي على حساب منافسيها، (انظر الشكل رقم ٤) .

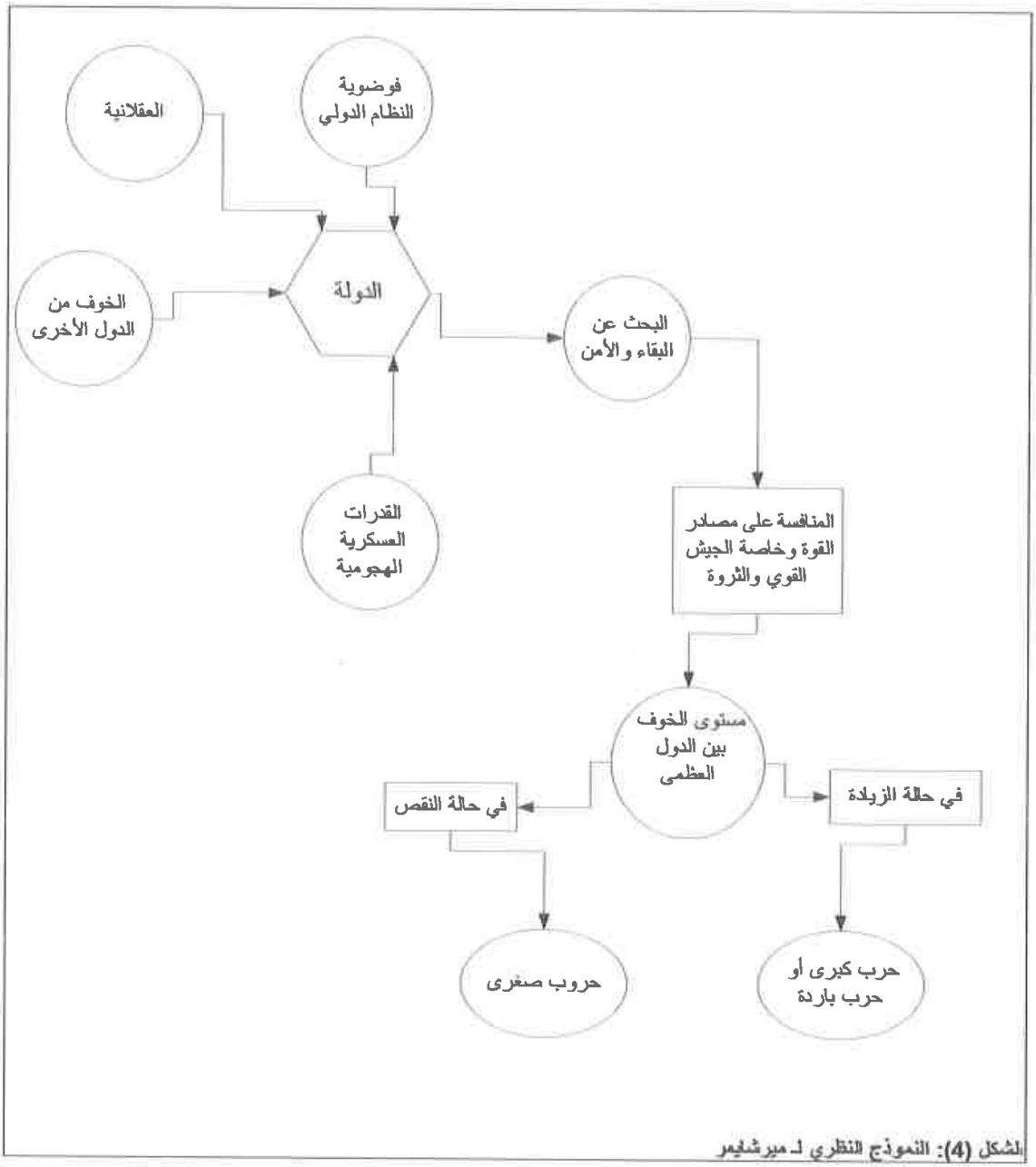

الشكل (4): النموذج النظري لـ ميرشايمر

إن هناك فرق بين السيطرة العالمية (Global Hegemony)، والسيطرة الإقليمية (Regional Hegemony)، من حيث أنه لم يتحقق لأية دولة في التاريخ أن سيطرت علـــى العالم كله، بينما هناك دول حققت الســـيطرة على إقليمها وحاولت أن تنشـــر نفوذها في الخارج. فعلى ســـبيل المثال منذ مائة ســـنة تقريبا اســـتطاعت أمريكا أن تصبح الدولة المســـيطرة على أمريكا الشمالية وأصبحت تمثل القوة العظمى الوحيدة

في ذلك الإقليم، وهي تحاول كذلك أن تمنع القوى العظمى الأخرى خارج إقليمها من أن تصبح مسيطرة على إقليمها كما فعلت هي. وأمريكا كقوة عظمى لاتستطيع أن تحقق السيطرة العالمية بسبب وجود العائق المائي (البحار) (the Stopping Power of Water)، فوجود المحيطات العازلة بين أمريكا وأوروبا، وبين أمريكا وآسيا يجعل من الصعب جداً إن لم يكن مستحيلا على أي جيش في العالم أن يحقق السيطرة على هذه الأقاليم غير المتصلة بأرض. ثم إن أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة المسيطرة اليوم على إقليمها وليس من مصلحة أمريكا أن تنشأ قوة عظمى أخرى مسيطرة على إقليمها في أي مكان في العالم، وإن حدث وصعدت قوة في أي منطقة في العالم فإن أمريكا من مصلحتها أن تنشأ قوة أخرى داخل هذا الإقليم تنافس هذه القوة الصاعدة، وبالتالي لاتتحمل أمريكا أعباء مقاومة واحتواء هذه القوة العظمى الصاعدة (Mearsheimer ٢٠٠١, ٤٠-٤١) .

يرى ميرشايمر (٢٠٠١، ٤١-٤٤) أن متغير الخوف بين الدول العظمى يلعب دوراً حاسماً في شدة المنافسة الأمنية بينها واحتمالية وقوع الحرب. فكلما زاد مستوى الخوف بين الدول العظمى، أي أصبحت الدولة تخاف من الدولة الأخرى بشكل كبير، كلما اشتدت المنافسة الأمنية وزادت احتمالية وقوع الحرب بينهما. ثم إن المتغير الذي يلعب دورا حاسما في زيادة وانخفاض مستوى الخوف بين الدول العظمى هو متغير القوة، فكلما كان هناك توزيع متساوٍ أو متقارب للقوة داخل النظام الدولي كلما انخفض مستوى الخوف بين هذه الدول والعكس صحيح. ولذلك فإن النظام الدولي ثنائي القطبية هو أفضل شكل لتوزيع القوة داخل النظام الدولي حيث إنه يحدث نسبة أقل من الخوف بين الدول العظمى، ثم يليه النظام متعدد الأقطاب المتوازن، ويأتي في الأخير النظام متعدد الأقطاب غير المتوازن. ولكن ماهي القوة كيف يمكن تعريفها؟ يرى ميرشايمر أن القوة تنقسم إلى قسمين:

١. القوة المحتملة وتعتمد على متغيرين هما عدد سكان الدولة وثروتها، وهذين المتغيرين السكان والثروة هما الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه أي جيش في العالم.

٢. القوة الحقيقية وتتمثل في جيش الدولة بما يحتويه من قوات أرضية وجوية وبحرية، والعنصر الأهم في الجيش هو القوات الأرضية وذلك لأنها هي التي

تستطيع أن تحتل وتسيطر على أراضي العدو. فعلى سبيل المثال، اليوم الولايات المتحدة الأمريكية قلقة جدا من الصين ليس بسبب جيشها والذي يعتبر ضعيفا مقارنة بالجيش الأمريكي، ولكن بسبب عدد سكانها (والذي يفوق ١,٢ بليون نسمة) ونمو الاقتصاد الصيني بشكل كبير.

إن الهدف الأساسي لأية دولة في النظام الدولي هو المحافظة على بقائها، والدول العظمى في هذا النظام الفوضوي تحاول أن تحقق مايلي:

١. أن تصبح الدولة المسيطرة على إقليمها.

٢. أن تصبح أغنى من الدول المنافسة لها.

٣. أن يصبح جيشها وخاصة قواتها الأرضية متفوقة على منافسيها.

٤. أن تصبح متفوقة نووياً بحيث تكون قادرة على استخدام السلاح النووي ضد أعدائها من دون أن يكون لدى العدو القدرة على الانتقام منها، وهذا الهدف صعب جدا تحقيقه لأن الدول العظمى الأخرى اليوم لديها القدرة على الضربة الثانية.

ثم إن هناك العديد من الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول العظمى كي تغير توازن القوة لصالحها أو منع الدول الأخرى من تغييره عندما يضر بمصالحها، وبذلك تحافظ على بقائها وقوتها، وهذه الاستراتيجيات هي:

- إستراتيجية الحرب (War) وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدول للمنافسة على القوة وزيادة حصتها منها.
- إستراتيجية الابتزاز عن طريق التهديد (Blackmail) وهي إستراتيجية جذابة لأنها تقوم على أساس التهديد باستخدام القوة من دون استخدامها فعلياً وكلفتها منخفضة.
- إستراتيجية الطعم والنزيف (Bait and Bleed) حيث تلجأ الدولة العظمى لإثارة مشكلة بين منافسيها وأعدائها تحاول من خلالها أن تورطهم في حرب طويلة ومكلفة، إلا أن هذه الإستراتيجية من الصعب تحقيقها.

- إستراتيجية استمرار النزيف (Bloodletting) وهذه إستراتيجية جيدة تقوم على أن الدول الأعداء للدولة العظمى إذا دخلوا في حرب فإن الدولة العظمى تحاول أن تطيل أمد هذه الحرب وأن تكون نتائجها مدمرة لهذه الدول المعادية.

- إستراتيجية الموازنة (Balancing) حيث تلجأ الدولة العظمى إلى مقاومة الدولة المعتدية التي تحاول أن تغير ميزان القوة لصالحها، وذلك عن طريق احتوائها وردعها أو حتى الدخول معها في حرب.

- إستراتيجية تمرير العبء (Buck-Passing) حيث تلجأ الدولة التي تشعر بالتهديد إلى تمرير عبء موازنة ومقاومة الدولة المعتدية إلى دولة عظمى أخرى تقوم هي بأغلب الجهد في مقاومة الدولة العدو.

- إستراتيجية الاسترضاء والتهدئة (Appeasement) وهي إستراتيجية تقوم على أساس استرضاء الدولة المعتدية بالسماح لها بتغيير ميزان القوة لصالحها على أمل أن تتوقف عن اعتدائها وتصرفاتها العدوانية، إلا أن هذه الإستراتيجية خطيرة على مستقبل الدولة المهددة في هذا النظام الفوضوي.

- إستراتيجية الانحياز أو ركوب عربة الدولة المعتدية (Bandwagoning) حيث تقوم على أساس أن الدولة المهددة تدرك أنها لاتستطيع مقاومة الدولة المعتدية وبالتالي تنحاز إليها وتركب عربتها على أمل أن تحافظ على بقائها وأن تحقق بعض المصالح من خلال الانحياز إلى الدولة الأقوى، وهذه الاستراتيجية تمثل خطرا على مستقبل الدولة. ويرى الواقعيون أن الاستراتيجيات الأفضل في مواجهة الدولة المعتدية هي استراتيجية الموازنة أو استراتيجية تمرير العبء (Mearsheimer ٢٠٠١, ١٣٨-١٤٠) .

يرى روزكرينس (٢٠٠٢، ١٣٨-١٥٠، ١٦٤-١٦٦) أن النظرية الواقعية الهجومية وخاصة التي طرحها جون ميرشايمر تتجاهل متغيرات مهمة تشرح السياسة الدولية والسياسة الخارجية للعديد من الأمثلة التاريخية والمعاصرة، ويؤكد على أهمية متغيرات أخرى مثل الأيديولوجية، وشخصية القيادة، والقيود المحلية والخارجية المفروضة على عملية صنع السياسة الخارجية. لذلك من الخطأ التركيز فقط على حسابات القوة وأن الدولة دائماً تبحث عن الفرصة لزيادة قوتها على حساب الدول الأخرى إذا كانت الفائدة

أكبر من التكلفة. فعلى سبيل المثال، لايمكن أن نشرح السياسة الخارجية اليابانية في الحرب العالمية الثانية وذلك عندما هاجمت الولايات المتحدة في بيرل هاربر اعتمادا على متغير حسابات القوة والتكلفة والفائدة، حيث إن القوة الأمريكية في ذلك الوقت تفوق بدرجات كبيرة القوة اليابانية. لكن متغير الأيديولوجية العسكرية لدى القيادات اليابانية وذلك من خلال تصريحات تاريخية لهم يشير إلى الدور الذي لعبه هذا المتغير في توجيه السياسة الخارجية اليابانية في الحرب العالمية الثانية وهذا المتغير أيضاً يمكن استخدامه في شرح السياسة الخارجية لألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية وخاصة عندما أعلن هتلر الحرب على أمريكا. ثم لماذا، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المسيطرة في شمال أمريكا، لم تستحوذ على كندا والمكسيك مع أنه لايوجد عوازل مائية تفصل بين أمريكا وهذه الدول؟ لاتوجد إجابة لدى ميرشايمر سوى أن التكلفة سوف تكون باهظة وسوف يكون من الصعب جدا إن لم يكن مستحيلا دمج سكان هذه الدول في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا اعتراف بدور القيود الخارجية على سلوك الدولة. وفي ذات السياق يشير جلن سنايدر (Glenn Snyder)، (٢٠٠٢، ١٥٠-١٥٥، ١٧١-١٧٣) إلى أن ميرشايمر بالغ في جعل الدافع الرئيسي للدولة هو زيادة أمنها من خلال اغتنام إية فرصة لزيادة قوتها على حساب الآخرين، وبالتالي يصبح الهدف للدولة هو أن تصبح الدولة المسيطرة على إقليمها كي تضمن أمنها وهذا مايسميه ميرشايمر (الواقعية الهجومية)، إلا أن والتز يختلف عن ميرشايمر بتأكيده على أن الدولة لاتبحث عن السيطرة على النظام الأقليمي أو الدولي ولكن تبحث عن توازن للقوة يحقق لها الأمن والبقاء وهذا مايمكن تسميته بـ (الواقعية الدفاعية). ومع صرامة وتماسك نظرية ميرشايمر الهجومية إلا أنه لم يتطرق للعديد من العوامل الهامة مثل أيديولوجية الدولة، والسياسة المحلية للدولة وأثرها، واللاعبون الدوليون خارج إطار الدولة، وغيرها من العوامل.

الواقعية الهجومية - الدفاعية (Offense- Defense Theory)

هل تزداد احتمالية وقوع الحرب عندما يكون الاحتلال سهلا؟ هل بالإمكان تعزيز السلام من خلال تعزيز القدرات الدفاعية بحيث تصبح عملية الاحتلال لدولة أخرى مهمة صعبة التحقيق؟ ماهي الأسباب وراء سيطرة النزعة الهجومية لدى بعض الدول؟ يمكن الإجابة على هذه التساؤلات من خلال المجادلة بشكل عام أن الحرب تصبح احتمالية وقوعها عالية للغاية عندما تعتقد الدولة المهاجمة أن عملية الاحتلال سهلة، وبالتالي فإن وقوع اختلال في توازن القدرات الهجومية مقابل القدرات الدفاعية (Offense-Defense Balance)، يزيد من خطورة وقوع الحرب بين الدول المتنافسة. إن سيطرة النزعة الهجومية (Offense Dominance) تعني أن الدولة تعتقد أن عملية الاحتلال سهلة، وهذه الاعتقاد قد يكون لأسباب مرتبطة بالواقع (Reality)، وقد يكون لأسباب مرتبطة بعملية الإدراك (Perception)، وفي المقابل قد تسيطر النزعة الدفاعية (Defense Dominance)، وتعني أن الدولة تعتقد أن عملية الاحتلال صعبة للغاية. وعندما تسيطر النزعة الهجومية على الدولة بحيث تعتقد أن عملية الاحتلال سهلة، فإن هناك العديد من الأسباب التي قد تدفع بهذه الدولة نحو الحرب منها وجود فرصة للتوسع على حساب الغير، أو الخوف على حدودها، أو الخوف من نتائج سباق التسلح، أو الاعتقاد أن الحرب الاستباقية أو الوقائية هي الخيار الأفضل ضد العدو، وغيرها من الأسباب (Van Evera ١٩٩٨, ٥٥-٦٦) .

ماهي الأسباب التي تعزز النزعة الهجومية أو النزعة الدفاعية لدى الدولة؟ هناك أربعة أسباب هي:

عوامل عسكرية مثل التكنولوجيا العسكرية، العقيدة العسكرية، تحركات أو تمركز الجيش. ومن أهم هذه العوامل على مدى التاريخ هو وجود تكنولوجيا عسكرية تجعل الهجوم أسهل، أو تجعل الدفاع أسهل. ففي الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ كان الدفاع أسهل والهجوم أصعب وذلك لوجود العديد من التقنيات العسكرية الدفاعية مثل الخنادق، الأسلاك الشائكة، والأسلحة الرشاشة لمواجهة الغزاة، بينما تغير الوضع في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ حيث أصبحت التكنولوجيا العسكرية تعزز من القدرة الهجومية للعدو وجعلت الدفاع صعباً للغاية وخاصة بوجود سلاح الطيران وعقيدة الهجوم الكاسح والمفاجئ. وباختراع السلاح النووي أصبح الدفاع أسهل من الهجوم لمن يمتلك السلاح النووي.

العوامل الجغرافية مثل موقع الدولة والمساحة والتحصينات الطبيعية من البحار والجبال، والموارد الطبيعية المتوفرة مما يمنح الدولة الاكتفاء الذاتي كل هذا قد يسهل أو يصعب عملية الاحتلال.

العوامل السياسية والاجتماعية وأهمها الدعم الذي تحظى به الحكومة من الشعب، فعندما تكون الحكومة مدعومة من أغلب طبقات المجتمع فإن هذا يسهل عليها الهجوم أو الدفاع. ولكن عندما تكون الحكومة غير شرعية وليس لها شعبية داخل المجتمع فإن الهجوم عليها يصبح سهلا وذلك لأن الشعب ليس لديه الدافع أو الرغبة في الدفاع عن هذه الحكومة.

العوامل الدبلوماسية والتي تشير إلى أهمية الترتيبات الدبلوماسية التي تعزز الدفاع مثل: نظام الأمن الجماعي (عصبة الأمم، الأمم المتحدة) ،الاحلاف الدفاعية، لجوء مجموعة من الدول إلى الموازنة (Balancing) ضد العدو. وحين تفشل هذه الترتيبات الدبلوماسية فإن ذلك يصعب عملية الدفاع ويعزز النزعة الهجومية لدى العدو (Van Evera ١٩٩٨, ٦٦-٧٢). ويؤكد فان إيفيرا على أن نظريته (Offense-Defense theory)، تمتلك قدرة تفسيرية كبيرة، وبساطة في التركيب، وبالإمكان أن تطبق على العديد من الحالات التاريخية والمعاصرة (see pp. ٩١-٩٢). إلا أنني لا أتفق معه في أن نظريته تمتلك قدرة تفسيرية كبيرة وبساطة في البناء، حيث إن هناك العديد من الفرضيات والمتغيرات داخل النظرية غير معرفة بشكل دقيق والعلاقة فيما بينها غير واضحة مما يجعل فهم وتطبيق النظرية يحتوي على بعض الصعوبة، ومع ذلك قد تكون الإضافة الأهم لنظريته في إطار النظرية الواقعية هو إضافة متغير العلاقة بين القدرة الهجومية والقدرة الدفاعية، وخاصة في جانب التكنولوجيا العسكرية، ودور هذه العلاقة في حدوث الحرب والسلام.

تجادل نظرية الهجوم – الدفاع (Offense-Defense Theory)، أن التطورات التكنولوجية في المجال العسكري والتي تعزز القدرات الهجومية للدولة تجعل عملية التوسع والاحتلال سهلة وتصعب من عملية الدفاع وبالتالي تزيد من سباق التسلح واحتمالات وقوع الحرب، في حين أن التطورات التكنولوجية التي تعزز القدرات الدفاعية للدولة تصعب عملية الاحتلال، وبالتالي تعزز أمن الدولة وتقلل من احتمالات وقوع الحرب داخل النظام الدولي. مع أن هناك طرحا آخرا للنظرية

يضيف العديد من المتغيرات إلى متغير التكنولوجيا العسكرية مثل متغير شعبية النظام السياسي، والعقيدة العسكرية، والجغرافيا، وغيرها، إلا أن النظرية الأساسية تعتمد على متغير واحد هو التكنولوجيا العسكرية. وعند اختبار النظرية الأساسية بالاعتماد على متغير التكنولوجيا العسكرية وذلك من خلال تطبيقها على مجموعة من الصراعات العسكرية التاريخية في فترات مختلفة يتبين أن النظرية تعاني من عيوب استنتاجيه وامبريقيه، وأن هناك مبالغة في قدرة النظرية على التفسير والتنبؤ فيما يتعلق بحدوث الحرب ونتائجها، وكذلك فيما يتعلق بسهولة الهجوم (Ease of Offense)، أو سهولة الدفاع (Ease of Defense). ومع هذا تظل القدرة الوصفية للنظرية مهمة في الإشارة إلى متغيرات ذات أهمية كبيرة في أمن الدولة ونجاتها داخل النظام الدولي (Lieber ٢٠٠٠, ٧١-٨١, ١٠٢-١٠٤).

يشير شيبينغ (Shiping)، (٢٠١٠، ٢١٣-٢١٧، ٢٥٩-٢٦٠) إلى أن نظرية الهجوم- الدفاع (Offense-Defense Theory)، وكذلك نظرية توازن الهجوم – الدفاع (Offense-Defense Balance)، قد أنتجت العديد من الدراسات البارزة وذلك في إطار النظرية الواقعية، كما أنها قد أثارت الكثير من الجدل حول جدواها في فهم أسباب الحرب والسلام. وبعد مراجعة مستفيضة لكلا النظريتين يرى شيبينغ أن نظرية توازن الهجوم – الدفاع والتي تركز على عامل التكنولوجيا العسكرية في شرح أسباب الحرب هي نظرية غير سليمة ولاتقدم فهما صحيحا للسياسة الدولية. في حين تبقى نظرية الهجوم – الدفاع والتي تعتمد على أكثر من متغير في تفسير أسباب الحرب قابلة للتطوير والتحسين وخاصة فيما يتعلق بحالة ووضع الجيش والرسائل التي تبعثها هذه الحالة للدول الأخرى، إلا أن التقييم العام للنظرية يلقي بكثير من الشكوك حولها.

الواقعية الكلاسيكية الجديدة (Neo-Classical Realism)

في تسعينيات القرن الماضي ظهر توجه جديد داخل المدرسة الواقعية يمكن تسميته الواقعية الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Realism)، والذي يوظف المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية في شرح سلوك الدولة في تفاعلها مع الدول الأخرى داخل النظام الدولي، كما أن هذا التوجه يستند في طرحه إلى النظرية الواقعية الكلاسيكية لمورجينثاو والواقعية الجديدة لـ والتز. ومنظرو هذا التوجه يجادلون بأن سلوك الدولة وسياستها الخارجية تتأثر بشكل كبير وحاسم بموقعها داخل النظام الدولي أي بما تمتلكه من مقدرات القوة المادية مقارنة بالدول الأخرى. إلا أن هؤلاء المنظرين يرون بأن تأثير مقدرات القوة المادية على السياسة الخارجية للدولة ليس مباشرا وهو أكثر تعقيدا مما يتصور وذلك لوجود متغيرات وسيطة داخل الدولة لابد من إدخالها في عملية التحليل ((Rose ١٩٩٨, ١٤٦-١٤٧.

في دراسة تنظيرية قيمة في إطار الواقعية الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Realism)، يشير جيفري تاليفيرو (Jeffrey Taliaferro)، (٢٠٠٦، ٤٦٤-٤٩٢) إلى أن مجموعة من الدول العظمى خلال الثلاثمائة سنة الأخيرة مثل الصين، واليابان، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية واجهت تحديات خارجية لقوتها ونفوذها إلا أن استجابة هذه الدول العظمى لهذه التحديات لم تكن متماثلة، فقد نجحت بعض الدول في تجاوز هذه التحديات بينما فشلت دول أخرى في الاستجابة مما أدى إلى انهيارها. فلماذا نجحت دول في تجاوز هذه التهديدات بينما فشلت أخرى في ذلك؟ إن البحث عن إجابة لهذا السؤال داخل النظرية الواقعية الكلاسيكية قد يقودنا إلى بعض المتغيرات المتعلقة بقوة الدولة ولكن بطريقة غير واضحة وغير دقيقة، في حين أن الواقعية الجديدة تركز على المتغيرات في النظام الدولي وتهمل المتغيرات داخل الدولة وبالتالي لاتقدم لنا الكثير في فهم الاستجابة المختلفة من قبل هذه الدول والتي واجهت تهديداً متماثلاً قادما من خارج الدولة. ولذلك نلحظ أن الواقعية الكلاسيكية تركز على المتغيرات داخل الوحدة (Unit-level)، في حين تركز الواقعية الجديدة على المتغيرات داخل النظام الدولي (System-level)، وإذا اعتمدنا على إحدى النظريتين نواجه صعوبة في فهم وتحليل السياسات الخارجية المختلفة لهذه الدول بشكل دقيق وسليم. ويجادل تاليفيرو أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي

تربط بين متغيرات النظام الدولي والمتغيرات داخل الدولة تستطيع أن تجيب بشكل أفضل على مثل هذا التساؤل. يطرح تاليفيرو مجموعة من المسلمات النظرية المرتبطة بالواقعية الكلاسيكية الجديدة وذلك في سياق بناءه لموديله النظري الذي يمكن من خلاله فهم وتفسير السياسة الخارجية لهذه الدول. المسلمة الأولى تؤكد على أن المجموعات البشرية قد تتكون لأية سبب، إلا أن أحد أهم الأسباب الرئيسية في تكون المجموعة السياسية هو وجود عدو لهذه المجموعة والخوف من هذا العدو على بقاء وحياة المجموعة. المسلمة الثانية تؤكد على أهمية ودور التنافس بين المجموعات المختلفة داخل الدولة، وتأثير التأهيل الإجتماعي في صياغة وتكوين النظام السياسي الداخلي بما يحقق القدرة على التنافس والبقاء لهذا النظام. المسلمة الثالثة، وهي أحد أهم المسلمات التي تقوم عليها الواقعية الكلاسيكية الجديدة، تؤكد على أن المتغيرات في النظام الدولي وخاصة متغير توزيع القوة (Power Distribution)، يؤثر بشكل كبير في العملية السياسية الداخلية ومن ثم ينعكس هذا التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة. أي أن المتغيرات الداخلية (Unit-level Variables)، تمثل متغيرات تابعة للمتغيرات المستقلة الموجودة في بنية النظام الدولي. المسلمة الرابعة تؤكد على أنه لايوجد محول مثالي (Transmission Belt)، يربط بين التوزيع النسبي للقوة في النظام الدولي وبين السياسة الخارجية للدولة. فهذا الحزام المحول والذي يشير إلى المتغيرات الداخلية للدولة يختلف باختلاف الدول وقدراتها الداخلية على كافة المستويات. المسلمة الخامسة تشير إلى أن قوة الدولة (State Power) تختلف من دولة إلى أخرى، والمقصود بقوة الدولة هو القدرة النسبية للدولة على استخراج المصادر والتعبئة لتحقيق سياسة خارجية ناجحة. وبناء على هذه المسلمات فإنه يمكن بناء الموديل النظري المتعلق بقدرة الدولة على استخراج المصادر (Resource Extraction Model)، والقادر على تفسير السياسات الخارجيه المختلفة لهذه الدول. يتكون هذا الموديل من متغير نظامي مستقل يمثل نسبة التهديد الذي تتعرض له الدولة من الخارج، وهذا التهديد هو نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية هي: التوزيع النسبي للقوة في النظام الدولي، والتوازن بين القدرات الهجومية والقدرات الدفاعية، والعامل الجغرافي. وهذا التهديد من الخارج يمر خلال متغير وسيط (Intervening Variable)، هو قوة الدولة وهذه القوة تعتمد على ثلاثة عوامل هي: مؤسسات الدولة، ومستوى الوطنية، ومستوى دعم أيديولوجية الدولة أو

معارضتها. وهذا التفاعل بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط يؤثر على المتغير التابع والذي يمثل نوع الإستراتيجية التي تتبناها الدولة من أجل الحفاظ على بقائها. **وهناك ثلاث استراتيجيات تلجأ الدولة إلى إحداها للحفاظ على بقائها وهي:**

١. التقليد او المحاكاة (Emulation).
٢. ابتكار أو ابداع (Innovation).
٣. الاستمرار في الاستراتيجية الحالية (Persistence)، انظر (الشكل ٥).

ثم إن هذا النموذج النظري الذي يركز على قوة الدولة في استخراج وتعبئة المصادر يفترض أن الدولة متماسكة من الداخل ولاتعاني من أزمة شرعية سواء على مستوى النخبة أو مستوى المجتمع، وهذا في الغالب متحقق في الدول المتقدمة وليس في الدول النامية. وقد نجحت بعض الدول وفشلت أخرى في مواجهة التهديد الخارجي وذلك بسبب الاختلاف في مستوى قوة الدولة والعناصر المكونة لها.

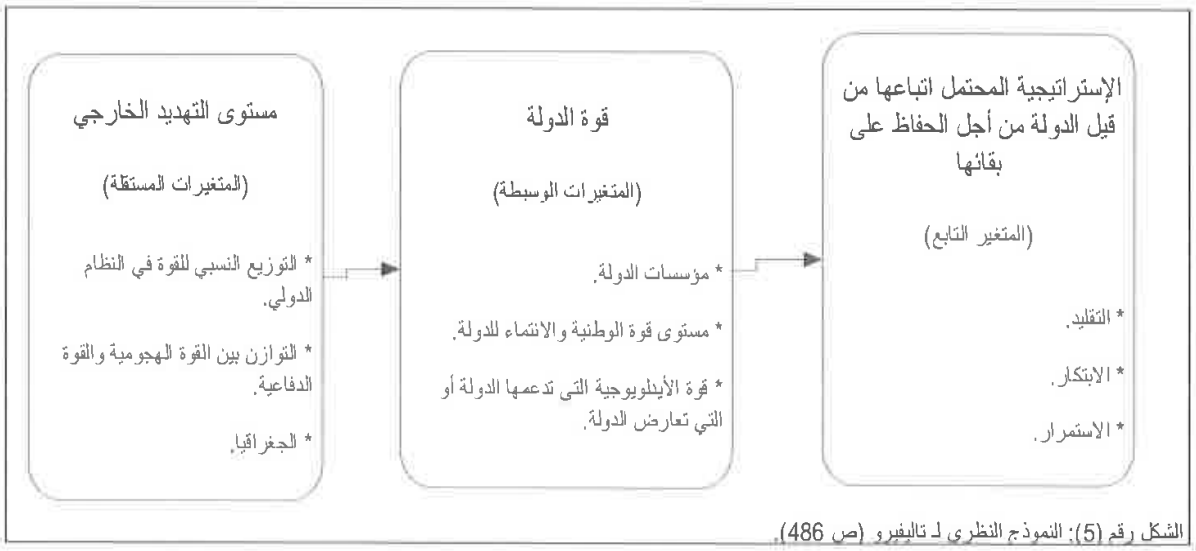

الشكل رقم (5): النموذج النظري لـ تالبفيرو (ص 486).

يشير شويللر (Schweller ٢٠٠٤, ١٥٩-١٦١) إلى أن هناك حالات في تاريخ السياسة الدولية كانت فيها دولة أو دول مهددة من عدو له قوة متنامية إلا أن هذه الدول المهددة لم تحاول أن توازن قوة هذا العدو من خلال التحالف أو من خلال زيادة قوتها العسكرية أو بعمل الأمرين معاً، وهذا مايطلق عليه شويلر عدم الموازنة بالشكل المطلوب (Underbalancing). هذا التصرف من قبل هذه الدول بعدم الموازنة ضد العدو يناقض تماماً أحد نبوءات المدرسة الواقعية الجديدة أو الواقعية البنائية والتي تزعم أن الدولة المهددة من قبل دولة قوية سوف توازن ضدها باللجوء إلى التحالف

مع دول أخرى أو بتطوير قدراتها العسكرية أو بالقيام بالأمرين معاً. فعلى سبيل المثال، لم توازن أي من الدول العظمى ضد تهديدات فرنسا نابليون باستثناء بريطانيا، كما أنه في السنوات التي تلت عام ١٩٣٠م لم توازن أي من الدول العظمى مثل (بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا، اليابان) ضد تهديدات ألمانيا النازية، ولكن هذه الدول حاولت الضعيفة منها أن تنحاز أو تركب عربة الدولة الأقوى (Bandwagoned)، أو تمرر العبء والمسئولية إلى دولة أخرى (Buck-passed)، أو تسترضي وتهدئ (Appeased)، ألمانيا النازية. يضاف إلى ذلك أنه منذ مايزيد على عقد من الزمان بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء مرحلة القطبية الثنائية لم يحدث في النظام الدولي أن حاولت دولة أو مجموعة من الدول أن توازن ضد القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية. ويرى شويلر بأن الدولة سوف توازن ضد التهديد كما تتنبأ النظرية الواقعية الجديدة عندما تكون عملية صنع السياسة الخارجية وعلاقة الدولة بالمجتمع في هذه الدولة تمثل لاعبا موحدا غير متفكك، أما عندما تكون الدولة منقسمة على مستوى النخبة وعلى مستوى علاقة الدولة بالمجتمع وكذلك منقسمة على المستوى الاجتماعي فإن هذه الدولة غير المتماسكة في الغالب لاتستطيع أو لاتريد القيادة فيها أن توازن ضد تهديد الدول الأخرى. وبالتالي فإن شويلر (٢٠٠٤, ١٦٤-١٦٦) يؤكد بأن طرحه هذا يتسق مع الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي ظهرت في بداية التسعينيات مؤكدة على أن تأثير المتغيرات المستقلة الموجودة في النظام الدولي على سلوك الدولة وسياستها الخارجية يتم فلترتها (Filtered) من قبل متغيرات محلية وسيطة. وبشكل أكثر وضوح تعمل البنية السياسية المحلية المعقدة كمحول يوجه ويؤثر في سلوك الدولة واستجابتها للمتغيرات الخارجية خاصة التغير في توزيع وتوازن القوة. وهذه الواقعية الكلاسيكية الجديدة يقودها مجموعة من المنظرين أمثال توماس كريستنسن (Thomas Christensen)، آرون فريدبرغ (Aron Friedberg)، جاك سنايدر (Jack Snyder)، وليام ويلفورث (William Wohlforth)، راندل شويللر (Randall Schweller)، وفريد زكريا (Fareed Zakaria) .

يقدم شويللر (٢٠٠٤، ١٦٨-١٨١) نظرية واقعية كلاسيكية جديدة يحاول من خلالها أن يشرح الأسباب التي تجعل الدولة تتصرف بطريقة مختلفة في أكثر من حالة مع أن المتغيرات المستقلة في النظام الدولي لم تتغير؛ أي أن متغيرات النظام الدولي

مثل الفوضوية والتغير في ميزان القوة بناء على النظرية الواقعية الجديدة يحتم على الدولة أن تتصرف بشكل معين كما تتنبأ النظرية، ولكن هذا لايحصل، فلماذا؟ يرى شويللر بأن هناك أربعة متغيرات داخلية لابد من إدراجها في عملية التحليل لكي نعرف سبب هذا التغير في سلوك الدولة، وهي:

- إجماع النخبة (Elite Consensus)، ويعني مدى الإجماع بين النخبة على حقيقة التهديد الذي يواجه الدولة وكيفية التعامل معه.
- مدى التهديد بسقوط الحكومة أو النظام (Government or Regime Vulnerability)، ويعني مدى خوف الحكومة أو النظام في حالة استجابته لهذا التأثير الخارجي من سقوط الحكومة بيد المعارضين من الجيش، أو النخب السياسية، أو المجموعات الاجتماعية.
- التماسك الاجتماعي (Social Cohesion)، ويعني مدى شرعية النظام السياسي ووجود قوانين تدير العملية السياسية يرضى بها الجميع سواء كان في السلطة أو خارجها.
- تماسك النخبة (Elite Cohesion)، وتعني مدى تماسك النخبة الحاكمة وعدم حدوث تشظي واستقطاب داخل النخبة السياسية صانعة القرار بسبب انقسامات داخلية. وبالتالي يمكن تصوير الموديل النظري أو السلسة السببية لشرح السياسة الخارجية للدولة في الشكل (٦)، مع أن هذه السلسة السببية نص عليها شويللر عن طريق الأسهم (ص.١٦٩) .

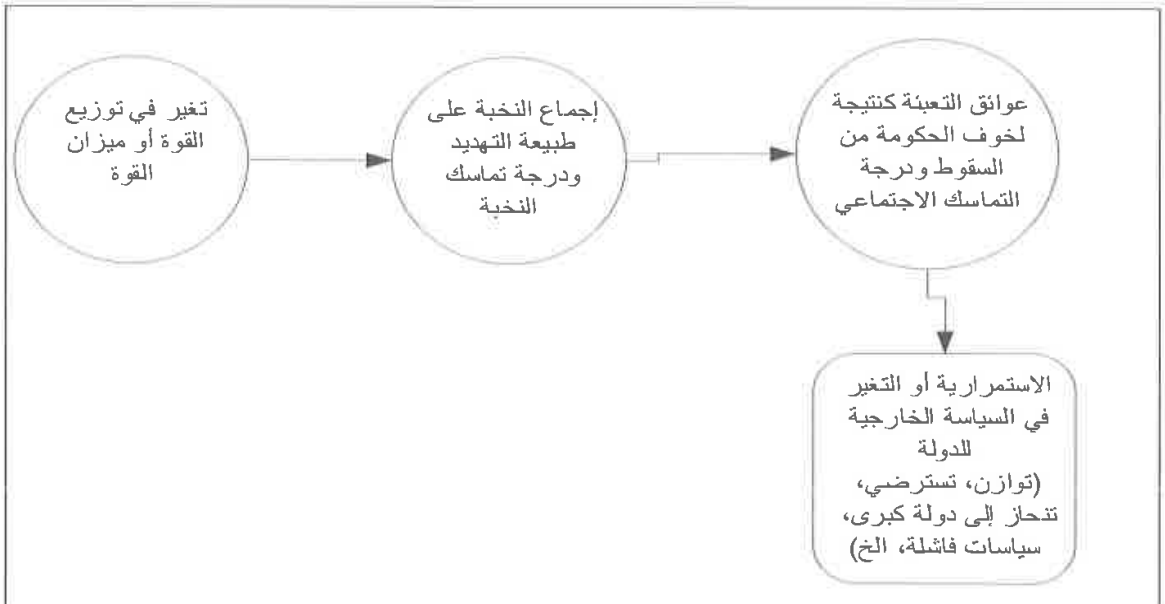

الشكل (6): النموذج النظري لـ شويللر لشرح عملية صنع السياسة الخارجية.

العديد من الدول العظمى انتهجت سياسات خارجية توسعية أدت في كثير من الأحيان إلى إضعافها أو تدميرها. وهذه الدول المتقدمة قامت بسياسات عدائية وهجومية ضد دول أخرى مما هدد بقائها وقوتها في النظام الدولي. ففي النصف الأول من القرن العشرين تبنت ألمانيا واليابان سياسة خارجية عدائية توسعية أدت بكل من الدولتين إلى أن تخسر جزءاً كبيراً من قوتها وحتى سيادتها. وكذلك ينطبق الأمر على بعض السياسات الخارجية التوسعية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة، إلا أن الدولتين استطاعتا أن تتعلما من ردات الفعل العنيفة ضد سياستهما التوسعية. وهنا يثور السؤال: لماذا لجأت بعض الدول العظمى إلى انتهاج سياسة خارجية توسعية مدمرة؟ ولماذا انتشرت هذه السياسة الخارجية التوسعية لدى العديد من الدول العظمى؟ بعض الدول العظمى انتهجت سياسات توسعية مدمرة لأن قيادات هذه الدول العظمى اعتقدوا بفكرة أن أمن الدولة العظمى لايتحقق إلا من خلال التوسع، ولذلك قامت هذه السياسات التوسعية على فكرة رئيسية محورية هي أن الأمن يعني التوسع (The Myth of Security Through Expansion). ثم إن هناك مفاهيم إستراتيجية محددة لدى النخبة لعبت دوراً كبيرا في بناء أسطورة الأمن من خلال التوسع. أول هذه المفاهيم الإستراتيجية قائم على نظرية الدومينو وهو أنه كلما توسعت الدولة في مناطق أخرى وعلى حساب دول أخرى كلما زادت قوتها المادية والبشرية واستطاعت أن تنافس القوى العظمى بشكل أفضل وبالتالي تعزز أمنها وبقائها. وفي المقابل كلما خسرت الدولة العظمى بعض المناطق التي تسيطر عليها وخاصة في الأطراف فإن هذا سوف يتراكم حتى يهدد مركز الدولة العظمى وبقائها. ثاني هذه المفاهيم الإستراتيجية التي تعزز أسطورة الأمن هو أن خير وسيلة للدفاع هي الهجوم وبالتالي على الدولة العظمى أن تكون دائماً جاهزة لمهاجمة أعدائها وأن لاتسمح لهم بمهاجمتها بداية. وهذه العقلية والسياسة الهجومية هي مايحقق الأمن للدولة العظمى وليس أن تتخذ سياسات دفاعية تجاه أعدائها. ثالث هذه المفاهيم الإستراتيجية والتي تعزز أسطورة الأمن من خلال التوسع هو الاعتقاد بأن الهجوم والتهديد باستخدامه يجعل الدول الأخرى المعادية تخاف وتخضع لرغبة الدولة العظمى وفي بعض الأحيان تنحاز إليها (Bandwagons) وتسلم بقوتها، ثم إن الدولة التوسعية تنظر إلى هذه الدول المعادية على أنها دول ضعيفة أو نمور ورقية (Snyder، Paper Tigers, ١٩٩١, ١-٦) .

إن سياسة التوسع التي تنتهجها بعض الدول العظمى نادراً ماتكون فعالة في الحفاظ على أمن الدولة وبقائها وذلك لأنها تتعارض مع ميزتين قويتين في النظام الدولي وهما: مبدأ توازن القوة، وكذلك الكلفة الباهظة للتوسع. فالدولة التي تحاول أن تتوسع على حساب خصومها سوف تدفع بخصومها للتحالف ضدها وموازنة قوتها وبالتالي ستصبح الدولة التوسعية في موقف أسوأ، وكذلك الكلفة لهذا التوسع ستصل إلى مرحلة سوف تكون التكلفة أكبر من فائدة التوسع. وهناك مجموعة من النظريات التي تحاول أن تفسر وتشرح لماذا يحدث مثل هذا التوسع من قبل بعض الدول العظمى؟ النظرية الواقعية ترى أن التوسع من قبل الدولة القوية على حساب الدول الضعيفة يزيد من قوة الدولة وأمنها في كثير من الأحيان ولايمكن أن نسمى ذلك أسطورة لوجود العديد من الحالات التاريخية التي تدعم السياسات التوسعية من قبل الدول العظمى. إلا أن هناك إشكالية منطقية وإمبريقية في تفسير النظرية الواقعية للسياسات التوسعية. الإشكالية المنطقية تتمثل في أن النظرية الواقعية نفسها تجادل بأن الدول العظمى الأخرى سوف توازن ضد الدولة المعتدية للمحافظة على توازن القوة في النظام الدولي الفوضوي، وبالتالي هذا سوف يؤدي إلى عقاب الدولة المعتدية وإضعاف موقفها في النظام الدولي. وهذا التناقض في طرح النظرية الواقعية يمكن حله من خلال إدراك أن هناك نظريتين متعارضتين في بعض جوانبهما داخل النظرية الواقعية. النظرية الواقعية العدائية أو الهجومية (Aggressive Realism)، تؤكد على أن الهجوم والتوسع على حساب الدول الأخرى يساعد في أغلب الأحيان على زيادة قوة الدولة وبالتالي أمنها، في حين ترى الواقعية الدفاعية (Defensive Realism)، أن السياسة التوسعية تؤدي إلى إضعاف قوة الدولة وبالتالي أمنها. والإشكالية الإمبريقية تتمثل في أن العديد من الأمثلة التاريخية لاتدعم إدعاءات النظرية الواقعية الهجومية (Snyder ١٩٩١, ٩-١٣) .

النظرية الإدراكية النفسية (Cognitive Psychology)، تجادل أن السبب في تبني بعض الدول العظمى لسياسة توسعية مدمرة يرجع إلى معتقدات وتجربة القيادة، فبعض القيادات يبنون سياساتهم على تجاربهم الماضية ومعتقداتهم الاستراتيجية. ويرى سنايدر أنه مع الاعتراف بأهمية إدراك القيادة ومعتقداتها وتجاربها في عملية صنع القرار إلا أنه ينبغي فهم هذه العملية في سياقها الإجتماعي والسياسي والأيديولوجي وليس فقط من خلال التركيز على العملية الإدراكية للقيادة.

وهناك النظرية التي تستند على متغيرات السياسة المحلية لتفسير (Domestic Political Explanations)، السياسة الخارجية التوسعية المدمرة، حيث تجادل هذه النظرية بأن مجموعة من النفعيين داخل الدولة يختطفون الدولة (Hijack the State)، ويحولون السياسة الوطنية إلى مجموعة من السياسات الداخلية والخارجية تصب في مصلحة خدمة مصالح مجموعة متنفذة داخل الدولة (Snyder ١٩٩١, ١٣-١٧) .

إن الإجابة الدقيقة على التساؤلات السابقة يحتاج إلى نظرية تكون أكثر دقة وشمولا، ويؤكد سنايدر- في سياق إجابته على هذه الاسئلة- على أن بعض الدول العظمى انتهجت سياسات توسعية مدمرة بسبب سيطرة مجموعات إمبريالية (Imperialist Groups)، على مقدارات الدولة حيث شكلوا مجموعات زبائنية كل منها يستفيد من الآخر ومن مقدرات الدولة، ويجعلون المجتمع يدفع الفاتورة الأكبر لتحقيق مصالحهم. ثم إن هذه المجموعات الزبائنية المسيطرة على الدولة تبدأ في حملة دعائية (Propaganda) موجهة لبيع اسطورة التوسع من أجل الأمن على المجتمع، وذلك يحقق لهذه المجموعات الزبائنية السيطرة على سياسات الدولة بما يخدم مصالحها ونفوذها وبقائها في السلطة. ثم إن قيادات هذه المجموعات الزبائنية إذا أرادت أن تتخلى عن السياسات التوسعية لاتستطيع ذلك لتعارضها مع مصالح هذه المجموعات وبقائها. ويزعم سنايدر أن نظريته هذه تستطيع أن تفسر العديد من حالات التوسع المفرط لبعض الدول العظمى والذي أدى بالنهاية إلى تقويض أمن الدولة وبقائها. ويجادل أنه على أنصار النظرية الواقعية أن لايتعاملوا مع الدول وكأنها كرات بلياردو مصمته، بل لابد من الاهتمام بالعوامل السياسية والاجتماعية والأيديولوجية داخل الدولة، ويشير إلى أنه لايمكن فهم السياسة الخارجية للدولة من غير فهم سياستها ونظامها الداخلي، وهذا هو ماأكد عليه رواد النظرية الواقعية مثل ميكافيللي (Machiavelli)، وثيوسيديدس (Thucydides)، وهوبز (Hobbes)، ومورجينثاو مخالفين بذلك مايطرحه كينيث والتز ومؤيدوه من عدم جدوى دراسة المتغيرات الداخلية للدولة من أجل فهم وتفسير سلوكها في المجال الدولي (Snyder ١٩٩١, ١٣-٢٠) .

يشير توماس كريستينسين (Thomas Christensen) (١٩٩٦، ١- ٣) إلى أن المتخصصين في العلاقات الدولية قد تعودوا على سياسات توازن القوى (Balance-of-Power Politics) ولذلك من النادر أن يستغربوا التحالف بين الاتحاد السوفييتي

والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية أو الحرب الصينية الفيتنامية في عام ١٩٧٩م، فليس لاختلاف الأيديولوجية أو تشابهها دور في تحديد سلوك الدولة ولكن الذي يلعب دورا كبيرا في تحديد سلوك الدولة في المجال الدولي هو مصلحة الدولة. لذلك يؤكد الواقعيون على أنه ليس للدولة صديق دائم وإنما لها مصالح دائمة. وبناء على هذه الرؤية الواقعية فإن الدولة عندما تواجه تهديداً فينبغي على قيادة الدولة أو الحكومة أن تقوم بتعبئة كافة المصادر في الدولة من أجل مقاومة هذا التهديد والمحافظة على أمنها وكذلك التحالف مع دول أخرى لمواجهة هذا التهديد حتى وإن اختلفت الأيديولوجية. ولكن عندما لاتقوم قيادات الدولة بهذه التصرفات التي تتنبأ بها النظرية الواقعية، فإن المحللين سرعان مايعزون ذلك إلى خلل في أيديولوجية أو نفسية صناع القرار أو أنهم يفضلون مصالحهم السياسية الداخلية على المصلحة الوطنية. ويجادل كريستنسين أن العديد من المتخصصين في حقل العلاقات الدولية غالباً مايتسرعون في تفسير السياسة الخارجية المتهورة أو الغريبة لبعض الدول بالاستناد إلى شخصية صانع القرار وطريقة تفكيره المشوهة، أو لدوافع قد تكون خافيه في بعض الأحيان. والحقيقة أن مثل هذه السياسات التي تبدو غريبة أو متهورة في ذلك الوقت قد يلجأ إليها صانع القرار وبطريقة عقلانية من أجل الحصول على دعم المواطنين لاستراتيجيات أساسية في تحقيق الأمن القومي. فعلى سبيل المثال، عندما يريد صناع القرار تعبئة الشعب لدعم إستراتيجية طويلة الأمد، فإنهم قد يلجأون لإطالة أمد صراع معين لتعبئة الشعب والحصول على دعمه مع أن صناع القرار يدركون بأن هذا الصراع لايستحق الكلفة ولا المغامرة.

يشير كريستنسين (١٩٩٦، ٣-١٢) إلى أن نظريته تقوم بالربط بين نظريات السياسة الخارجية التي تركز على المتغيرات الدولية أو الخارجية، ونظريات السياسة الخارجية التي تركز على المتغيرات المحلية أو الداخلية. ويجادل بأنه عندما تحدث تغيرات دولية هامة ذات علاقة بالدولة فإن ذلك قد يضغط على صناع القرار لإحداث تغيير في سياسة الدولة الخارجية نحو سياسة جديدة قد تكون باهظة التكلفة ومثيرة للجدل، وبالتالي فإن صناع القرار يجدون صعوبة بالغة في تنفيذ مثل هذه السياسات لاعتبارات سياسية داخلية. ومن أجل تأمين الدعم الشعبي لهذه السياسات الجديدة فإن صناع القرار قد يتبنون سياسات خارجية عدوانية أو أيديولوجية لايفضلونها، ولكنها تؤمن لهم الدعم الشعبي اللازم لتغيير السياسة الخارجية للدولة. إن فهم وتفسير مثل

هذه السياسات الخارجية المتهورة أو الغريبة لايمكن أن يستند إلى متغيرات موجودة في مستوى تحليلي واحد، ولكن لابد من الجمع بين المستويين الدولي والمحلي في إطار السعي لفهم مثل هذه السياسات. وفي هذا السياق يثير كريستنسين سؤالاً هاماً حول طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية خلال الحرب الباردة، وهو لماذا اصبح هناك تقارب وتعاون بين أمريكا والصين خلال فترة حكم الرئيس نيكسون في سبعينيات القرن الماضي بينما كان هناك عداء شديد بين الدولتين في خمسينيات ذلك القرن، مع وجود دولة عدو – الاتحاد السوفييتي- تهدد كلا الدولتين وفي كلا الفترتين؟ يرى الواقعيون أن التقارب الصيني الأمريكي في حقبة السبعينيات كان باعثه اعتبارات توازن القوى ومحاولة كبح جماح توسع الدولة السوفييتية في آسيا، إلا أنهم لايجدوا تفسيرا للعداء الشديد بين الدولتين خلال الخمسينيات، وهنا يبدو أن هناك إشكالية نظرية في الطرح الواقعي. ولحل هذه الإشكالية النظرية لابد من العمل على إيجاد نظرية تجسر الفجوة بين مستوى التحليل الكلي (المتغيرات الخارجية) ومستوى التحليل الجزئي (المتغيرات الداخلية)، (Two- Level Models or Bridging Theories)، وقد بدأ بعض الباحثين يعمل في هذا الإطار إلا أن هذا المشروع لايزال في البدايات. إن أكثر الطرح الواقعي اليوم يعتمد وبشكل كبير على البنيوية الواقعية لوالتز إلا أنها مع شدة التجريد في بنيتها النظرية، بحيث تحتوي على متغيرات مستقلة قليلة جدا، لاتستطيع أن تفسر السياسة الخارجية لكثير من الحالات وهذا ما اعترف به والتز، ولذلك اتجه كثير من أنصار والتز إلى إضافة بعض المتغيرات المستقلة من أجل إعطاء قدرة تفسيرية وتنبؤية أكبر للنظرية.

وفي إطار سعيه لبناء موديل نظري واقعي يستطيع أن يجمع بين المستوى الدولي والمستوى المحلي، ويستطيع أن يجيب على السؤال السابق حول العلاقات الصينية – الأمريكية في الخمسينيات، يرى كريستنسين (١٩٩٦، ١١- ٢٥) أنه لابد من البدء بطرح مفهوم جديد هو القوة السياسية الوطنية (National Political Power)، وتعني قدرة صناع القرار في الدولة على تعبئة المصادر البشرية والمادية في الدولة لدعم السياسات الاستراتيجية الأمنية الجديدة. ويؤكد على أن المشكلة في الطرح الواقعي السائد هو افتراضه أن الدولة عندما تواجه تحدياً أو تسنح لها فرصة على المستوى الدولي فإن تعبئة المصادر البشرية والمادية داخل الدولة هو أمر سهل وتلقائي وما ذلك إلا لأنهم يعاملون الدولة وكأنها صندوق أسود أو كرة بلياردو. والموديل

النظـري البديل الذي يطرحه كريستنسـين يعامل قدرة الدولـة على تعبئة المصادر البشرية والمادية على أنه متغير وسيط أساسي (Key Intervening Variable)، بين التحدي الذي تواجهه الدولة على المسـتوى الدولي وبين الإسـتراتيجية التي تتبناها الدولة لمواجهة هـذا التحدي. وفي موديل التعبئـة (Mobilization Model)، تعتمد السياسة الإستراتيجية التي تتخذها قيادة الدولة على قيمة المتغير الوسيط. فإذا كانت العوائق السياسـية للتعبئة البشرية والمادية منخفضة فإننا نتوقع أن تكون السياسات التـي تتخذها قيادة الدولة متطابقة مع ماتطرحه النظريـة الواقعية الكلية والتي تعامل الدولة وكأنها كرة بلياردو أو صندوق أسود. أما إذا كانت العوائق السياسية للتعبئة عالية أو عالية جداً فإنه سينتج سياسات تعتبرها الواقعية الكلية ردة فعل مبالغ فيها أو ردة فعل غير مناسبة للتغيرات التي حدثت في النظام الدولي (أنظر الشكل رقم ٧).

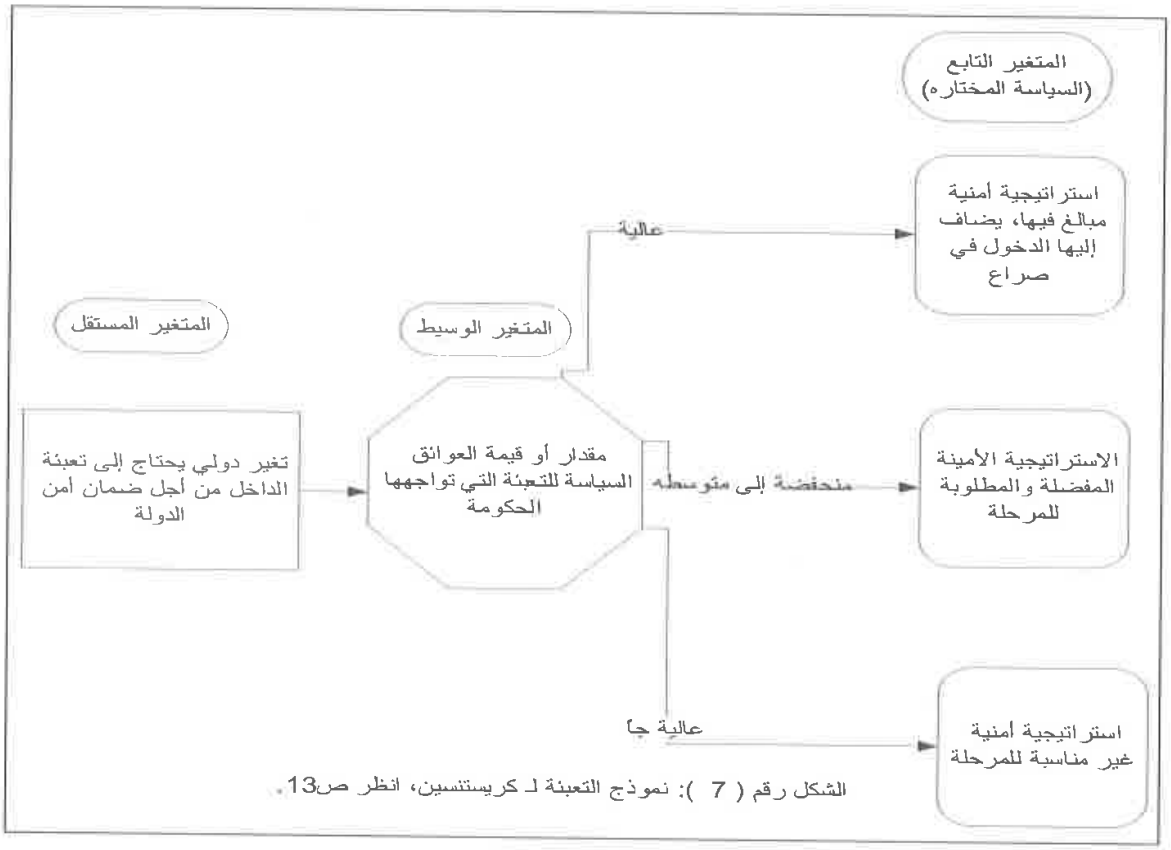

الشكل رقم (7): نموذج التعبئة لـ كريستنسين، انظر ص13.

وبتطبيـق النموذج علـى الحالة الأمريكية، يرى كريستنسـين (١٩٩٦، فصل٣) أن الرئيـس الأمريكي هاري ترومان بدأ منذ عـام ١٩٤٦ يدرك أن هناك تغيراً كبيراً حدث فـي النظام الدولي وهو تحول النظام الدولي إلى نظـام ثنائي القطبية وذلك بصعود الاتحاد السـوفييتي كقوة عظمى جديدة معادية للولايـات المتحدة الأمريكية. أصبح

ترومان يفكر في الاستراتيجية المناسبة لاحتواء الخطر السوفييتي إلا أنه وإدارته أدركوا أن الشعب الأمريكي بما فيه الكونجرس لايرغب في الالتزام بمصروفات جديدة في وقت السلم مما سوف يؤثر على الاقتصاد الأمريكي. وبالتالي فإن ترومان من أجل تعبئة الشعب الأمريكي لمحاربة انتشار المد الشيوعي السوفييتي في أوروبا وآسيا لم يستطع أن ينتهج سياسة خارجية ودية تجاه الصين مع أن بعض مستشاريه كانوا يفضلون ذلك.

في دراسة قيمة تضيف الكثير للنظرية الواقعية وبشكل خاص للنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، يشير بروكس وويل فورث (٢٠٠٠، ٥-١٣، ٤٩-٥٣) إلى أن نهاية الحرب الباردة بشكل مفاجئ وسريع جعل العديد من المتخصصين في حقل السياسة الدولية ينظرون بشئ من التشكك والنقد للنظريات والمناهج القائمة في الحقل، وبدأوا يبحثون عن نظريات بديلة تستطيع أن تفسر هذه النهاية المفاجئة للحرب الباردة. وقد ظهرت وازدهرت العديد من المدارس الفكرية والنماذج النظرية في التسعينيات مثل البنائية، والمداخل النفسية الإدراكية، ونظريات المؤسسات والمنظمات، وغيرها محاولة طرح الأسباب التي تفسر نهاية الحرب الباردة. وكل هذه الدراسات تشير إلى وجود متغير مستقل هام تم إهماله من قبل النظريات السائدة في حقل السياسة الدولية وهو متغير الأفكار (Ideas)، حيث تؤكد هذه الدراسات أن تغير الأفكار لدى القيادة السوفييتية أدى إلى تغير خيارات السياسة الخارجية السوفييتية مما أدى الى نهاية الحرب الباردة. ولكن تختلف هذه الدراسات حول الطريقة والكيفية التي يتم من خلالها تغير الأفكار، والقيم، والهوية لدى القيادة، والنخبة، والشعب. بعض الباحثين في هذا السياق يشير إلى أن حدوث أزمة يخلق فرصة للبيروقراطيين والموظفين القريبين من القيادة لطرح أفكار جديدة تختلف عن الأفكار القديمة لمعالجة الأزمة مما يحدث تغير في السياسة الخارجية للدولة، أو أن القيادة نفسها تغير من أفكارها لمواجهة الأزمة الجديدة. وفي المقابل هناك باحثون آخرون يرون أن خيارات اللاعب سواء كان هذا اللاعب القيادة، أو النخبة، أو الشعب، تتغير تبعاً لتجربته وتعلمه من خلال البيئة التي يعيش فيها وهذه التجربة قد تغير طريقة التفكير والخيارات وحتى الهوية لدى اللاعب. إلا أن بروكس وويل فورث لايوافقون على أن الأفكار تمثل متغيرا مستقلا خارجيا، بل يؤكدون على أن تغير الأفكار لدى القيادة السوفييتية كان إلى حد كبير ناتج عن التغير في المحفزات المادية (Changing Material Incentives)، وخاصة الاقتصادية. وبشكل أكثر تحديدا يجادل كل من بروكس وويل فورث على

أن التراجع في القدرة الاقتصادية السوفييتية منذ منتصف الثمانينيات جعل القيادة السوفييتية وخاصة جورباتشوف يدرك الكلفة العالية للاستمرار في سياسة المحافظة على الوضع القائم، وهذا أدى إلى تغير الأفكار وخيارات السياسة الخارجية السوفييتية إلى التخندق ومن ثم الانفتاح على الاقتصاد الغربي مما أدى إلى نهاية الحرب الباردة.

يحاول فريد زكريا (Freed Zakaria) (١٩٩٨، ١-١١، ١٣-٤٣) أن يجيب على تساؤل هام وهو: لماذا عندما تصبح الدولة غنية تقوم بالسعي لإمتلاك جيش قوي ولزيادة نفوذها في العالم؟ وبالتحديد لماذا سعت الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر لزيادة نفوذها وقوتها العسكرية والسياسية في العالم؟ يشير زكريا إلى أن هناك نظريتين تحاول كل منهما تقديم إجابة لذلك وهما: النظرية الواقعية الكلاسيكية، والنظرية الواقعية الدفاعية. النظرية الواقعية الكلاسيكية ترى أن الدولة عندما تصبح قوية فإنها سوف تسعى لزيادة قوتها ونفوذها في العالم، بينما ترى الواقعية الدفاعية أن الدولة عندما تصبح قوية فإنها سوف تحاول أن تحافظ على الوضع القائم ومقاومة أي تهديد لتوازن القوة القائم. فالواقعية الكلاسيكية ترى بأن الدولة القوية تتوسع لأنها تستطيع، بينما ترى الواقعية الدفاعية أن الدولة القوية تتوسع لأنها يجب أن تفعل ذلك لحماية أمنها. ويرى زكريا أن تفسير النظرية الواقعية الدفاعية هو تفسير ضعيف يقوم على أقل قدر من السياسة الخارجية ولايتسق مع حالات تاريخية كثيرة، كما أنه أصبح يعتمد وبشكل كبير على المتغيرات الداخلية في تفسير الحالات التاريخية وأهمل المتغيرات الموجودة في النظام الدولي. ولذلك يرى زكريا أن المتغيرات الدولية سواء كانت تهديدا أو فرصة تمر عبر صانع القرار وخاصة الرئيس الأمريكي وليس الدولة ككل، والرئيس يدرك الوضع الداخلي والخارجي ويحاول على هذا الأساس أن يتخذ قرار التوسع من عدمه.

ليس هناك اختلاف بين المتخصصين في حقل العلاقات الدولية اليوم حول المتغير التابع الذي تحاول جميع النظريات أن تقدم تفسيراً له، ولكن الاختلاف يدور حول المتغيرات المستقلة التي تقدمها كل نظرية. والنظرية الواقعية الجديدة لـ والتز إحدى أكثر النظريات تجريدا واختزالا، وقد أحدثت الكثير من الجدل داخل الحقل مابين مؤيد ومعارض. وهناك توجه سائد اليوم لدى الكثير من الباحثين يركز على اختيار مجموعة من الحالات التي تمتد لعدة سنوات أو على الأكثر لعدة عقود واختبار الفرضيات التي تطرحها هذه النظريات في مقابل هذا السجل التاريخي للحالات.

وعنـــد اختبار ادعاء النظرية الواقعية، أن فوضويـــة النظام الدولي وتوزيع القدرات تدفع بالدولة للمنافســـة على القوة، في مقابل تجربة الإمبراطورية الروســـية والسوفييتية، وبالتحديد للإجابة على السبب الذي دفع بالإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفييتي للمبالغة في التوسع مع أن هذا التوسع المفرط أدى بهما إلى الإنهيار. نجد أن الواقعية الجديـــدة تقدم تفســـيرا واضحا للأســـباب التي قادت إلى هذا التوســـع المفرط، وأن فوضوية النظام الدولـــي وتوزيع القوة في هذا النظام جعل كلا الإمبراطوريتين تبحث عن أمنها وبقائها من خلال التوســـع المفرط. ثم إن هذه الأسباب في مستوى النظام الدولي لاتكفي وحدها في التفســـير بل لابد من إدراك أن هذه الأســـباب في النظام الدولي قد أثرت على الهوية الروسية، وعلى المؤسسات السياسية المحلية الروسية، وعلى الســـعي من أجل المكانة في النظام الدولي وهـــذا التأثير انعكس على عملية صنع السياسة الخارجية الروسية التوسعية (Wohlforth ٢٠٠١, ٢١٣-٢١٨, ٢٣٣-٢٣٥).

الجدل التنظيري والانتقادات الموجهة للنظرية الواقعية

يشير كوكس (Cox) (٢٠٠٩، ١٦١-١٦٤، ١٧٢-١٧٣) إلى أن العديد من الباحثين في حقل العلاقات الدولية ينتقدون بشـــدة النظرية الواقعية لعدم مقدرتها على التنبؤ بسقوط الاتحاد الســـوفييتي ونهاية الحرب الباردة، ويؤكدون علـــى أن النظرية الواقعية كانت هي المسيطرة على الحقل في تلك الفترة ومع هذا لم تستطع أن تتوقع هذا السقوط الذي غير بشكل كبير حقل العلاقات الدولية، وهذا الفشل للنظرية الواقعية يدل على الخلـــل الكبير التي تعاني منه النظرية. إلا أن كوكس يجادل بأنه لاينبغي إلقاء اللوم على النظرية الواقعية لوحدها وذلك لأن الفشل في التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفييتي كان نتيجة للعديد من الأسباب التي لاتتعلق بهذه النظرية أو تلك. ومن هذه الأسباب القيود الأكاديمية التي وضعتهـــا الجامعات الغربية وخاصة الأمريكية على طلابها عند رغبتهم دراسة الاتحاد الســـوفييتي والحرب الباردة مثل التركيز على جزئية بسيطة أو دقيقة وعدم حث الطالب على دراســـة هذا الصراع بشكل كلي غير جزئي، والتركيز على الدراسة الامبيريقية التجريبية للاتحاد السوفييتي وعدم دراسته كنظام متكامل، وكذلـــك أن العديد مـــن الأكاديميين والموظفين الحكوميين أصبحوا يعيشـــون على هذه الحرب الباردة ولذلك لم يتخيلوا أن تنتهي هذه الحرب. وبالتالي فإن الفشل في التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفييتي لايمكن إلقاؤه على نظرية دون نظرية أو على حقل

دون حقل، وإنما هو نتيجة الخلل الكبير في دراسة النظام السوفييتي من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد أثارت نهاية الحرب الباردة الكثير من الجدل حول النظرية الواقعية وقدرتها التفسيرية، حيث إنها لم تستطع أن تتوقع أو تتنبأ بهذه النهاية المفاجئة للحرب الباردة. إلا أن هذه الانتقادات والمراجعات الموجهة للنظرية الواقعية لاتنفي وجود بعض الأفكار والأطروحات النظرية لبعض كبار منظري الواقعية حول كيفية وإمكانية نهاية الحرب الباردة. فعلى سبيل المثال، يرى مورجينثاو أن الحرب الباردة سوف تستمر كصراع أيديولوجي إلا أنه يمكن تخفيف هذا الصراع عن طريق الدبلوماسية الناجحة وعقد التسويات السياسية اللازمة حول المسائل المتنازع عليها والتي قد تزيد من حدة الصراع. ويرى ريموند آرون (Raymond Aron)، أن الحرب الباردة لن تنتهي مالم ينتهي الصراع الأيديولوجي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. بينما يرى والتز أن الأيديولوجية لاتؤثر على الصراع واستمراريته بين القطبين، ويؤكد على أن توزيع القوة بين القطبين هو المحدد الرئيسي لاستمرار أو نهاية الحرب الباردة. والواضح أن الواقعية الجديدة لـ والتز هي الأقرب للصواب في تحديد المتغير الذي أدى إلى نهاية الحرب الباردة (Cesa ٢٠٠٩). وفي المقابل يرى جندلي (٢٠١٠، ٢٤-٣٩) أن نهاية الحرب الباردة بالطريقة السلمية التي انتهت بها ألقى بالكثير من الشكوك حول الافتراضات الأساسية للنظرية الواقعية وخاصة النظرية الواقعية الجديدة. فلم يكن هناك خلل واضح في ميزان القوة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية يشير إلى احتمال نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي. ثم إن التطورات الدولية التي تبعت هذا السقوط مثل: النظام الدولي أحادي القطبية، والعولمة، وتنامي دور الاقتصاد والتكنولوجيا، شكلت تحديات جديدة للنظرية الواقعية. فلم يعد مفهوم توازن القوى مفهوماً مناسبا لنظام دولي أحادي القطبية، كما لم تعد الدولة وحدة تحليل مناسبة في نظام قائم على مفهوم العولمة الذي يتجاوز الدولة القومية. ثم إن القوة الاقتصادية والتكنولوجية في النظام الدولي الجديد أصبحت أهم بكثير من القوة العسكرية. يضاف إلى ذلك أن النظرية الواقعية تعاني مجموعة من النقائص مثل:

١. غيـاب الدقة والوضوح في تعريف مفاهيم أساسـية في النظرية مثل مفهوم القوة، وميزان القوة، والمصلحة.

٢. التركيز على الدولة كوحدة التحليل الرئيسية وإهمال المستويات الأخرى.

٣. إهمال الواقعية لدور الهوية والقيم.

يشـير كوزيتـي (Cozette) (٢٠٠٨، ٦٦٧-٦٦٨) إلـى أن هنـاك فرقـا جوهريا بين النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية أو المثالية، وهو أن الواقعيين لايعتقدون بإمكانية تغييـر النظام الدولي إلى الأفضل بحيث ينتهي الصـراع بين الدول، في حين يعتقد الليبراليون أن هناك إمكانية في تغيير النظام الدولي إلى الأفضل وخلق فرص تعاون أكبر بين الدول المختلفة. وقد أشار كار إلى هذه النظرة التشاؤمية المتطرفة للواقعيين وتمنى أن يتمكن الواقعيون من اتخاذ موقف وسـط يجمع بين الواقعية المتشـائمة والليبراليـة المتفائلة. ويجـادل كوزيتـي (٢٠٠٨، ٦٦٨-٦٧٠ ؛ ٦٧٤-٦٧٨) أن كلاً من هانز مورجينثـاو وريموند آرون اتخذ موقفاً وسـطاً غير متطرف فـي طرحه للواقعية، فمع أن كلاً منهمـا يؤكـد على طبيعة الصراع على مصادر القوة في النظام الدولي إلا أنهما يؤكـدان كذلك على أهمية الأخلاق، والقيم، والسـببية في سـعي الدولة نحو القوة والبقـاء. كما يشـير روبرت جيرفيـس (Robert Jevris ١٩٩٩, ٤٣-٤٤)، إلى أنه لايريد أن يبالـغ في وصف الهوة التـي تفصل بين الواقعية والليبراليـة الجديدة، وينقل عن روبـرت كوهين (Robert Keohane) وليزا مارتـن (Lisa Martin)، بأنهما يعتقدان بأن النظرية المؤسساتية هي شقيقة للواقعية الجديدة. فكلا النظريتين تنطلقان من افتراض أن النظام الدولي لايوجد به حكومة تستطيع أن تصنع اتفاقيات وتجبر الدول على إتباعها، ولذلك تبحث كل دولة عن الفرصة المناسـبة لتحقيق مصالحها بشكل انفرادي مما يجعل عملية التعاون صعبة للغاية. ومع هذا يؤكد جيرفيس على الحاجة إلى شـيء من التحليل والتفكيك لكي نسـتطيع أن ندرك مواطن الخلاف والصراع بين النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية الجديدة.

إن هناك إدراكا متزايدا داخل حقل العلاقات الدولية أن المدرسـة الواقعية وصلت إلى درجة متدنية ومتردية على يد الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية لـ والتز، وذلك لأن والتـز جرد النظريـة الواقعية من التعقيد والدقة التي تحتويهـا وحاول جاهداً أن تكـون نظريته شـحيحة ومجردة لدرجة أن الواقعية الجديـدة أصبحت في كثير من

الأحيان لاتستطيع أن تفسر لنا شيء، بل أصبحت تشبه إلى حد كبير أيديولوجية غير قابلة للدحض (Unfalsifiable Ideology)، بدلاً أن تكون نظرية علمية. وقد مثل سقوط الاتحاد السوفييتي والنظام الدولي ثنائي القطبية دليلاً قوياً على ضعف وفشل النظرية في تفسير السياسة الدولية (Lebow ٢٠١٠, ٥٩) .إن التغير الحاصل في قيم الناس والنخبة والقيادة حول فائدة الحرب والصراع في السياسة الدولية بحيث أصبح الكثير من الناس داخل المجتمعات والدول الديمقراطية ينظرون إلى الحرب وكأنها جريمة هو تغير لايمكن للنظرية الواقعية شرحه ولايوجد نظرية في العلاقات الدولية تستطيع أن تشرح مثل هذا التغير لأنه مرتبط بعلاقات سببية تبحث في الأسباب النفسية لتغير التوجهات داخل هذه المجتمعات. إلا أن النظرية البنائية قد تقدم بعض التفسيرات فيما يتعلق بهذا التغير ولكن الأقرب والأفضل لتفسير مثل هذه التغيرات هي النظرية الليبرالية الكلاسيكية. كما أن الواقعية قد تجادل بأن هذا التغير في توجه النخبة والناس داخل المجتمعات الديمقراطية نحو جدوى الحروب هو نتيجة إدراكهم للكلفة العالية لمثل هذه الحروب (Jervis ١٩٩٨, ٩٨٥) .

لقد كان المحرك الرئيسي للسياسة الدولية بين الدول العظمى هو الحرب، إلا أن الدول العظمى في النظام الدولي اليوم (أمريكا، أوروبا الغربية، اليابان) كونت مايسميه كارل دويتش (Karl Deutsch) الأمن الجماعي أو الأمن المشترك والذي يشير إلى أن احتمالية الحرب بين هذه الدول أصبح أمراً لايمكن تصوره. الواقعية تفسر عدم وقوع الحرب بين هذه الدول بسبب وجود السلاح النووي والهيمنة الأمريكية، في حين ترى الليبرالية أن السبب هو طبيعة النظام الديمقراطي الموجود في هذه الدول والاعتماد الاقتصادي المتبادل. والبنائية ترى أهمية الهوية والقيم كسبب في عدم وقوع الحرب بين هذه الدول. ولكن الطريقة الأفضل في شرح أسباب تكون مايعرف بالأمن الجماعي أو مجموعة آمنة من الدول هو في الجمع بين النظريات الثلاث في تفسير هذه الظاهرة. مع أن وجود الأمن والتعاون بين هذه الدول العظمى في النظام الدولي يثير كثيرا من الأسئلة حول مسلمات النظرية الواقعية (Jervis ٢٠٠٢, ١, ١١). إنني أعتقد أن محاولة جيرفيس في الجمع بين النظريات الثلاث لتفسير ظاهرة الأمن الجماعي بين الدول العظمى هي محاولة في المسار الصحيح نحو إدراك مدى التعقيد الشديد في فهم سلوك الدولة في المجال الدولي، إلا أن هذه الظاهرة لاتستطيع أن تضعف التفسير الواقعي لها عوضاً عن إضعاف مسلمات النظرية الواقعية فيما يتعلق بأسباب الحرب.

يشير بروكس (Brooks ١٩٩٧, ٤٤٥-٤٤٦) إلى أن منظري المدرسة الواقعية يتفقون على مجموعة من المسلمات إلا أنهم كذلك يختلفون في أخرى، ولذلك من الخطأ أن نعامل النظرية الواقعية على أنها نظرية واحدة في حين يوجد أكثر من توجه نظري داخل هذه النظرية. ويرى بأنه يمكن تقسيم النظرية الواقعية إلى فرعين متنافستين حيث تختلف مسلمات كل فرع عن الآخر فيما يتعلق بسلوك الدولة في المجال الخارجي. الفرع الأول هو الواقعية الجديدة (Neorealist Theory) والتي أسسها والتز، والفرع الثاني يمكن تسميته الواقعية مابعد الكلاسيكية (Postclassical Realism) والتي تختلف عن واقعية والتز.

تتفق الواقعية الجديدة والواقعية مابعد الكلاسيكية على التركيز على مجموعة من الأبعاد التنظيرية مثل: التركيز على النظام الدولي، والتعامل مع الدولة كوحدة التحليل الأساسية، وكلتاهما ترى بأن طبيعة السياسة الدولية طبيعة تنافسية، وتركزان على العوامل المادية وإهمال غير المادية كالأفكار والمؤسسات. وتفترضان بأن الدولة في النظام الدولي لاعب أناني يحاول أن يساعد نفسه بنفسه. وفي المقابل تختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية مابعد الكلاسيكية بأنها تنظر دائماً إلى إمكانية حدوث صراع مع الدول الأخرى وبالتالي هي تفضل أن تركز الدولة على القوة العسكرية وتعزيزها والمحافظة على توازن القوى حتى وإن كانت هناك خسارة لبعض المصالح الاقتصادية. في حين ترى الواقعية مابعد الكلاسيكية احتمالية وقوع الصراع وأن على الدولة أن تدرس خياراتها بشكل جيد وأن تقدم مايخدم مصلحتها بشكل أكبر حتى لو تطلب ذلك تقديم المصلحة الاقتصادية على المصلحة العسكرية. الواقعيون الجدد يرون بأن بنية النظام الدولي الفوضوية تجعل الدول تعيش في عالم متوحش حيث أن عدوك ينتظر الفرصة السانحة للانقضاض عليك، وبالتالي على الدولة أن تكون على أتم استعداد وأن لاتفرط فيمن يحرسها وهو الجيش. وفي المقابل الواقعيون مابعد الكلاسيكيين يرون بأن احتمالية الصراع والحرب لاينبغي المبالغة فيها بالاعتماد على عامل واحد وهو الفرق في توزيع القوة بين القوى العظمى، ولكن ينبغي إضافة عوامل أخرى قد تساعد صانع القرار في إدراك أفضل لاحتمالية الصراع من عدمه، مثل: التكنولوجيا، الجغرافيا، الاقتصاد الدولي (Brooks ١٩٩٧, ٤٤٦-٤٥٨). إن إدعاء الواقعية الجديدة بأنها نظرية دقيقة مجردة لاتحتوي على الكثير من المتغيرات لايفيدها شيئاً، لأن الدقة وقلة المتغيرات في النظرية ليست ميزة إذا كانت

القدرة التفسيرية لهذه المتغيرات منخفضة وبالتالي لاتشرح لنا الكثير من التغير الذي يحصل في سلوك الدولة في المجال الدولي. وهذا الانتقاد ينسحب كذلك على الواقعية مابعد الكلاسيكية لأنها تركز على العوامل المادية والنظام الدولي وتغفل دور العوامل غير المادية والنظام الداخلي للدولة (Brooks ١٩٩٧, ٤٦٨-٤٦٩) .

يشير جيرفيس (١٩٩٩، ٤٧-٥٠) إلى أن الواقعية الهجومية ترى حتمية الصراع في النظام الدولي وذلك لأن كل دولة تريد أن تزيد من قوتها لتعزيز أمنها متى ماسنحت لها الفرصة. في حين ترى الواقعية الدفاعية أن الدولة سوف تحافظ على الوضع القائم إذا كان يحقق لها الأمن وترى أن المعضلة الأمنية (Security Dilemma) في النظام الدولي يمكن تحليلها بشكل أفضل من خلال موديل معضلة السجين (Prisoner's Dilemma)، وبالتالي سوف يكون هناك فرصة للتعاون بين الدول وتحقيق الأمن المتبادل. ويؤكد جيرفيس على أن الواقعية الدفاعية تلتقي مع الليبرالية الجديدة عندما تكون الدول العظمى تسعى للمحافظة على الوضع القائم. ويناقش تاليفيرو (Taliaferro ٢٠٠٠, ١٢٨-١٣١)، الفرق بين الواقعية الهجومية (Offensive Realism)، والواقعية الدفاعية (Defensive Realism) وأثر هذا الفرق على رسم السياسة الخارجية الأمريكية في بداية القرن الحادي والعشرين. تشير الواقعية الهجومية إلى فوضوية النظام الدولي وأنه لايوجد حكومة دولية ولذلك فإن النظام الدولي يدفع بالدولة نحو التوسع واقتناص أية فرصة تزيد من قوتها وأمنها. وفي المقابل ترى الواقعية الدفاعية بأن النظام الدولي يدفع بالدولة نحو التوسع تحت ظروف معينة، وفوضوية النظام الدولي قد تدفع بالدولة إلى استخدام وسائل متعددة لزيادة أمنها إلا أن هذا سوف يهدد أمن الدول الأخرى مما يفاقم من المعضلة الأمنية الموجودة في النظام الدولي. لذلك تقترح الواقعية الدفاعية أن على الدولة أن تنتهج إستراتيجية معتدلة متحفظة في الجانب العسكري، والدبلوماسي، والاقتصادي لأنها تعتقد أن هذا هو الطريق الأفضل لتحقيق الأمن. ويرى تاليفيرو بأن الواقعية الدفاعية تقوم على أربع فرضيات مساعدة (Auxiliary Assumptions)، هي:

- تمثل المعضلة الأمنية سمة عسيرة لايمكن الانفكاك منها بسبب فوضوية النظام الدولي.
- بعض العناصر الموجودة في بنية النظام الدولي مثل توازن القوة، والتقارب الجغرافي، وسهولة الوصول للمواد الخام قد يزيد من حدة المعضلة الأمنية بين بعض الدول في النظام الدولي.
- القوة المادية توجه السياسة الخارجية للدولة من خلال حسابات وإدراك القيادة.
- قد تحد السياسة الداخلية للدولة من فعالية الدولة في الاستجابة للمتغيرات الخارجية.

يناقش سنايدر (Snyder ٢٠٠٨, ١٧٤-١٨١) ليبر (Lieber) حول تفسير النظرية الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية للحرب العالمية الأولى ويرى سنايدر بأن تفسيره للحرب العالمية الأولى على أنها حرب استباقية ضد صعود روسيا وبأن أحد الأسباب في ذلك العقيدة العسكرية للجيش الألماني هو تفسير متداول من قبل كثير من الباحثين. لكن سنايدر يعترف بأن أكثر الباحثين يتفقون على أن تفسير الواقعية الهجومية للحرب هو الأكثر قبولا حيث يشيرون إلى أن الحرب كانت حرباً توسعية تبحث عن السيطرة على أوروبا. ويرى سنايدر بأن ليبر لم يستطع أن يفرق بشكل سليم بين الواقعية الدفاعية – التي ينظر لها ويؤيدها- وبين الواقعية الهجومية حيث يشير إلى أنه ليس هناك خلاف بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية على المحرك الأساسي لسلوك الدولة. فكل من الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية تعتقدان بأن المحرك الرئيسي لسلوك الدولة هو التوسع، والبحث عن القوة، وكذلك البحث عن الأمن. الخلاف بين النظريتين إلى حد ما هو خلاف حول المحفزات والمثيرات التي تتسبب بها فوضوية النظام الدولي وكيف تستجيب الدولة لهذه المحفزات. كما أن هناك نقاشا دائرا بين النظريتين حول ماقامت به النظرية الواقعية الدفاعية من إدخال بعض المتغيرات المستقلة مثل بعض العوامل السياسية الداخلية للدولة، ومستوى إدراك القيادة وذلك لشرح حالات شاذة أو صعبة من سلوك الدولة لايمكن للنظرية الواقعية الحالية أن تفسرها. وفي رده على سنايدر، يشير ليبر (٢٠٠٨، ١٨٥- ١٩٤) إلى أن المستندات التاريخية الجديدة حول الحرب العالمية الأولى

تدحض تفسير النظرية الواقعية الدفاعية لأسباب هذه الحرب، في حين أن هذه المستندات تدعم النظرية الواقعية الهجومية والتي ترى بأن الدافع للحرب هو سعي القيادة السياسية والعسكرية في ألمانيا إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية على أوروبا. ويؤكد بأن النظرية الواقعية الهجومية تختلف عن النظرية الواقعية الدفاعية في مجموعة من الافتراضات الأساسية وليس في جزئيات بسيطة كما يزعم سنايدر. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعتقد الواقعية الهجومية بأن أحد المحركات الأساسية لسلوك الدولة هو الرغبة في توسيع نفوذها وزيادة قوتها على حساب الدول الأخرى، وفي المقابل تعتقد الواقعية الدفاعية أن أحد المحركات الأساسية لسلوك الدولة هو رغبتها في المحافظة على توازن القوى. أيضاً تعتقد الواقعية الهجومية أن بحث الدولة المستمر عن زيادة أمنها يدفعها إلى أن تتصرف بشكل عدواني، في حين تعتقد الواقعية الدفاعية أن بحث الدولة المستمر عن زيادة أمنها يدفعها دائماً أن تتصرف بشكل غير عدواني. ويرى أن العوامل الداخلية مثل إدراك القيادة، والأيديولوجية، وضغوط جماعات المصالح لاتؤثر في السياسة الخارجية للدولة إلا في حالات قليلة وأن العوامل المتعلقة بالنظام الدولي هي المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية وهذا ماتؤمن به الواقعية الهجومية.

بدأ النقاش حول صحة ودقة النظرية الواقعية منذ سبعينيات القرن الماضي وكان هناك إعتقاد في نهاية السبعينيات أن هناك نظريات جديدة سوف تتجاوز الواقعية إلا أن ظهور الواقعية الجديدة على يد والتز في سنة ١٩٧٩ أعاد الجدل من جديد حول صحة ودقة مسلمات النظرية. ومع أن الكثير من النقد الموجه للنظرية الواقعية ركز على مقارنتها بالنظرية الليبرالية الجديدة (Neoblieralism Theory) إلا أن هناك من أشار إلى إشكاليات إمبريقية ومفاهيمية وتاريخية داخل النموذج النظري الواقعي.

لذلك هناك من الباحثين من دعى إلى التخلي عن النموذج ككل، وهناك من رأى الحاجة لإعادة صياغته. ويبقى عدد كبير من الباحثين يرى أهمية النظرية الواقعية والحاجة للجمع بينها وبين نظريات أخرى كما فعل روبرت كوهين (Keohane) وجوزيف ناي (Vasquez) (Nye ١٩٩٧, ٨٩٩-٩٠٠). لكن الحقيقة التي ينبغي إدراكها هي أن إحراز تقدم علمي داخل أي نموذج نظري يتطلب وجود فرضيات واضحة ومحددة

يمكن اختبارها واقعياً، وهذا لايوجد في النموذج النظري الواقعي. فعلى سبيل المثال، مفهوم الدولة-الأمة واعتبارها اللاعب الأساسي في النظام الدولي (Nation-State as the Most Important Actor)، لايمكن لنا اختباره لأنه مفهوم غير واضح وغير محدد. ويمكن تطبيق الشروط والخصائص التي طرحها لاكاتوش (Lakatos) لمعرفة ما إذا كان النموذج النظري الواقعي يمثل مشروعا بحثيا متقدما ومتطورا (Progressive)، أم أنه يمثل مشروعا بحثيا متراجعا ومتدهورا (Degenerative) ; وهذه الشروط مبنية على الفلسفة الوضعية أو الفلسفة الإيجابية (Positivism) والتي تؤمن بها النظرية الواقعية. يرى لاكاتوش خلافاً لـ بوبر (Popper) أنه لايمكن دحض وتخطئة أية نظرية وذلك لأنه سوف يضاف إليها فرضيات مساعدة (Auxiliary Propositions) تجيب على الحقائق والأدلة المتعارضة مع النظرية، ولاكاتوش يتفق بذلك مع كون (Kuhn). وبالتالي إذا كانت هذه الفرضيات المساعدة والتنقيحات داخل النموذج النظري تقدم لنا معلومات جديدة تساعدنا على التنبؤ وعلى فهم الواقع بشكل أفضل فإن هذا النموذج النظري يعتبر نموذجا متقدما ومتطورا، وإن كانت هذه التنقيحات والتعديلات مجرد حشو ومجادلات لغوية للمحافظة على النظرية فإن هذا النموذج النظري يعتبر نموذجا متراجعا ومتدهورا. ويمكن المجادلة بأن النموذج النظري الواقعي يمثل نموذجا ومشروعا بحثيا متراجعا ومتدهورا وذلك لانتشار وكثرة التنقيحات والتعديلات والفرضيات المساعدة التي لاتقدم لنا معلومات جديدة يمكن اختبارها ومن ثم قبولها أو رفضها. فعلى سبيل المثال، يرى والتز أن بنية النظام الدولي الفوضوية سوف تدفع بالدولة للموازنة ضد التهديد إلا أن هذا لم يحصل في حالات كثيرة مما يدل على عجز ونقص في النظرية الواقعية الجديدة (Vasquez ١٩٩٧, ٩٠٠-٩٠٨,٩٠٤-٩١١) .

يمكن وصف النظرية الواقعية الجديدة بالماكينة أو الآلة المغلقة على نفسها والتي تتكون من أربعة أجزاء هي:

١. الدولانية (Statism).

٢. النفعية (Utilitarianism).

٣. الوضعية أو الإيجابية (Positivism).

٤. البنيوية (Structuralism).

وكل من هذه المسلمات الأربع يتوجه إليه نقد شديد في بنية النظرية الواقعية الجديدة. فافتراض أن الدولة تمثل اللاعب الأساسي في النظام الدولي وأنه ينبغي التعامل معها على أنها وحدة متكاملة كلية من دون النظر إلى أجزائها المكونة لها هو افتراض ميتافيزيقي سابق على العلم ويصعب اختباره وانتقاده علميا، ثم إنه مخالف للواقع حيث إن الدولة تتكون من مجموعة من الأفراد والجماعات التي تتعارض مصالحها في كثير من الأحيان. المسلمة الثانية هي مسلمة النفعية وتقوم على مبدأين أساسيين وهما: مبدأ الفردية (Individualism)، ومبدأ العقلانية (Rationalism) فالدولة تعامل وكأنها فرد يبحث عن الوسائل الفعالة لتحقيق أهدافه وغاياته بأقل تكلفة. لكن هذه الدولة مكونة من مجموعة من الأفراد، وفي إطار مسلمة النفعية لابد أن يتفق مجموع الافراد على قيم وآلية معينة لقيام الدولة بما يخدم مصلحة الأطراف المختلفة، فالجزء يحدد ويصيغ الكل وليس العكس. كذلك في إطار مسلمة النفعية يلجأ الافراد العقلانيون إلى تجنب المشاركة في تكوين المنظمات العامة لإدراكهم بإمكانية حصولهم على المنفعة من غير المشاركة في تكوينها (Free Rider) وهذا ينسحب على تكوين الدولة.

ثم إن الماركسية تشير إلى أهمية الطبقة المسيطرة في تكوين الدولة وإدارتها بما يخدم مصالح هذه الطبقة وهذا يتعارض مع مبدأ النفعية. المسلمة الثالثة وهي مسلمة الوضعية والتي تقوم على التعامل مع الظاهرة الاجتماعية ومنها ظاهرة العلاقات الدولية وكأنها أحد الظواهر الطبيعية، ومن ثم تطبيق شروط البحث وبناء النظرية في العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية. وهذه المسلمة الضعيفة تثير كثيرا من الاشكاليات حول بنية النظرية الواقعية الجديدة، ومن ذلك تصوير النظام الدولي على أنه مكون من مجموعة من اللاعبين الجامدين (State-Actor Model) وحذف البعد الاجتماعي المحلي والدولي، والبعد الإنساني وتأثير هذه الأبعاد على اللاعب وسلوكه. تشير مسلمة البنيوية عند الواقعية الجديدة إلى أن بينة النظام الدولي الشكلية تؤثر في سلوك الدولة ولاتتأثر بها، وهذه المسلمة البنيوية لاتشير الى البنية العميقة للنظام الدولي والذي تؤثر فيه الوحدات المكونة له، فكيف يمكن تصور بنية اجتماعية لاتؤثر فيها قيم وتوجهات ومصالح الوحدات المكونة لها (Ashley ١٩٨٦, ٢٥٥-٢٩٣). إن النظرية الواقعية الجديدة مع أنها تدعي بأنها نظرية بنيوية أو نظامية، إلا أنها تركز في العلاقة بين البنية والفاعل (Agent-Structure Relation) على الفاعل

أو العامل وليس على البنية، لذا يرتكز شرحها البنيوي النظامي للسياسة الدولية على الفاعل أو الوحدة. وبالتالي لايصبح للبنية (Structure) دور حقيقي في إيجاد أو صياغة الفاعل (Agent) أو الدولة، وذلك لأن البنية عرفت بشكل اختزالي استنادا إلى خصائص الفاعل (Wendt ١٩٨٧, ٣٣٥-٣٤٤). لقد قدم والتز نظرية للسياسة الدولية تقوم على اعتبار الكل - النظام - وليس الجزء الأساس في تفسير سلوك الدولة داخل هذا النظام، ثم إنه يركز على العلاقات بين الوحدات المكونة لهذا النظام وليس على الوحدة نفسها، ووالتز بهذا يقترب كثيرا من طرح إميل دوركايم (Emile Durkheim)، والذي يؤكد على أن المجتمع ككل هو وحدة التحليل الرئيسية والعلاقات فيما بين هذه الوحدات يمثل مستوى التحليل الأنسب. كما أن والتز في مقاربته النظرية للسياسة الدولية يتشابه إلى حد ما من حيث مستوى التحليل مع طرح إيمانويل فالرشتاين (Immanuel Wallerstein).

إلا أن نظرية والتز لاتستطيع أن تفسر التغير من نظام معين إلى آخر مختلف، فعلى سبيل المثال لاتستطيع النظرية أن تشرح سبب الانتقال من النظام الدولي في العصور الوسطى إلى النظام الدولي المعاصر، فمتغير توزيع القوة في النظام الدولي لايستطيع أن يفسر هذا التحول. والمشكلة في نظرية والتز أن بعد التغير في النظام مفقود وبالتالي لابد من إضافة متغير يستطيع أن يفسر الفروقات غير المادية والتي تربط بين وحدات النظام. ثم إن والتز يرى أن التغير في بنية النظام الدولي لن يحدث مالم يكن هناك تغير في توزيع القوة بين الدول العظمى أو في بنية النظام الفوضوية، ويلغي من نظريته احتمال حدوث تغير في النظام نتيجة لحدوث تغيرات داخل الدولة، مع أن التغير داخل أي نظام اجتماعي (Social System) هو نتيجة للتغيرات والتحولات داخل الوحدة أو الوحدات المكونة لهذا النظام (Ruggie ١٩٨٦, ١٣١-١٥٢).

وفي الرد على هذه الانتقادات يشير جلبن (١٩٨٦، ٣٠٣) إلى أن الفلاسفة اليونانيين كانوا يأملون أن تكون الفلسفة أداة واضحة تساعد على التفكير السليم الذي يمكن أن يجيب على العديد من التساؤلات التي يطرحها الإنسان، إلا أن ريتشارد آشلي وفلسفته النقدية المستندة إلى النظرية النقدية لكل من عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو (Pierre Bourdieu)، وعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس (Jurgen Habermas) لم تكن واضحة عوضا عن أن تكون مفهومة، وذلك لأنه استخدم لغة

اصطلاحية غريبة وغامضة تحتاج إلى ترجمة للغة الإنجليزية مثل (Eschatological Discourse and Phenomenology). وبالتالي فإن نقده للنظرية الواقعية الجديدة لم يكن واضحا ومفهوما في كثير من جوانبه.

إن التركيز على النظام الدولي كوحدة التحليل الرئيسية لايعني إهمال التغير في الوحدات المكونة لهذا النظام، وذلك لأننا أكدنا على أن هذا النظام يتكون من وحدات متفاعلة. وبالتالي فإن التغير الذي يحدث داخل هذه الوحدات سوف يكون له آثار على النظام الدولي. فالنظرية البنيوية للسياسة الدولية تركز على مستوى النظام الدولي والتغيرات التي تحصل فيه ولاتنكر أن التغير في النظام الدولي قد يكون سببه تغير داخل الوحدات المكونة لهذا النظام، لكنها لاتشغل نفسها بتفاصيل التغيرات داخل هذه الوحدات بقدر ماتهتم بنتائج هذه التغيرات على بنية النظام الدولي. فعلى سبيل المثال يعتبر اختراع السلاح النووي أحد أهم التغيرات في السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وهذا التغير هو تغير على مستوى الوحدة إلا أن له أثرا كبيرا على مستوى النظام الدولي وهذا مايهمنا في التحليل البنيوي. ثم إنه قد يتسائل أحدهم لماذا فقط الاهتمام بالفرق في توزيع القوة كمؤثر على سلوك الدولة، وليس الفرق في الأيديولوجيا؟ والاجابة على ذلك أن الفرق في توزيع القوة بين الدول في هذا النظام الفوضوي- القائم على أن كل دولة تساعد نفسها بنفسها- أهم بكثير في التأثير على سلوك الدولة من الأيدلوجية أو غيرها من المتغيرات الأخرى داخل الدولة. إن النظرية البنيوية الكلية للسياسة الدولية تركز على المتغيرات الكبرى والمؤثرة بشكل أكبر على سلوك الدولة وتهمل المتغيرات ذات التأثير الضعيف، ثم إن إدخال الكثير من المتغيرات المستقلة في عملية التحليل يجعل النظرية الكلية اقل تجريدا ووضوحا، وأكثر تعقيدا. تؤكد الواقعية البنيوية على أن بنية النظام الدولي تقيد السلوك والنتيجة، أما شرح سلوك ونتيجة التفاعل بين الوحدات فيخضع لأسباب موجودة على مستوى الوحدة (الدولة) وعلى مستوى النظام الدولي. كما أنه ينغي الإشارة إلى أن النظرية الواقعية البنيوية تحاول أن تفهم السياسة الدولية وتفسرها (Problem-Solving Theory)، في حين تحاول النظرية النقدية وماشابهها من نظريات أن تفسر العالم تفسيراً تاريخياً وفلسفياً، وبالتالي فهناك فرق كبير في المسلمات والأدوات والأهداف لكلا التوجهين (waltz ١٩٨٦, ٣٢٣-٣٤٤). النظرية النقدية (Critical Theory) وما تظله من مداخل نظرية مختلفة

مثل: مابعد الحداثة (Postmodernism)، والبنائية (Constructivism)، والماركسية الجديدة (Neo-Marxism)، وغيرها تؤكد على أن السياسة الدولية والنظام الدولي يمثل بنية اجتماعية قائمة على الخطاب المشترك (Shared Discourse) أو الكيفية التي يفكر ويتحدث بها مجموعة من الأفراد أو الدول حول العالم.

لذا فإن توزيع القوة المادية بين الدول سواء كان ذهباً أو مدرعات والذي تركز عليه النظرية الواقعية لايأخذ معناه وأهميته الحالية إلا من خلال البنية الاجتماعية الدولية التي يوجد فيها. وتأمل النظرية النقدية وأنصارها أن يحدث تغير في الخطاب المشترك والقيم التي تكون النظام الدولي مما يغير سلوك الدولة نحو التعاون والأمن بدلا من الصراع والحرب. لكن لاتجيب النظرية النقدية كيف سوف يحصل هذا التغير المثير في سلوك الدولة؟ ولماذا سيطر الخطاب الواقعي على السياسة الدولية لفترة تتجاوز الألف سنة؟ ثم لماذا حان الوقت لتغيير الخطاب الواقعي بخطاب اجتماعي تواصلي؟ ثم إن النظرية النقدية بكافة توجهاتها ليس هناك دراسات إمبريقية تدعم افتراضاتها في حين يوجد المئات من الدراسات الإمبريقية التي تدعم النظرية الواقعية (Mearsheimer ١٩٩٨, ٤٣٥-٤٣٧) .

العديد من المتخصصين في السياسة الدولية وصانعي القرار يعتقدون أن سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة يبشر بعصر جديد يعمه السلام والأمن والتعاون بين الدول، ولكن هذا التفاؤل لاتدعمه النظرية الواقعية والسجل التاريخي للسياسة الدولية. إن مدة الـ ٤٥ سنة من السلام في أوروبا لم تكن سوى نتيجة لتوازن القوة العسكرية بين القطبين المسيطرين بعد الحرب العالمية الثانية، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وبالتالي فإن سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة يدخل أوروبا في احتمال عودة النظام متعدد الأقطاب. وهذا النظام متعدد الأقطاب في أوروبا لايجعل أوروبا أكثر أمناً وسلاما، بل يزيد من احتمالات الصراع والحرب في السنوات القادمة. إن فرص السلام والتعاون الذي تبشر به النظرية الليبرالية المؤسساتية ونظرية الأمن الديمقراطي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي لايعكس تصورا صحيحا ودقيقا لواقع السياسة الدولية، وهذه النظرة التفاؤلية المغرية للنظرية الليبرالية قد تدفع صانع القرار لاتخاذ قرارت تكون نتائجها عكسية (Mearsheimer ١٩٩٠, ٥-١٠, ٤٩-٥٦). مع أن النظرية الواقعية أشارت

إلى العديد من الأشياء الصحيحة فيما يتعلق بالنظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أنها فشلت في إدراك أهمية المؤسسات الدولية في تحقيق الأمن الدولي وهو ماتطرحه النظرية الليبرالية الجديدة. لذلك تقدم النظرية الواقعية المفرطة كواقعية ميرشايمر وصفة خطيرة للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك بهجومها الشرس على النظرية الليبرالية الجديدة أو المؤسساتية وادعائها أن المؤسسات الدولية لن تخدم مصالح الولايات المتحدة في هذا النظام الدولي الجديد (Ruggie ١٩٩٨, ٤١٥). إن هجوم منظري الليبرالية المؤسساتية الجديدة على النظرية الواقعية والزعم أنها نظرية ناقصة ومعيبة ولاتستطيع أن تقدم تفسيرا مقنعاً لتنامي دور المؤسسات الدولية في السياسة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي لايحجب حقيقة أن معظم هؤلاء المنظرين يتفقون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع النظرية الواقعية أن هذه المؤسسات الدولية هي من صنع الدول العظمى لتحقيق مصالحها.هل تستطيع المؤسسات الدولية أن تمنع وقوع الحرب في النظام الدولي وذلك عن طريق تغيير سلوك الدولة؟ يجيب الواقعيون بـ لا. يؤمن الواقعيون أن المؤسسات الدولية ليس لها تأثير مستقل على سلوك الدولة بحيث تمنع الدولة من التفكير في مصلحتها وزيادة قوتها على حساب الدول الأخرى، وبالتالي فإن محصلة تفاعل الدول من خلال هذه المؤسسات الدولية لايعكس سوى مصالح الدول الكبري وتوازنات القوى فيما بينها (Mearsheimer ١٩٩٨, ٤٢٧-٤٣٤; also see Keohane and Martin ١٩٩٨) .

بعض المتخصصين في حقل العلاقات الدولية يشير إلى أن النظرية الواقعية أصبحت نظرية قديمة، فمع أنها تقدم بعض المفاهيم الهامة مثل الفوضوية، والاعتماد على النفس، وتوازن القوى، إلا أن هذه المفاهيم كانت صالحة لفترة ماضية ولكن حدثت تغيرات في النظام الدولي تتطلب نظريات جديدة تتجاوز طرح النظرية الواقعية. مثل هذا الطرح يصبح صحيحاً إذا كانت الحالة التي قامت النظرية بدراستها وبناء نظريتها على أساسها قد تغيرت بشكل كبير مما يجعل النظرية غير قابلة للتطبيق. ولكن يثور السؤال: ماهو نوع التغير الذي إذا حدث في النظام الدولي تصبح النظريات القديمة غير صالحة للتطبيق؟ إذا تغير النظام الدولي نفسه فإننا في حاجة لإعادة صياغة النظرية، أما اذا حدث تغير أو تغيرات داخل النظام الدولي فإن هذا لايتطلب إعادة صياغة نظرياتنا. إن التغيرات داخل النظام الدولي تحدث باستمرار بعضها محدود وبعضها كبير، فعلى سبيل المثال، إن التطورات التي حدثت

في وسائل النقل والاتصالات وفي صناعة الحروب قد أثرت في طريقة تعامل الدول مع بعضها البعض. إن أكبر تغير في تاريخنا المعاصر وقد يكون في التاريخ البشري كافة هو اختراع السلاح النووي حيث إنه غير الطريقة التقليدية في حفاظ الدولة على أمنها وعلى أمن الآخرين، إلا أنه مع تغير خطير وبهذا الحجم، لم تتغير الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وبأن على كل دولة أن تساعد نفسها بنفسها داخل هذا النظام. فماهي هذه التغيرات التي حدثت وغيرت طبيعة السياسة الدولية وجعلت من النظرية الواقعية نظرية قديمة غير صالحة للتطبيق؟ يجادل بعض أنصار النظرية الليبرالية منذ سقوط الاتحاد السوفييتي بأن طبيعة السياسة الدولية تغيرت لعدة أسباب هي: انتشار الديمقراطية في العالم وتوسع نفوذ الفكرة الديمقراطية، وتزايد قوة الاعتماد المتبادل بين الدول، وتنامي قوة المؤسسات الدولية في تعزيز التعاون والسلام في النظام الدولي. إن الليبراليين ولقرون عديدة حاولوا وبشكل قوي ومثالي أن يجردوا السياسة الدولية من الاعتبارات السياسة.إن بنية النظام الدولي لن تتغير بحدوث تغيرات حتى وإن كانت كبيرة داخل الدولة، فمادام أنه لاتوجد حكومة عالمية فإن الدولة لاتستطيع أن تثق بأن صديق اليوم لايصبح عدو الغد. بالنسبة للدول الديمقراطية وغير الديمقراطية الأمن العالمي يعتمد على توازن القوى غير المستقر، وأسباب الحرب لاتنحصر في طبيعة الدولة والنظام الذي تعيش فيه الدولة، وإنما هي نتاج الاثنين معاً (Waltz ٥,٢٠٠٠-١٣). وهذا الطرح فيما يبدو لي، والذي يحاول فيه والتز أن يناقش نظرية الأمن الديمقراطي، جعل والتز يتخلى بعض الشيء عن تمسكه بعدم النظر داخل الدولة للبحث عن متغيرات مستقلة تستطيع أن تشرح سلوك الدولة في المجال الدولي وهذا يجعله يقترب من طرح الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي أرى أنها هي الأقوى بين النظريات المتعددة داخل المدرسة الواقعية. بل يؤكد والتز (٢٠٠٠، ٢٤) في تحليله لسياسة أمريكا الخارجية نحو توسيع حلف الناتو على محدودية القدرة التفسيرية للأسباب البنيوية ويلمح إلى أهمية الأسباب الداخلية ومنها حماقة صناع السياسة الخارجية الأمريكية.

إن الاعتماد المتبادل بين الدول مثله مثل التكامل يعتمد على متغيرات أخرى وبالتالي فإنه يمثل متغيراً تابعاً أكثر من كونه متغيرا مستقلا. لذلك فإن الدولة تحاول دائماً أن تتجنب أن تكون معتمدة بشكل كبير على دول أخرى في استيراد البضائع أو الموارد الخام لخوفها من حرمانها هذه الموارد في حالة وقوع أزمة أو حرب.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم الاعتماد المتبادل كالأيديولوجية لكي تموه وتخدع الدول الأخرى حيث حاولت أن تظهر للدول الأخرى أن الدول القوية والضعيفة، الغنية والفقيرة، يشتركون في علاقات اقتصادية ضخمة تفيد كافة الأطراف، في حين أن المستفيد الأكبر هي الدولة الأقوى في النظام الدولي وهي أمريكا (waltz ,٢٠٠٠, ١٥-١٦) .

يشير روبرت كوهين (Robert Keohane ,٢٠٠٠, ٢٠٤-٢٠٥) إلى أن الليبرالية المؤسساتية ليست كما يدعى والتز لاتقدم تفسيرا قوياً أو جديداً لسلوك الدولة خارج إطار النظرية الواقعية الجديدة، فعلى العكس من ذلك هي تشرح لماذا الدولة تلجأ في كثير من الأحيان إلى المؤسسات الدولية لتحقيق مصالحها؟ الدولة تلجأ إلى هذه المؤسسات لأنها تزودها بالمعلومات اللازمة وتقلل تكلفة التعاملات بين الدول، كما أنها تزيد من الثقة بين الدول. ويؤكد كوهين أنه ينبغي على المتخصصين في العلاقات الدولية أن يجمعوا بين مختلف النظريات عند التحليل لكي يزداد فهمنا لطبيعة السياسة الدولية، وأن لايلجأ كل منا إلى مهاجمة الآخر. ثم إنه من الصعب جداً أن يجادل أي أحد بأن نظرية والتز – الواقعية البنوية- والتي طرحها في سبعينيات القرن الماضي تستطيع أن تفسر السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين. ويجيب والتز (٢٠٠٠، ٢٠٥) أنه لايرى أن هناك نظرية ليبرالية مؤسساتية مستقلة للسياسة الدولية، وإنما هناك تحليلات مؤسساتية تقدم بعض الأفكار الجيدة حول سلوك الدولة. كما يؤكد على أن توسيع حلف الناتو باتجاه الشرق لم يكن كما يدعي الليبراليون من أجل تقليل كلفة التعاون وإنما تم توسيعه لخدمة الهيمنة والمصلحة الأمريكية. ويجادل اكينبيري وماستان دونو، وويلفورث (Ikenberry, Mastanduno, and Wohlforth)، (٢٠٠٩) أن النظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩٠، اصبح يقترب من كونه نظاما أحادي القطبية وذلك بناء على توزيع القوة بين الدول العظمى في النظام. إن جميع المؤشرات الإحصائية وخاصة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية تؤكد جميعها على أنه لايوجد دولة في عالم اليوم تستطيع أن تنافس قوة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الحالة التاريخية الفريدة تثير الكثير من التساؤلات حول طبيعة السياسة الخارجية للدولة القطب – أمريكا – وكذلك حول استجابة الدول الأخرى لهذا النظام الجديد. مجموعة من المنظرين الواقعيين

يرون أن السياسة الخارجية الأمريكية سوف تلجأ إلى إعادة صياغة النظام الدولي بما يحقق مصالحها في العديد من المناطق إلا أن صانع القرار الأمريكي سوف يواجه قيودا سياسية محلية قد تعرقل هذه الصياغة الجديدة. في حين سوف تحاول الدول الأخرى أن تواجه السياسة الخارجية الأمريكية إما بالمقاومة، أو التحالفات، أو عن طريق المؤسسات الدولية.

وفي جانب آخر مهم من هذا الجدل التنظيري، كيف نستطيع أن نشرح تاريخ القرن العشرين من غير أن نشير إلى شخصيات مثل: أدولف هتلر، وجوزيف ستالين، وفلاديمير لينين، وفرانكلين روزفلت، ووِنستون تشرتشل، ومهاتما غاندي، وماوتسي تونج. كما أنه لايستطيع أحد من صناع القرار اليوم أن لايأخذ في حسبانه شخصية مثل بيل كلينتون، وفلاديمير بوتين، وجيانغ زيمين، وصدام حسين. وفي الحقيقة، إن صناع القرار في واشنطن يؤمنون بشكل مطلق أن الشخص الذي سوف يصبح رئيساً للوزراء في بريطانيا، أو مستشاراً لألمانيا، أو ملكاً للسعودية سوف يؤدي إلى تداعيات مؤثرة على الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم. ومع هذا فإن هناك تجاهلاً للدور الذي تلعبه شخصية القيادة في التأثير على الأحداث الدولية، والكثير من علماء السياسة عندما تضغط عليهم فإنهم يعترفون بالدور الكبير الذي تلعبه الأخطاء البشرية والخصوصية الشخصية للقيادة. بل يعترف البعض أنه بسبب إهمال إدخال متغير شخصية القيادة في التحليل فإن هناك نقصاً في القدرة التفسيرية المطلوبة لشرح التغير في العديد من أحداث السياسة الدولية. وفي المقابل هناك العديد من المتخصصين والمنظرين في السياسة الدولية يرون أنه لافائدة من إدخال متغير الشخصية في تحليل السياسة الدولية لأنه لايقدم لنا الكثير في تفسير الأحداث الدولية كما أنه متغير يصعب تعميمه وتجريده وبالتالي إدخاله في بناء النظرية. ومع هذا يمكن المجادلة بأن الأهداف، والقدرات، والنواقص الموجودة في شخصية القيادة تلعب دوراً هاماً في تحديد نوايا، وقدرات، واستراتيجيات الدولة.

كما أن شخصية القيادة تصوغ وتؤثر في المتغيرات التي تطرحها النظريات الأخرى مثل متغير توازن القوة، ومتغير السياسة المحلية، ومتغير البيروقراطية، ولذلك تعاني هذه الموديلات النظرية من خلل وعوز كبير عندما تتجاهل متغير الشخصية. وقد أشار كينيث والتز إلى أن هناك ثلاثة مستويات من التحليل أو

ثـلاث صور «Images»، عندمـا نرغب في تحليل السياسـة الدولية. الصورة الأولى تشـير إلى أن تفسـير سـلوك الدولة في المجال الدولي يقوم على معرفة شخصية القيادة. الصورة الثانية تشـير إلى أن تفسـير سلوك الدولة المجال الدولي يقوم على معرفة بنية النظام السياسي والاجتماعي الداخلي للدولة. الصورة الثالثة تشير إلى أن سلوك الدولة في المجال الدولي يقوم على معرفة موقعها النسبي في النظام الدولي الفوضوي من حيث القوة والموقع الجغرافي. ومع هذا فإن والتز يرى أن الصورة الثالثة هي الأهم في شرح السياسة الدولية وأن الصورتين المتبقيتين ليس لهما تأثير كبير في شـرح سـلوك الدولة في المجال الدولي. ويؤكد والتز على أن الطبيعة البشـرية ثابته (Constant)، وبالتالي لاتسـتطيع أن تفسـر لنا السياسة الدولية، والحقيقة أن والتز أخطأ في اعتقاده أن الطبيعة البشـرية ثابتة وذلك لأن طبائع وشخصيات البشر تتفـاوت بشـكل كبير جدا وهذا مايثبتـه الواقع وليس الإدعاء. ثـم إن والتز يرى أن النظرية لابد أن تكون دقيقة وشـحيحة في متغيراتها وأن تتجنب تصوير الواقع كما هو لأن ذلك سـيجعلها أقل دقة وأقل فائدة، ولكن يمكن الرد على ذلك بالإشـارة إلى أن الموديـل النظري الذي يحتوي علـى المئات من المتغيرات ويحتـاج إلى الكثير من الوقت لبنائه وتطبيقه ويقدم لنا دقة في التفسـير وقدرة على التنبؤ أفضل بكثير من النموذج النظري الشـحيح في متغيراته والذي لايسـتطيع أن يفسـر لنا العديد من الحالات المعقدة في السياسـة الدولية عوضاً عن التنبؤ بأحداثها (Byman and Pollack ٢٠٠١, ١٠٧-١١٤; Waltz ١٩٥٩).

الخاتمة

إن النظريـــة الواقعية تمثل أحد أهم إن لم تكن أهم نظرية في العلاقات الدولية، كما أنها أداة رئيســـية يسترشد بها الكثير من صناع القرار في الدول العظمى وغيرها من الـــدول. لذلك تأتي أهمية هذه الدراســـة في طرح المتغيرات الأساســـية للعديد مـــن النماذج النظرية داخل ســـياق النظرية الواقعية، وقد حاولـــت جاهدا وعامدا إبراز هذه المتغيرات بشـــكل دقيق لكي يتضح للباحث العربي وصانع القرار العربي أهمية إدراك الدور الذي تلعبه مثل هذه المتغيرات ســـواء على مستوى السياسة الداخلية أو السياســـة الخارجية. فعلى ســـبيل المثال، نجد في كثير من الأدبيات العربية الإشارة إلـــى أن الواقعيـــة تركز على القوة والمصلحة ولكن لانجد في الغالب بســـطاً للكيفية التي عـــرف بها مورجينثاو أو والتـــز مفهوم القوة أو حتى المنظريـــن الجدد، وبالتالي إدراك العناصـــر التـــي تقوم عليها قوة الدولة والتي ينبغي رســـم السياســـة الداخلية والخارجية في إطارها. يضاف إلى ذلك وفي ذات الســـياق الأبعاد المهمة التي تطرحها الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي تركز المتغيرات الداخلية للدولة كتماسك النخبة، ومســـتوى الشرعية، والقدرة على التعبئة ثم إدراك أن هذه المتغيرات الوسيطة تتأثر وبشـــكل كبير بتغير توزيع القوة فيما بين الدول العظمى عالمياً أو إقليميا وهذا يمكن ملاحظته في العديد من الدول العربية.

وفي الإطار النظري، مثل ســـقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة صدمة كبيرة لحقل العلاقات الدولية وخاصة النظرية الواقعية الجديدة لـ والتز والتي سيطرت على الحقل في تلك الفترة. ومنذ ذلك الوقت وإلى يومنا هذا والنقاش والجدل التنظيري مستمر داخل وخارج إطار النظرية الواقعية حول الافتراضات والتفسيرات التي تقدمها النظرية الواقعية وخاصة النظرية الواقعية الجديدة. ومع استمرار هذا الجدل التنظيري بيـــن أنصار النظريـــة الواقعية وأنصار النظريات الأخرى، اســـتطاع منظرو الواقعية من أمثال ميرشـــايمر وجاك سنايدر وشـــويللر وتاليفيرو وغيرهم أن يتجاوزوا العديد من الانتقـــادات الموجهة للنظريـــة الواقعية من خـــلال اضافةِ متغيرات مســـتقلة جديدة للنظرية تتسق مع بنية ومســـلمات النظرية الواقعية مما جعل النظرية أكثر شمولية ودقة في تفســـير السياســـة الدولية. وتمثـــل النظرية الواقعية الكلاســـيكية الجديدة محاولة تنظيرية قيمة وذلك لمحاولتها الربط بين المتغيرات الخارجية وخاصة التغير

في توزيع القوة والمتغيرات الوسيطة داخل الدولة وعلاقة ذلك بالسياسة الخارجية للدولة مما يجعل النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة أحد أهم أبرز النماذج النظرية الواعدة والتي تجاوبت وتجاوزت العديد من الإشكاليات الموجهة للنظرية الواقعية الجديدة لـ والتز. إلا أنه مع الربط بين مستوى النظام الدولي ومستوى الدولة يتبقى مستوى آخر غاية في الأهمية والصعوبة وهو مستوى القيادة أو صانع القرار، وهناك العديد من الدراسات في تحليل السياسة الخارجية تركز على هذا المستوى ولكن بدون ربطه بالمستويات الأخرى. ومع أن مورجينثاو، ووالتز، وجلبن، وسنايدر، وزكريا، وغيرهم يؤكدون على أهمية هذا المتغير إلا أنه لم يضمن كمتغير أساسي في الطرح الواقعي، ويبدو لي أن تضمينه قد يزيد من تعقيد النظرية وخاصة فيما يتعلق بتحليل الشخصية والجماعة وعلاقة ذلك بالمتغيرات الأخرى، إلا أنه تعقيد ينبغي الاعتراف به وبأهميته لتحليل ظاهرة معقدة مثل السياسة الدولية. كما أن إضافة مثل هذا المتغير يطرح أهمية مسألة الهوية والقيم سواء على مستوى النخبة أو الأمة في توجيه السياسة الخارجية للدولة. ولازالت مثل هذه الأسئلة الجدلية التنظيرية الهامة تنتظر الإضافة والإبداع من الباحث العربي استنادا إلى التجربة العربية الإسلامية الغنية والواقع العربي عوضاً عن أن نكون مجرد متلقين للأفكار التنظيرية الغربية ومرددين لها مع الاعتراف بأهمية وقيمة هذه النظريات الغربية إلا أنها تستند في مجملها على التاريخ الأوروبي والتجربة الغربية.

المَراجِع

١. أبوعامـود، محمد سـعد. ٢٠٠٧. العلاقات الدولية المعاصرة. الاسـكندرية: دار الفكر الجامعي.

٢. بدوي، محمد طه. ٢٠١٠. مدخل إلى علم العلاقات الدولية. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.

٣. جندلي، عبدالناصر. ٢٠١٠. «إشـكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة.» المستقبل العربي ٣٧٦: ٢٤-٤١.

٤. نعمة، كاظم هاشـم. ١٩٧٩. العلاقات الدولية. فرنسا: سيما-روتوماج (sima-rotomag) .

References

1. Almond, Gabriel. 2002. Ventures in Political Science: Narratives and Reflections. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
2. Ashley, Richard K. 1986. «The Poverty of Neorealism.» In Neorealism and Its Critics, ed. Robert Keohane. New York: Columbia University Press.
3. Brecher, Michael. 1999. International Studies in the Twentieth Century and Beyond: Flawed Dichotomies, Synthesis, Cumulation: ISA Presidential Address. International Studies Quarterly 43 (2) : 213- 264.
4. Brooks, Stephen G.1997.»Dueling Realisms». International Organization 51 (3) :445 - 477.
5. Brooks, Stephen, and William Wohlforth. 2000. "Power, Globalization, and the End of the Cold War: Reevaluating a Landmark Case for Ideas." International Security 25 (3) : 5- 53.
6. Brown, Michael, et al. 1998. Theories of War and Peace. Massachusetts: The MIT Press.
7. Byman, Daniel L. and Kenneth M. Pollack. 2001. «Let Us Now Praise Great Men: Bringing the Statesman Back In.» International Security 25 (4) : 107 - 146.
8. Carr, E. H. [1939] 1966. The Twenty Years' Crisis: 1919- 1939. New York: ST Martin's Press.
9. Cesa, Marco. 2009. Realist Visions of the End of the Cold War: Morgenthau, Aron, Waltz. The British Journal of Politics and International Relations 11: 177 - 191.
10. Christensen, Thomas J. 1996. Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947 -1958. New Jersey: Princeton University Press.
11. Cox, Michael. 2009. «Why did We Get the End of the Cold War Wrong?» The British Journal of Politics and International Relations 11:161 -176.
12. Cozette, Murielle. 2008. «What Lies Ahead: Classical Realism on the Future of International Relations.» International Studies Review 10:667- 679.

13. Donnelly, Jack. 2000. Realism and International Realitions. Cambridge: Cambridge University Press.

14. Doyle, Michael W. 1997. Ways of War and Peace. New York: W. W. Norton.

15. Eckstein, Harry. 1964. Introduction. Toward the Theoretical Study of Internal War. In Internal War: Problems and Approaches, ed. Harry Echstein. Westport: Greenwood Press.

16. Gilpin, Robert G. 1986. «The Richness of the Tradition of Political Realism.» In Neorealism and Its Critics, ed. Robert Keohane. New York: Columbia University Press.

17. Gilpin, Robert. 1981. War and Change in World Politics. Cambridge: Cambridge University Press.

18. Green, Donald, and Ian Shapiro. 1994. Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science. New Haven: Yale University Press.

19. Halliday, Fred. 1995. «international Relations and its Discontents.» International Affairs 71 (4) : 733746.

20. Ikenberry, G. John, Michael Mastanduno, and William Wohlforth. 2009. Unipolarity, State Behavior, and Systemic Consequences. World Politics 61 (1) : 1 -27.

21. Jervis, Robert. 1997. System Effects: Complexity in Political and Social Life. New Jersey: Princeton University Press.

22. Jervis, Robert. 1998. «Realism in the Study of World Politics.» International Organization 52 (4) :971- 991.

23. Jervis, Robert. 1999. «Realsim, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate». International Security 24 (1) : 42 -63.

24. Jervis, Robert. 2002. «Theories of War in an Era of Leading-Power Peace.» American Political Science Review 96 (1) : 1- 14.

25. Keohane, Robert , ed. 1986. Neorealism and Its Critics. New York: Columbia University Press.

26. Keohane, Robert and Kenneth Waltz. 2000. «Correspondence: The Neorealist and His Critic.» International Security 25 (3) : 204 -205.

27. Keohane, Robert O. 1986a. «Realism, Neorealism and the Study of World Politics.» In Neorealism and Its Critics, ed. Robert Keohane. New York: Columbia University Press.

28. Keohane, Robert O. 1986b. «Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond.» In Neorealism and Its Critics, ed.Robert Keohane. New York: Columbia University Press.

29. Keohane, Robert, and Lisa Martin. 1998. «The Promise of Institutionalist Theory.» In Theories of War and Peace, Ed. Michael E. Brown et.al. Massachusetts: The MIT Press.

30. Keohane, Robert. 2002. Power and Governance in A Partially Globalized World. New York: Routledge.

31. Lebow, Richard Ned. 2010. «Classical Realism.» In International Relations Theories: Discipline and Diversity, ed. Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith. Oxford: Oxford University Press.

32. Legro, Jeffrey W. and Andrew Moravcsik. 1999. «Is Anybody Still a Realist?» International Security 24 (2) : 5- 55.

33. Lieber, Keir A. 2000. «Grasping the Technological Peace: The Offense-Defense Balance and International Security.» International Security 25 (1) : 71- 104.

34. Mearsheimer, John J. 1990. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War". International Security 15 (1) : 5 -56.

35. Mearsheimer, John J. 1998. «A Realist Reply.» In Theories of War and Peace, ed. Michael E. Brown et.al. Massachusetts: The MIT Press.

36. Mearsheimer, John J. 2010. «Structural Realism.» In International Relations Theories: Discipline and Diversity, ed. Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith. Oxford: Oxford University Press.

37. Mearsheimer, John. 2001. The Tragedy of Great Power Politics. New York: W. W. Norton.

38. Morgenthau, Hans. [1948] 1985. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. New York: Alfred A. Knopf.

39. Nachmias, Chava, and David Nachmias. 2000. Research Methods in the Social Sciences. New York: Worth Publishers.

40. Ragin, Charles C. 1994. Constructing Social Research. Thousand Oaks: Pine Forge Press.

41. Rose, Gideon. 1998. "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy". World Politics 51 (1) :144 -172.

42. Rosecrance, Richard N. 2002. «War and Peace». World Politics 55: 137166-.

43. Ruggie, John Gerard. 1986. «Continuity and Transformation in the Word Polity: Toward a Neorealist Synthesis.» In Neorealism and Its Critics, ed. Robert Keohane. New York: Columbia University Press.

44. Ruggie, John Gerard. 1998. «The False Premise of Realism.» In Theories of War and Peace, ed. Michael E. Brown et.al. Massachusetts: The MIT Press.

45. Schweller, Randall L. 2004. Unanswered Threats: «A Neoclassical Realist Theory of Underbalancing». International Security 29 (2) : 159-201.

46. Shiping, Tang. 2010. Offense-defence Theory: Towards a Definitive Understanding. The Chinese Journal of International Politics, 3: 213-260.

47. Snyder, Glenn H. 2002. Mersheimer's World: Offensive Realism and the Struggle for Security. Interntional Security 27 (1) : 149- 173.

48. Snyder, Jack and Keir A. Lieber. 2008. «Correspondence: Defensive Realism and the New History of World War I». International Security 33 (1) : 174- 194.

49. Snyder, Jack. 1991. Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition. New York: Cornell University Press.

50. Taliaferro, Jeffrey W. 2000. «Security Seeking Under Anarchy». International Security 25 (3) : 128- 161.

51. Taliaferro, Jeffrey W. 2006. «State Building for Future Wars: Neoclassical Realism and the Resource-Extractive State.» Security Studies 15 (3) : 464 -495.

52. Van Evera, Stephen. 1998. «Offense, Defense, and the Causes of War.» In Theories of War and Peace, ed. Michael Brown and Others. Massachusetts: The MIT Press.

53. Vasquez, John A. 1997. "The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition." The American Political Science Review 91 (4) : 899 -912.

54. Waltz, Kenneth N. 1959. Man, the State, and War. New York: Columbia University Press.

55. Waltz, Kenneth N. 1979. Theory of International Politics. Massachusetts: Addison-Wesley.

56. Waltz, Kenneth N. 1986. «Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics.» In Neorealism and Its Critics, ed. Robert Keohane. New York: Columbia University Press.

57. Waltz, Kenneth N. 2000. «Structural Realism after the Cold War». International Security 25 (1) : 5- 41.

58. Wendt, Alexander E.1987.«The Agent-Structure Problem in International Relations Theory.» International Organization 41 (3): 335- 370.

59. Wohlforth, William C. 2001. "The Russian-Soviet Empire: a test of neorealism." Review of International Studies 27: 213 -235.

60. Zakaria, Fareed. 1998. From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role. New Jersey: Princeton University Press.

تم نشر هذه الدراسة في مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية بجامعة الاسكندرية، المجلد: ٤٨، يوليو ٢٠١١

السيرة الذاتية

الاسم : علي بن حسين القحطاني

الوظيفة: استاذ مساعد

مكان العمل: قسم العلوم السياسية – جامعة الملك سعود، الرياض، ص. ب. ٧٠٥٦٦، الرمز البريدي: ١١٥٧٧

الحالة الاجتماعية: متزوج ولي من الابناء : ليان وعمر وكادي.

مكتب: ٤٦٧٤١٨١ - جوال: ٠٥٥٠٥٠٦٢٦٤

البريد الالكتروني: aalgahtany@ksu.edu.sa

التعليم

- بكالوريس في العلوم السياسية - جامعة الملك سعود - ١٩٩٩
- درجة الماجستير في العلوم السياسية بتقدير ممتاز - برنامج مشترك بين جامعة ايداهو وجامعة ولاية واشنطن - سبتمبر من عام ٢٠٠٤ - عنوان الاطروحة: " حرمان المجتمع وحرب العصابات الدينية في الجزائر: ١٩٦٢ – ٢٠٠٢ ".
- جامعة غرب فيرجينيا- اكتوبر من عام ٢٠٠٧ - درجة الدكتوراه في العلوم السياسية بتقدير ممتاز وبمعدل (٤/٤). عنوان الرسالة: " شخصية القيادة، والقوة، والاعتماد الاقتصادي المتبادل: تحليل السلاسل الزمنية لسلوك السياسة الخارجية بين السعودية وامريكا مابين عام ١٩٦٥ الى عام ٢٠٠٥".

الخبرة التدريسية

- استاذ مساعد في جامعة الملك سعود منذ يناير من عام ٢٠٠٨ لثلاث مواد هي: مادة امريكا الشمالية، مادة التحليل الاحصائي في العلوم السياسية، مادة مقدمة في علم السياسة.
- معيد في جامعة الملك سعود قسم العلوم السياسية منذ عام ٢٠٠٠م وحتى بداية عام ٢٠٠١م، ودرس خلال هذه الفترة مادة المقدمة في علم السياسة لشعبة الطالبات في عليشة.

الخبرات الأخرى

- عمـل كاخصائي شـؤون موظفين والمسـؤول عن إدارة التسـويق بشركة نادك خلال الفترة من ١٩٩٩م وحتى ٢٠٠٠م .

البحوث العلمية والمشاركات الاكاديمية

- يعمل الآن على ترجمة كتاب "المأساة في سياسات القوى العظمى" لمؤلفه: جون ميرشـايمر، وهو من كبار منظري النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الامريكية.
- نشـر له بحثاً بعنوان "النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة تحليلـة نقدية للتجربـة التنظيريـة"، مجلة كلية التجـارة للبحوث العلمية بجامعة الاسكندرية، المجلد: ٤٨، يوليو ٢٠١١.
- يعمل على بحث بعنوان "بناء قوة الدولة في العهد النبوي: دراسـة تنظيرية مقارنة" وهو في طريقه للنشر.
- يعمـل كذلك على بحـث بعنوان "فلسـفة العلم وتطـور المداخل التنظيريـة في حقل العلاقات الدولية: دراسـة تحليلـة نقدية" وهو بحث للتفرغ العلمي للفصل الأول من العام الدراسي ١٤٣٢هـ - ١٤٣٣هـ.

الجمعيات العلمية

- عضو الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (APSA).
- عضو جمعية الدراسات الدولية (ISA).
- عضو الجمعية السعودية للعلوم السياسية.

أنشطة أخرى

- رئيس لجنة الكتب والمناهج بقسم العلوم السياسية للعام ١٤٣١هـ.
- عضو لجنة التعيين والابتعاث بقسـم العلوم السياسية للعام ١٤٢٩هـ ، وعام ١٤٣٠هـ.
- المشاركة في بعض التحليلات السياسية على قناة الاخبارية.

من إصدارات
الجمعية السعودية للعلوم السياسية

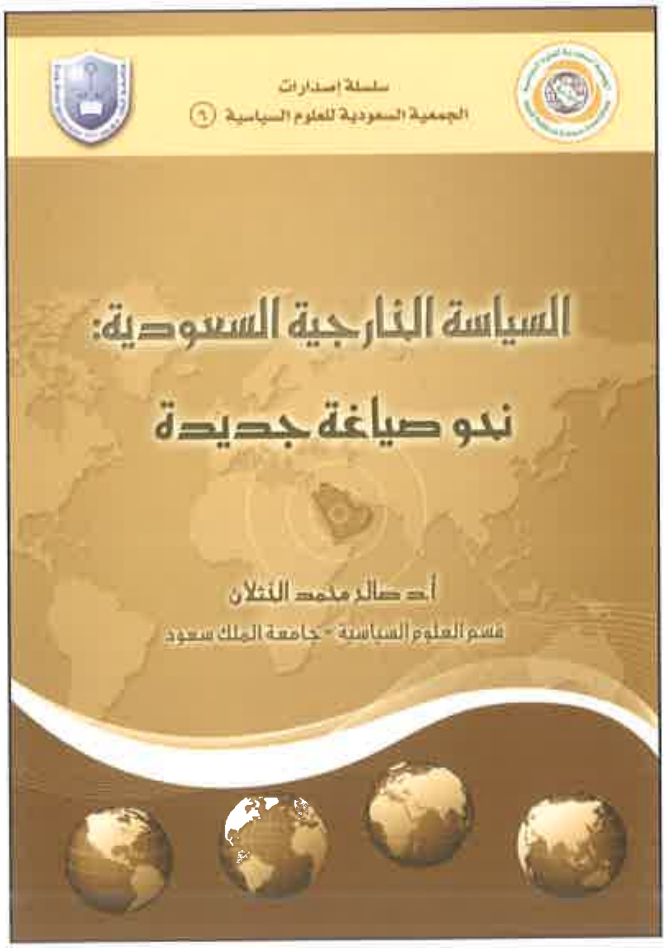

الجمعية السعودية للعلوم السياسية
من إصدارات

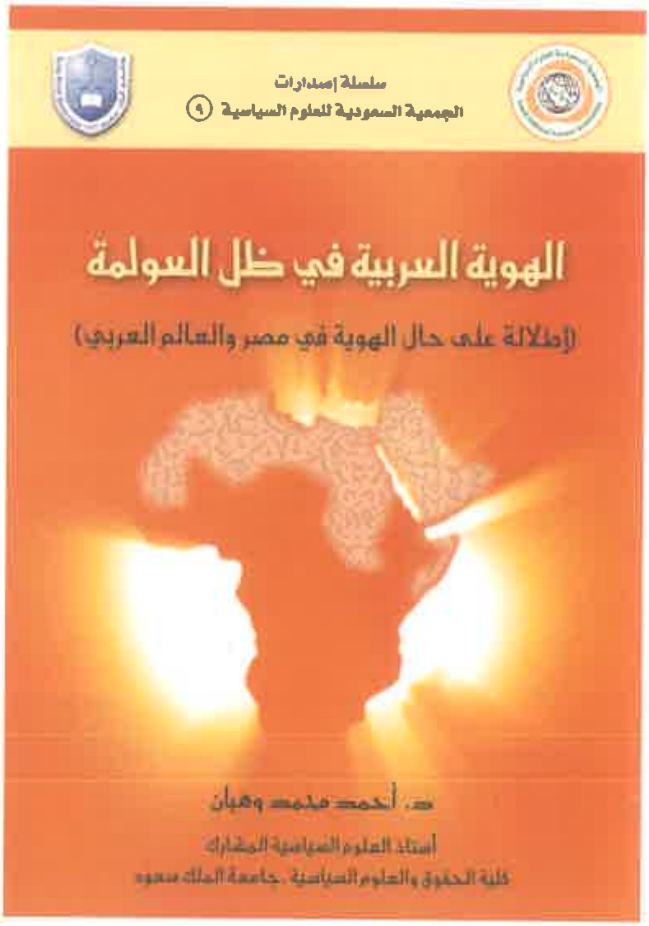

للتواصل مع الجمعية

ص.ب ٧٠٥٦٦ الرياض ١١٥٧٧ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٠١ ٤٦٧٠٣٨٤ - ٠١ ٤٦٧٠٣٨٥ - فاكس: ٠١ ٤٦٧٠٣٨٣

البريد الإلكتروني: spsaksu@yahoo.com

www. spsaksu.org